الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

النمو الاقتصادي واثره على سياسة التشغيل في الجزائر
دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2017/1980

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص:نقود، مالية وبنوك

اعداد الطالب:

حرواش محمد

اشراف الدكتور:

بوشامة مصطفى

السنة الجامعية : **2025/2024**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 02
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

النمو الاقتصادي واثره على سياسة التشغيل في الجزائر
دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2017/1980

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود، مالية وبنوك

اعداد الطالب:
حرواش محمد

امام اللجنة المشكلة من:

محفوظ مراد	أستاذ	جامعة البليدة 02	رئيسا
بوشامة مصطفى	أستاذ	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
ساطور رشيد	أستاذ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
عزوز علي	أستاذ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
شوكات محمد	أستاذ	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا
علام عثمان	أستاذ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنةالجامعية : **2025/2024**

الاهداء

الى روح الوالد تغمده الله برحمته الواسعة واسكنه فسيح جنته

الى الوالدة الكريمة اطال الله عمرها

الى الزوجة وابنائي الاعزاء : مارية، دعاء، رفيدة و انس عبد الجليل

الى كل الاخوة والاخوات

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لاتمام عملي هذا وبعد :

اتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ الدكتور الفاضل :

بوشامة مصطفى

على قبول الاشراف على هذه المذكرة رغم ما يحمله من انشغالاتكثيرة، وعلى ماقدمه لي من توجيهات قيمة سواء ماتعلق بالمضمون العلمي او فيما خص منهجية البحث المتبعة.

كما اتقدم بالشكر الى كل من قدم لي يد المساعدة

من قريب او من بعيد

لانجاز هذا العمل.

الملخص

ان اهمية سياسة التشغيل تبرز من مدى قدرتها على الاشراف وتسيير سوق العمل وربط ذلك بدواعي النمو الاقتصادي ومراعاتها للانسجام في السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فالواقع ان النمو الاقتصادي وسياسات التشغيل مرتبطان بشكل وثيق . لانه عند زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، تزداد ايضا معدلات التوظيف، وبالمقابل فان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي ايضا إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يولد المزيد من فرص العمل . بالإضافة إلى ذلك، يمكن لسياسات التشغيل المناسبة أن تعزز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاجية، وتحسين نوعية القوى العاملة، وخلق بيئة عمل أكثر ملاءمة . وفي هذا الصدد تبذل الجزائر كغيرها من الدول مجهودات كبيرة لتسيير وتنظيم سوق العمل للتصدي لظاهرة البطالة عن طريق تبني سياسة تشغيل طموحة، بتخصيصها لموارد مالية ضخمة وادوات وبرامج عصرية، والملاحظ خاصة في بداية الثمانينات اين تم تسجيل معدلات بطالة جد مرتفعة، وكنتيجة للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها السلطة وتفعيل آليات سياسات التشغيل بما يتلاءم والوضع الاقتصادي العام، تراجعت فيما بعد، لتبقى في تذبذب صعودا ونزولا حتى سنة 2017 وقد يكون لها علاقة ترابطية بينها وبين النمو الاقتصادي الذي كان يسود تلك الفترة مايجعل الارتفاع في معدلاته يؤثر بشكل او بآخر على معدلاتها وفقا لما تقتضيه النظرية الاقتصادية وقانون اوكن، و لهذا السبب قمنا بهذه الدراسة التي حاولنا من خلالها:

- التعرف على الإطار النظري للنمو الاقتصادي واهم النظريات المفسرة له.
- الاطار الفكري للمفاهيم المتعلقة بسياسات التشغيل والبطالة.

- تحليل مسار وتطور معدلات النمو الاقتصادي وامعدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري ورصد لاهم آليات سياسة التشغيل التي وضعتها الحكومة الجزائرية لزيادت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و تخفيض معدلات البطالة.
- تحليل أثر التغير في معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة وانعكاساتها على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2017/1980.
- محاولة اسقاط قانون اوكن على الاقتصاد الجزائري وهل يمكن الاعتماد علية في صياغة السياسة التشغيلية.

و نظرا لطبيعة الدراسة و تحقيقا لأهدافها تم استخدام خليط من المناهج المعتمدة في الدراسات الإقتصادية، كالمنهج الوصفي الذي تناول بالشرح ماهية النمو الاقتصادي والبطالة وسياسة التشغيل في الفصلين الأول والثاني، والمنهج التحليلي في بعض أجزاء الدراسة لشرح وتحليل ظاهرتي (النمو الاقتصادي والبطالة)، كما استخدمنا المنهج التاريخي من خلال عرض مسار كلا من البطالة والنمو في الإقتصاد الجزائري منذ سنة 1980التي تعتبر بداية انطلاق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر الى غاية سنة 2017، وقد تم بناء الدراسة القياسية انطلاقا من المعطيات والبيانات المسجلة خلال فترة الدراسة، واستخدمنا فيها نموذج تصحيح الخطأ،من خلال ديناميكية الإنحدار الذاتيVAR باجراء جميع الإختبارات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و معدل البطالة، وكذالك محاولة اسقاط قانون اوكن على الاقتصاد الجزائري من خلال اجراء لعدة اختبارات كاختبار الاستقرارية لمعدلات البطالة ومعدلات الناتج المحلي الاجمالي، اختبار سببية غرانجر بعد تقدير الصيغة الديناميكية لقانون اوكن، واختبار تودا ياموتو في المدى الطويل. كل ذلك تضمنه المبحث الثالث من الفصل الرابع.

الكلمات المفتاحية :

بطالة، سياسة التشغيل، نمو اقتصادي، ناتج داخلي حقيقي، نموذج الانحدار الذاتي، قانون اوكن.

قائمة المحتويات

الاهداء	i
الشكر والتقدير	ii
الملخص	iii
قائمة المحتويات	v
قائمة الجداول	xiii
قائمة الأشكال	xv
مقدمـــة	أ
الفصل الأول : مدخل عام لدراسة النمو الاقتصادي	2
المبحث الاول : ماهية النمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه	2
المطلب الاول : ماهية النمو الاقتصادي	3
الفرع الاول : مفهوم النمو الاقتصادي	3
الفرع الثاني: انواع النمو الاقتصادي	7
المطلب الثاني : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	8
الفرع الاول : كمية ونوعية الموارد البشرية	9
الفرع الثاني : كمية ونوعية الموارد الطبيعية	10
الفرع الثالث : تراكم رأس المال	10
الفرع الرابع : التطور التكنولوجي	11
الفرع الخامس : اختيار الاسلوب الفني للانتاج	11
المطلب الثالث : معايير وطرق قياس النمو الاقتصادي	12

الفرع الاول : معيار الدخل القومي الكلي 12
الفرع الثاني : معيار الدخل القومي الكلي المتوقع 13
الفرع الثالث : معيار متوسط الدخل 13
المبحث الثاني : الأساس النظري للنمو الإقتصادي 14
المطلب الاول : النمو الاقتصادي عند الكلاسيك 14
الفرع الاول : بعض آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية 15
الفرع الثاني : النظرية الكلاسكية للنمو 18
الفرع الثالث : نقد النظرية الكلاسيكية للنمو 20
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك 20
الفرع الاول : نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي 21
الفرع الثاني : نموذج سولـو 23
المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في الفكر الكينزيJohn Keynes (1883-1946) 33
الفرع الاول : نموذج (هارود، دومار) 35
الفرع الثاني : تقييم النموذج 40
المطلب الرابع : النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر 40
الفرع الاول : نظرية مراحل النمو لـ : روستو (Rostow) 41
الفرع الثاني : نظرية النمو الداخلي 44
المبحث الثالث : استراتيجيات النمو الاقتصادي 49
المطلب الاول : استراتيجية النمو الاقتصادي المتوازن 49
الفرع الاول : استراتيجية النمو المتوازن لدى روز نشتاين 49
الفرع الثاني : استراتيجية النمو المتوازن لدى نركسه 50
الفرع الثالث : تقييم استراتيجية النمو المتوازن 51

المطلب الثاني : استراتيجية النمو غير المتوازن 52
الفرع الاول : الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو غير المتوازن 54
الفرع الثاني : تقييم استراتيجية النمو غير المتوازن 54
خلاصة الفصل الأول: 56
الفصل الثاني : الإطار الفكري للمفاهيم المتعلقة بسياسة التشغيل والبطالة 59
المبحث الاول : سوق العمل وسياسة التشغيل 59
المطلب الاول : مفاهيم اساسية حول العمل والتشغيل 59
الفرع الاول : مفهوم العمل والتشغيل 60
الفرع الثاني : انواع العمل والتشغيل 62
الفرع الثالث : القوة العاملة وطرق تحديدها 64
الفرع الرابع : إنتاجية العمل و معدلي النشاط و التشغيل 65
المطلب الثاني : سوق العمل 67
الفرع الاول : مفهوم سوق العمل 67
الفرع الثاني : محددات سوق العمل 68
المطلب الثالث : السياسات الظرفية للتشغيل 74
الفرع الاول : مفهوم سياسات التشغيل 75
الفرع الثاني : سياسات التشغيل الخاملة (البرامج غير النشطة) 76
الفرع الثالث : سياسات العمل النّشطة (برامج إيجابية) 77
المبحث الثاني : ماهية البطالة 78
المطلب الاول : مفهوم البطالة 79
الفرع الاول : تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (BIT) : 79
الفرع الثاني : تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للاحصائيات : 81

الفرع الثالث : تعريفات اخرى للبطالة 82
المطلب الثاني : أشكال البطالة 84
الفرع الاول : البطالة الاحتكاكية 84
الفرع الثاني : البطالة الهيكلية 85
الفرع الثالث : البطالة الدورية 85
الفرع الرابع : البطالة الموسمية 86
الفرع الخامس : البطالة المقنعة 86
الفرع السادس : البطالة السلوكية 87
الفرع السابع : البطالة المستوردة 87
المطلب الثالث : قياس معدل البطالة 87
الفرع الاول : المقياس الرسمي للبطالة : 87
الفرع الثاني : انتقاد طريقة حساب معدل البطالة 88
المبحث الثالث : النظريات المفسرة للبطالة 90
المطلب الاول : مفهوم لدى الكلاسيك البطالة 90
المطلب الثاني: مفهوم البطالة عند النيو كلاسيك 92
المطلب الثالث : مفهوم البطالة لدى المدرسة الكينزي 95
المطلب الرابع : البطالة في النظريات الحديثة 98
الفرع الاول : نظرية البحث عن العمل 99
الفرع الثاني : نظرية إختلال التوازن 100
الفرع الثالث : نظرية تجزئة سوق العمل 102
الفرع الرابع : النظرية النقدية 103
المبحث الرابع : علاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية 104

المطلب الاول : علاقة البطالة بالناتج المحلي الاجمالي 104
المطلب الثاني : علاقة البطالة بالتضخم 107
الفرع الاول : منحنى فيليبس في الاجل القصير 107
الفرع الثاني : منحنى فيليبس في الاجل الطويل 109
خلاصة الفصل الثاني: 112
الفصل الثالث : النمو الاقتصادي وسياسات التشغيل في منظومة الاقتصاد الوطني 114
المبحث الاول : مسار تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1980 / 2017 115
المطلب الاول : اتجاه النمو الاقتصادي بالجزائر 115
الفرع الاول : المخطط الخماسي الاول : (1980 – 1984) 115
الفرع الثاني : المخطط الخماسي الثاني : (1989/1985) 116
الفرع الثالث : برنامج الغستقرار الإقتصادي : (1995/1990) 116
الفرع الرابع : برنامج التصحيح الهيكلي : (2000/1996) 117
الفرع الخامس : برنامج الإنعاش الإقتصادي : (2004/2001) 117
الفرع السادس : البرنامج التكميلي لدعم النمو : (2009/2005) 119
الفرع السابع : برنامج توطيد النمو (2014/2010) 120
الفرع الثامن : المخطط الخماسي للتنمية 2019/2015 121
المطلب الثاني : تحليل النمو الاقتصادي بالجزائر 122
الفرع الاول : الفترة من 1980 / 1990 122
الفرع الثاني : الفترة من 1990 / 1994 124
الفرع الثالث : الفترة من 1995 / 2000 124
الفرع الرابع : الفترة من 2001 / 2004 126
الفرع الخامس : الفترة من 2005 / 2009 126

الفرع السادس : الفترة من 2017/2010 127
المبحث الثاني : واقع البطالة وسياسة التشغيل في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2017/1980 128
المطلب الاول : الاتجاه العام لسياسة التشغيل في الجزائر 128
الفرع الاول : سياسة التشغيل في الجزائر 128
الفرع الثاني : هيكل سوق العمل في الاقتصاد الوطني 133
المطلب الثاني : الاتجاه العام للبطالة خلال الفترة 2017/1980 135
الفرع الاول : واقع البطالة في الجزائر 135
الفرع الثاني : تحليل تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني 137
المطلب الثالث : تطور برامج واجهزة التشغيل المستهدفة للقضاء على البطالة 142
الفرع الاول : الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) 142
الفرع الثاني : جهاز المساعدة على الادماج المهنيDAIP 142
الفرع الثالث : وكالة التنمية الاجتماعية ADS 145
الفرع الرابع : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : 148
الفرع الخامس : الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغرANGEM : 149
الفرع السادس : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC : 152
الفرع السابع : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ : 153
المطلب الرابع : تقييم اجهزة وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر 158
المبحث الثالث : تحليل اثر النمو الاقتصادي على البطالة خلال الفترة 2017/1980 159
المطلب الاول : المرحلة الاولى 1989/198 160
المطلب الثاني : المرحلة الثانية 2000/1990 161
المطلب الثالث : المرحلة الثالثة 2009/2001 163

المطلب الرابع : المرحلة الرابعة 2017/2010 164

خلاصة الفصل الثالث: 168

الفصل الرابع : الدراسة القياسية لأثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017/1980 170

المبحث الاول : الجانب التاريخي و الاطار الرياضي لقانون اوكن 171

المطلب الاول : الجانب التاريخي لقانون اوكن 171

المطلب الثاني : الاطار الرياضي لقانون اوكن 172

المبحث الثاني : استعراض لاهم الاختبارات التطبيقية لعلاقة اوكن 173

المطلب الاول : الدراسات الوطنية 173

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية 175

المبحث الثالث : منهجية الدراسة القياسية 178

المطلب الاول : تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR 179

الفرع الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 180

الفرع الثاني : تقدير شعاع الانحدار الذاتي "VAR" 182

الفرع الثالث : تقييم النموذج احصائيا واقتصاديا 183

الفرع الرابع : اختبار صلاحية نموذج الانحدار الذاتي VAR: 184

الفرع الخامس : نتائج استجابة النَّبَضَات الهيكلية Impulse ResponeFunction 186

الفرع السادس : النتائج 187

المطلب الثاني : تطبيق قانون اوكن في تحديد اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر 187

الفرع الاول : منهجية قياس الناتج المحتمل وفجوة الناتج : 188

الفرع الثاني : منهجية قياس معدل البطالة : 191

الفرع الثالث : اختبار الاستقرارية لسلسلتي معدل البطالة و معدل الناتج المحلي الاجمالي : 192

الفرع الرابع : تقدير الصيغة الديناميكية لأوكن : 197

الفرع الخامس : إختبار سببية غرانجر: 198

الفرع السادس : اختبارToda- Yamamoto 198

الفرع السابع : تقدير وتحليل والنتائج 201

خلاصة الفصل الرابع: 202

الخاتمـــــة 204

قائمة المراجع 211

الملاحـــق 221

الملخص باللغة الأجنبية 228

قائمة الجداول

الجدول رقم1:التوزيع السنوي للمبالغ المالية 118
الجدول رقم 2: تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2004/2001 119
الجدول رقم 3: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009/2005 119
الجدول رقم4: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2014/2010 120
الجدول رقم5: تطور معدلات النمو للفترة 2014/2010 121
الجدول رقم 6: تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة2019/2015 122
الجدول رقم 7: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 124
الجدول رقم 8: تطورمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2000/1995 125
الجدول رقم 9: معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2004/2001 126
الجدول رقم 10: تطور معدلات النمو الاقتصادي 2009/2005 127
الجدول رقم 11: تطور معدلات النمو للفترة 2017/2010 128
الجدول رقم 12: تطور معدل البطالة للفترة 89/84 139
الجدول رقم 13: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000/1990) 140
الجدول رقم 14:تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001 – 2009) 141
الجدول رقم 15: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2010 – 2017) 143
الجدول رقم16: الوظائف التي تم خلقها في اطار جهاز المساعدة على الادماج المهني 145
الجدول رقم 17: تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في اطار برنامج **CPE** 147
الجدول رقم 18: عدد مناصب العمل المستحدثة في اطار برنامج **ESIL** 148
الجدول رقم 19: تطور عدد مناصب العمل والمخصصات المالية في اطار برنامج 148
الجدول رقم 20: تطور مناصب العمل والمخصصات المالية في اطار برنامج **IAIG** 149
الجدول رقم 21: حصيلة القروض بدون فوائد موزعة حسب قطاع النشاط وحسب
جنس المستفيد 151
الجدول رقم 22: عقود العمل المستحدثة من طرف **ANSEJ** الى غاية نهاية 2016 155
الجدول رقم 23: توزيع البرامج المالية حسب القطاعات 155
الجدول رقم 24: خصائص مختلف الاجهزة والبرامج للحد من تفاقم البطالة 157
الجدول رقم25: تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة
2017/1980 160

الجدول رقم 26: تطور متوسط معدل النمو ومتوسط معدل البطالة خلال الفترة 1980 /2017 166
الجدول رقم 27: المتوسط والتباين والانحراف المعياري لمعدل النمو ومعدل البطالة للفترة2017/1980 167
الجدول رقم28: نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع **ADF** 181
الجدول رقم29: نتائج اختبار فيليبس بيرون **P-P** 182
الجدول رقم30: قياس معدل البطالة الطبيعي 192
الجدول رقم31: استقرارية سلسلة معدلات النمو االقتصادي 195
الجدول رقم32: استقرارية سلسلة معدلات البطالة 196
الجدول رقم33: الإستقرارية عند الفروقات بالنسبة لسلسلة البطالة 197
الجدول رقم34: نتائج تقدير معامل اوكن 198
الجدول رقم35: نتائج اختبار غرانجر 199
الجدول رقم36: تحديد فترة التباطؤ 201
الجدول رقم37: اختبار سببية تودا ياماموتو 202

قائمة الأشكال

الشكل رقم1: النمو في النظرية الكلاسيكية 20
الشكل رقم 2:التمثيل البياني لنموذج سولو القاعدي في النمو الاقتصادي 29
الشكل رقم 3: نموذج سولو بادخال التقدم التقني 32
الشكل رقم4:المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن 41
الشكل رقم5: منحنى عرض العمل 69
الشكل رقم6: منحنى الطلب على العمل 71
الشكل رقم7: منحنى التوازن في سوق العمل 74
الشكل رقم8: ايضاح من هم العاطلون 81
الشكل رقم9: مفهوم البطالة 83
الشكل رقم10: نشوء البطالة بسبب جمود الاجور عند الكلاسيك 92
الشكل رقم11: البطالة عند النيو كلاسيك 95
الشكل رقم12: الفجوة الانكماشية في الاقتصاد 96
الشكل رقم13: توازن سوقالعمل في النموذج الكينزي 98
الشكل رقم14: البطالة الكينزية حسب نظرية الإختلال 102
الشكل رقم15: البطالة الكلاسيكية حسب نظرية الاختلال 102
الشكل رقم16: منحنى فيليبس في المدي القصير 109
الشكل رقم17: منحنى فيلبس في الاجل الطويل 111
الشكل رقم 18: هيكل سوق العمل في الجزائر 134
الشكل رقم19: توزيع المستفيدين من السلف حسب الشريحة العمرية 152
الشكل رقم 20: عدد الوظائف المستحدثة حسب القطاعات من طرف **ANSEJ** منذ نشاتها الى نهاية سنة 2016 156
الشكل رقم21: تطور معدل النمو ومعدل البطالة للفترة 1989/1980 161
الشكل رقم22: تطور معدل النمو ومعدل البطالة للفترة 2000/1990 162
الشكل رقم23: تطور معدل النمو ومعدل البطالة خلال الفترة 2009/2001 164
الشكل رقم24: تطور معدل النمو ومعدل البطالة خلال الفترة 2017/2010 165
الشكل رقم 25: منحنى متوسط معدل النمو ومتوسط معدل البطالة للفترة 2017/1980. 167

الشكل رقم 26:قانون اوكن 172
الشكل رقم27: السلاسل المستقرة 183
الشكل رقم 28: دوال الاستجابة 187
الشكل رقم 29: تطورالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر مقسما الى فجوة الناتج والاتجاه العام 190
الشكل رقم 30: تطور كل من معدل البطالة الفعلي، الاتجاه العام والبطالة الدورية باستعمال طريقة مصفى:**HP** 191
الشكل رقم31: نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلتي النمو الاقتصادي والبطالة 194

مقدمـــــة

1-تمهيد:

تنبع اهمية سياسة التشغيل داخل المنظومة الافتصادية من قدرتها على الاشراف وتسيير سوق العمل، وربط ذلك بماهية النمو الاقتصادي ومراعاتها لعنصر الانسجام في السياسة الاقتصادية العامة، حيث يمثل تحيق الاستقرار في سوق العمل احد الاهداف الرئيسية للدولة ودليل على نجاح سياستها التشغيلية ضمن حدود سياستها الاقتصادية.

ويعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي يفترض أن تؤدي إلي خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد الوطني. فتحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يتطلب توافر المزيد من عوامل الانتاج. ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة. وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها تبني الحكومة سياسة تشغيل تهدف الى زيادة حجم التوظف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي خفض أعداد العاطلين عن العمل وبالتالي تراجع معدلات البطالة. وهذا يعني ان هناك ترابط كبير بين النمو ومعدلات التشغيل وتغير نسب البطالة. وفي هذا الاطار تبذل الجزائر مجهودات كبيرة لتسيير وتنظيم سوق العمل بخلق مناخ يساعد على انشاء مشاريع استثمارية تساهم بشكل فعال في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ليكون له دورا مؤثرا على آداء سياسة التشغيل في منظومة الاقتصاد الوطني. وبالتالي كيف يمكن للدولة الجزائرية استغلال فترة الانتعاش الاقتصادي والزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي في خلق وظائف جديدة في سوق العمل تستطيع من خلالها مواجهة الطلب المتزايد على التوظيف ؟

ولدراسة ذلك قدمنا في هذه الاطروحة عرض شاملا لتطور سياسة التشغيل في منظومة الاقتصاد الوطني، وتطرقنا لاهم الاليات التي اعتمدتها في خلق التوازن في سوق العمل

واحداث مناصب عمل جديدة، بالاظافة الى رصدنا لتطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ومقارنتها بمعدلات البطالة كواحدة من مفرزات قصور السياسة التشغيلية. ولذلك قمنا بإجراء دراسة تطبيقية قياسية لاختبار الفرضيات والتحقق من مدى صحتها، حيث نقوم باختبار علاقة اوكن ومدى تطابقها للاقتصاد الوطني، بهدف معرفة معدلات النمو اللازمة لزيادة معدلات التشغيل و للتخفيف من حدة البطالة وكذا رسم وتعديل السياسات الاقتصادية بما يتلاءم وخصائص بنية الاقتصاد الوطني، وقمنا أيضا باختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدلات البطالة خلال الفترة 2017/1980 بالاعتماد على إجراء اختبارين، الأول اختبار السببية لـ جرانجر في المدى القصير، أما الاختبار الثاني فهو اختبار للسببية بطريقة تودا ياماموتو للمدى الطويل.

2- **الاشكالية :**

الى أي مدى استطاعت سياسة التشغيل في الجزائر ان تحقق هدف الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ؟

3- **الاسئلة الفرعية :**

1- مامدى فعالية السياسة التشغيل الظرفية الموجهة لمعالجة الاختلال في سوق العمل في ظل التطورات الحاصلة في بنية الاقتصاد الجزائري؟

2- ماهو اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر؟

3- هل يمكن اسقاط علاقة اوكن على الاقتصاد الجزائري؟

4- **الفرضيات :**

1- ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي يسمح بخلق نشاط في بنية الاقتصاد الوطني، ينعكس هذا الاخير ايجابا على سوق العمل.

2- معدلات التشغيل في الجزائر ترتبط اكثر بمحددات الطلب، والذي بدوره يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي ومكوناته.

3- يمكن للحكومة اثناء وضع السياسة الاقتصادية الاعتماد على قانون اوكن في صياغتها للتخفيف من حدة البطالة.

5- اهداف البحث:

1- تحليل ديناميكية وتطور معدلات البطالة والتشغيل في الاقتصاد الوطني.

2- معرفة الاسباب الحقيقية التي تقف وراء بقاء معدلات التشغيل ضمن مستويات منخفضة في حين معدلات البطالة مرتفعة في الجزائر.

3- ابراز مدى استجابة سوق العمل في الجزائر للتغيرات الحادثة في النشاط الاقتصادي (زيادة وانتعاش النمو الاقتصادي).

4- تحديد اتجاه العلاقة (نمو اقتصادي – بطالة) في الاقتصاد الوطني.

6 – أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة إبراز البعد الاقتصادي لتغير معدلات النمو على سوق العمالة في الاقتصاد الوطني ضمن إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها منظومتنا الاقتصادية مؤخرا.

7 – أسباب اختيار الموضوع:

هناك سببين رئيسيين لاختياري لهذا الموضوع:

الاول ذاتي: ويكمن في رغبتي في اتمام وتكملة مسار الدراسة التي تضمنتها مذكرة الماجستير.التي كانت تحت عنوان : انعكاسات معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010/2000.

والثاني موضوعي: ويتمثل في محاولة دراسة وتحليل مشكلة البطالة كظاهرة مستهدفة من الدولة عن طريق سياسة التشغيل وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كحل للتخفيف من معدلاتها.

8 – **المنهج المتبع:**

لمعالجة الاشكالية المطروحة قمنا باستخدام خليط من المناهج والأدوات التحليلية من ابرزها:

ـ المنهج الوصفي : للتحليل النظري لإبعاد كل من المتغيرين النمو والبطالة وموقعهما في النظرية الاقتصادية.

ـ المنهج التحليلي : حيث تعتمد الدراسة على اهم التطورات الاقتصادية في البلاد وتحليل الجوانب الهامة في سياسة التشغيل والنمو والعناصر المؤثرة في هذه المتغيرات. وتتبع تطورات معدلات البطالة والنمو فضلا عن تطور العوامل المفسرة لهما بالاعتماد على طرق قياسية حديثة كمنهج التكامل المشترك وأيضا اختبار السببية لغرانجر وتودا ياماموتو، للكشف عن اتجاه العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصاديزيادة على ذلك محولة اسقاط قانون اوكن على الاقتصاد الجزائري للفترة 2017/1980، وسوف نعتمد في ذلك على البيانات المنشورة بواسطة أجهزةالإحصاء الرئيسية في الدولة، انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وصولا إلى التقارير والإحصائيات الدورية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

9 – **حدود الدراسة :**

_ المكانية: تشمل الدراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

_ الزمنية : اكتفت هذه الدراسة بتحليل إثر النمو الاقتصادي على البطالة خلال الفترة 2017/1980 وذلك على أساس توفر المعطيات اللازمة حول المتغيرات الخاصة بالدراسة القياسية.

10 – **هيكل البحث :**

تأتي هذه الرسالة في أربعةفصول على النحو التالي:

خصصنا الفصل الأول لتقديم عرض شامل عن النمو الاقتصادي يشمل ثلاثة مباحثالأول يقدمنا فيه مدخلا عاما للنمو الاقتصادي والثاني يتم من خلاله التطرق إلى التفسير النظري للنمو عبر المدارس الفكرية، فيما يتضمن المبحث الثالث أهمالاستراتيجيات التي وضعت له.

أما الفصل الثاني: فيحتوي على ثلاث مباحث أيضا يتضمن المبحث الاول اهم المفاهيم حول العمل وسياسات التشغيل والاطر المنظمة لسوق العمل، والمبحث الثاني تطرقنا فيه الى مشكلة البطالة وهم النظريات والنماذج المفسرة لها، اما المبحث الثالث فبينا فيه علاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالتضخم، والناتج المحلي الاجمالي.

و الفصل الثالث تعرضنا فيه الى حالة الجزائر من خلال تقديم ثلاث مباحث، يخصص الاول لرصد اهم تطورات معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، اما المبحث الثاني يركز على تحليل سياسة التشغيل ومعدلات البطالة في الجزائر وتقييم مجمل البرامج وسياسة التشغيل في الجزائر، والثالث تناول تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الوطني من سنة 1980الى سنة 2017.

لنقوم في الفصل الرابع بعد عرض نظري لقانون اوكن واهم الدراسات الي تناولت هذا القانون، سواء كانت داخل الوطن اوخارجه، بتقديم دراسة تطبيقية قياسية من خلال عرض لنموذج الانحدار الذاتي، ثم محاولة اسقاط علاقة اوكن على الاقتصاد الجزائري بدراسة اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال اجراء عدة اختبارات كاختبار الاستقرارية وسببية غرانجر واختبار تودا ياموتو للاجل الطويل ثم تقديم النتائج المتحصل عليها وتحليلها.

الفصل الأول : مدخل عام لدراسة النمو الاقتصادي

الفصل الأول : مدخل عام لدراسة النمو الاقتصادي

تمهيد:

إن ما تهدف اليه الدول والحكومات من خلال وضعها للسياسات الاقتصادية الكلية، هو دون شك تحقيق معدل نمو متوازن يفسح مجالا للرفع من مستوى معيشة الفرد وزيادة قدرته الشرائية.

ولان المستوى المعيشي للفرد مرتبط بنشاطه داخل المجتمع وضمن المنظومة التشغيلية للاقتصاد، فان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي سيكون لها انعكاس على سياسة التشغيل للحكومة، وبالتالي انعكاس على معدلات البطالة.

ولاهمية هذا الغرض، سنحاول في هذا الفصل التعرض للمفاهيم الاساسية للنمو الاقتصادي ونظرة المدارس الاقتصادية اليه بالاضافة الى اهم استراتجياته.

وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه.

المبحث الثاني: الاساس النظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: استراتجيات النمو الاقتصادي.

المبحث الاول : ماهية النمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه

تقوم معضم الدولبدعم اقتصادها عن طريق النمو الاقتصادي، وذلك بالزيادة في نسبة تحقيقها للاكتفاء الذاتي من خلال توفير كافة الوسائل المتاحة التي تدعم المؤسسات، والشركات في تطوير أعمالها الإنتاجيّة، والخدمية في الأسواق، ثم العمل على قياس مدى نجاحها من خلال الوصول إلى تحقيق القيمة المطلوبة للدخل خلال الفترة الماليّة المحددة، وينتج عن ذلك زيادةٌ في قيم السوق للسلع والخدمات والتي تؤدّي إلى ارتفاعمعدلات النمو

الاقتصادي بشكل مستمر. وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تقديم مفهوم واحد للنمو الاقتصادي، وهذا لارتباطه بعدة متغيرات اقتصادية.

المطلب الاول : ماهية النمو الاقتصادي

يأخذ النمو الاقتصادي مكانة هامة في الفكر الاقتصادي،وقد تناولته الكثير من المدارس الفكرية الاقتصادية بالشرح والتحليل، وفي هذا المطلب سنتطرق الى ماهيته واهم المفاهيم التي طرحها الاقتصاديون حوله.

الفرع الاول : مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وهذا يعني اناي زيادة في اجمالي الناتج المحلي يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، اي ان معدل النمو لابد ان يكون اكبر من معدل النمو السكاني، كما ان الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد ان تكون على المدى الطويل [1].

ولهذا نعتبر الاقتصاد الوطني في حالة نمو اذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1اكبر من الفترة الزمنيةالسابقةt_0. ونكتب:

$$Y_1 > \quad Y_0$$

حيث ان :

Y_0 الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_0

Y_1 الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1

وبالتالي فان النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

[1] MarcNouchi ,croissance – histoire economique ,edition Hazan , France ,1990, p 44.

- ان تكون الزيادة المحققة في المدى الطويل.

ويعرفه جون ريفوار بانه التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج او الرفاهية، التي تتزايد باتجاه واحد مع الوضعية التي يصل اليها الاقتصاد [1].

ويقصد به ايضا حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [2].

وتكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد مايعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية)[3]

اما حسب سيمون كزنتس فان النمو الاقتصادي للدولة هو الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، تكون هذه الزيادة المتنامية في الفترة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والاديولوجية التي يحتاج الامر اليها.

ويقصد به ايضا حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [4].

[1] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في البلدان النامية**، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 25.

[2] فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الموسم الجامعي 2008 / 2009، ص 03.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، مصر، ص 57، 60.

[4] فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 3.

وقد عرفه الاقتصادي S, kuznets في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" بانه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي [1]. بمعنى ان النمو الاقتصادي مرتبط بزيادة عاملين، التعداد السكاني والناتج الفردي.

كما يمكن تعريفه بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا او خارجيا [2].

وانطلاقا من هذه المفاهيم والتعاريف يمكن ان نستخلص الخصائص التالية التي تميز النمو الاقتصادي:

– ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل لابد ان يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى ان معدل نموالدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد اجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل اعلى، وبالتالي لا يكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي.

ومما سبق يمكن كتابة:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل – معدل نمو السكان

– النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية مستمرة وليست عارضة او مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية اعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي للفرد فيها لمدة عام او عامين، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة نموا اقتصاديا، فالزيادة في الدخل يجب ان تنجم عن تفاعل

[1] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 25.

[2] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص 347.

جملة من القوى الداخلية والخارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى يعتبر نموا اقتصاديا[1].

– ان النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، وذلك مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمها، اما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي الى المستوى العام للاسعار، فهو يشير الى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فاذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للاسعار بنفس النسبة، فان الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا، ومن ثمة لن يحدث النمو الاقتصادي الا اذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم [2] .

ويختلف مفهوم النمو الاقتصادي عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فقد ميز كل من شومبيتروميسز يورسولا هيكس بين المفهومين، فالاول يعني النمو يراد به تحقيق الارتفاع المستمر في متوسط الدخل الفردي الحقيقي كما هو عليه الحال في الدول الرأس مالية المتطورة، اما التنمية فتتطلب اجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في اسلوب الانتاج السائد وفي سلوك الافراد الاقتصادية[3].

[1] حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الموسم الجامعي 2009 / 2010، ص 36.

[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الموسم الجامعي 2010 / 2011، ص 38.

[3] ضياء مجيد موسوي، **اسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص72.

الفرع الثاني: انواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون بين انواع مختلفة للنمو الاقتصادي ولعل من ابرزها مايلي:

أ– النمو الاقتصادي الموسع: وهو يتحدد اساسا بالارتفاع والزيادة في العوامل المتعلقة باليد العاملة، فالانتاج ينمو تبعا للزيادة في اليد العاملة والآلات والمواد الاولية [1]، مما يؤدي الى نمو في الدخل يكافئ النمو السكاني، وبالتالي حدوث استقرار في الدخل الفردي.

ب– النمو الاقتصادي المكثف : و هو ينتج من الاستعمال الاكثر فعالية للقوى الانتاجية، عن طريق استعمال تقنيات الانتاج المتطورة، والآلات الحديثة، والتنظيم الداخلي للانتاج، وبالتالي الوصول الى نمو في الدخل يفوق النمو السكاني، ينعكس بالزيادة على الدخل الفردي [2].

ج – النمو الطبيعي: ويقصد بهذا النوع من النمو ذلك الذي يحدث بصورة طبيعية ضمن آلية موضوعية للانتقال من نظام اقتصادي الى نظام آخر، كالذي حدث في اوروبا عند انتقالها من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي، وتتمثل هذه الآلية الموضوعية في اربع عمليات نذكرها كمايلي [3]:

---

[1] Matouk Belattaf , **Economie du développement** , office des publication universitaires ,2010 ,p15.

[2] Matouk Belattaf , **Economie du développement** , office des publication universitaires ,2010 ,p15.

[3] مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011/2010، ص 08.

العملية الاولى: وهي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

العملية الثانية: وهي عملية التراكم الاولي لرأس المال الذي كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة قبل ان يتحول الى الصناعة.

العملية الثالثة: وهي عملية سيادة الانتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الانتاجية،بهدف المبادلة في السوق، ثم اقتناء سلع الاستهلاك من خلال المداخيل المحققة، وهذا مادفع فيمابعد الى نمو المجتمعات.

العملية الرابعة: وهي عملية سيادة وتكوين السوق الداخلي، حيث يصبح لكل ناتج سوق يحكمها قانون العرض والطلب، لتكون بمثابة تمهيد لقيام سوق وطني واسع.

د – النمو العابر: هو نمو غير مستمر بمعنى انه يظهر فجأة في اقتصاد البلد نتيجة عوامل تكون في معضمها خارجية، ثم يختفي فجأة، ويسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ نتيجة توفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تتلاشىبنفس السرعة التي ظهرت بها [1] .

المطلب الثاني : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

ان ارتباط النمو بمتغيرات اقتصادية متنوعة في المنظومة الاقتصادية للدولة تجعله يخضع لمجموعة كبيرة من العوامل، تلعب دورا مهما في تحديده، ومن بين اهم هذه المحددات نذكر[2] :

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 8.

[2] فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 8.

الفرع الاول : كمية ونوعية الموارد البشرية

يرتبط هذا المحدد اساسا بالعمل الذي يعتبر من العناصر المهمة في زيـــادة الانتاج، وبالتالي زيادة معدلالت نمو الناتج القومي. وترتبط كمية ونوعية الموارد البشرية بعدد السكان النشطين في البلد، وكذلك بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في الدولة [1] .

وبالتالي زيادة معدلات النمو التي نستطيع قياسها بواسطة معدل الدخـل الحقيقي للفرد، والمعطى بالعلاقة:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

هذه العلاقة توضح انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد اكبر، وبالتالي زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي [2].

ويجب ان تخضع نوعية الموارد البشرية (اليد العاملة) الى التحسين المستمر عن طريق التدريب اثناء العمل والتعلم لتأثيرهما المباشر في زيادة الانتاجية التي اكد ادوارد افدينش في دراسة له حول الاهمية النسبية للعناصر الخاصة بالمدخلات من عمالة وانتاجية القوى العاملة، ان الزيادة في مدخلات العمل ساهمت في رفع نمو الناتج بقيمة الربع، في حين ساهمت انتاجية العمل بثلاثة ارباع [3].

[1] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 37.

[2] فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 8.

[3] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 38.

الامر الذي جعل منها (انتاجية العمل) مؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وهي تتحدد بعدة عوامل منها [1]:

- مقدار الوقت المبذول في العمل.
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الانتاج.
- نسبة التعليم، والمستوى الصحي، والمهارة الفنية للعامل.
- درجة التنظيم، والادارة، والعلاقات الانسانية في العمل.

الفرع الثاني : كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يلعب توافر الموارد الطبيعية في الدولة اهمية كبيرة في منظومتها الاقتصادية، الا ان توافرها هذا يجب ان يرتبط بالاستغلال الجيد لها، واستخدامها بصفة راشدة، لتحقيق نمو متوازن في الانتاجية، وبالتالي الوصول الى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تضمن من خلالها استقرار في المستوى المعيشي للفرد داخل مجتمعه.

الفرع الثالث : تراكم رأس المال

يعرف رأس المال على انه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في الاقتصاد، كما يمثل مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتكون رأس المال من الادخار الذي يستخدم لاغراض استثمارية لزيادة الناتج والدخل، مايزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن ان يتكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد [2]، وهو يستعمل بالتوازي مع اليد العاملة لوضع مختلف تقنيات الانتاج بصفة عامة، فلانتاج سلعة تختار عدة تقنيات

[1] فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 8.

[2] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 38.

ممكنة سواء من اليد العاملة او من كمية راس المال[1]. وهوما يسريع في العملية الانتاجية وبالتالي المساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع : التطور التكنولوجي

ويعني التطور التكنولوجي تلك الاختراعات والابتكارات في مجال الانتاج، التي تؤدي الى تطوير تقنيات وطرق انتاج جديدة، اكثر كفاءة واكثر قدرة للوصولالى انتاج كمية اكبر، بنفس الكمية من المدخلات او بكميات اقل من المدخلات، اي ان التقدم التقني يعمل على زيادة انتاجية عوامل الانتاج بالاستغلال الامثل لكل عنصر من عناصر الانتاج، حيث حتى و ان بقيت عناصر الانتاج على حالها وحدث هناك تقدم تقني، فان ذلك سيؤدي حتما الى زيادة الانتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي [2] .

الفرع الخامس : اختيار الاسلوب الفني للانتاج

يميز الاقتصاديون بين اسلوبين فنيين ملائمين للإنتاج، الأول يتمثل في الاسلوب كثيف العمل، وهو يلائم البلدان التي تتوفر فيها اليد العاملة بصفة كبيرة، الا ان هذا الاسلوب بالرغم انه يؤدي الى زيادة الانتاج يؤدي ايضا الى زيادة حجم الاستهلاك، لان اجمالي الاجور يكون قد ارتفع، الامر الذي يقلل من من حجم الفائض المتبقي للاستثمار، وعليه اذا كان الهدف هو تعظيم النمو فيتعين استخدام الاسلوب الثاني المتمثل في الاسلوب كثيف رأس المال، اما اذا كان الهدف يقع بين الانتاج المالي وبين تعظيم معدل النمو فعندها يجب استخدام الفن الانتاجي الذي يقع بين الاثنين [3]. ويمثل التقدم التقني

---

[1] N. Gregory Mankio, **principes de l'économie**, paris dépote légal. Janvier, 1998,p.655.

[2] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص38.

[3] مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007،ص 146.

مجمل الابتكارات التي تؤدي الى تحسن النظام الانتاجي وتعدل العملية الانتاجية، وعموما فهو يشمل جميع الاساليب الجديدة والمتطورة لانتاج السلع والخدمات[1].

هذا وهناك محددات اخرى للنمو الاقتصادي كتلك المتعلقة بالبيئة، كالاستقرار السياسي، والتشريع القانوني، ومرونة النظام الضريبي، ووجود قفطاع مصرفي متطور، وتلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، كالسياسة المالية والسياسة النقدية.

المطلب الثالث : معايير وطرق قياس النمو الاقتصادي

انطلاقا من مفهوم النمو الاقتصادي الذي تعرضنا اليه سابقا، والذي يدور تحديدا حول الزيادة المستمرة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الناتج القومي، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي [2]، فان هذه الزيادة يجب ان تخضع للقياس كونها مقدار كمي يمكن قياسه، ومن خلال ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل، فانه يؤخذ كمؤشر اساسي في قياسه عن طريق المعاييـــر الآتية:

الفرع الاول : معيار الدخل القومي الكلي

اقترح الاقتصادي ميد (**meade**) ان يقاس النمو الاقتصادي عن التعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل [3]. بمعنى ان مؤشر النمو عند ميد هو فارق الدخل القومي الكلي بين فترتين زمنيتين. الا ان هذا المقياس رفض من بعض الاقتصاديين، لان زيادة الدخل او نقصه قد يؤدي الى نتائج ايجابية او سلبية،

---

[1] N.GREGORY Mankio , **principes de l'économie**, op.cit, pp.657-658.

[2] محمد عبد العزيز عجمية،**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، 2007، مصر،،ص 73.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 97.

كون زيادة الدخل لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر [1].

الفرع الثاني : معيار الدخل القومي الكلي المتوقع

يرى البعض بامكانية قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فعندما تكون الدولة غنية بالموارد ولها الطاقات اللازمة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، اضافة الى وصولها الى درجة من التقدم التقني يسمح لها بهذه الثروات الزيادة في الانتاجية، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين ان يؤخذ بعين الاعتبار هذه المقومات عند قياس حجم الدخل [2]. وبالتالي يمكن على اساسه تحديد وتقدير درجة النمو الاقتصادي في هذا البلد، ونظرا لصعوبة تقدير الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل، كان لهذا المعيار قصورا في ضبط وقياس معدل النمو داخل الاقتصاد.

الفرع الثالث : معيار متوسط الدخل

يعتبر هذا المعيار اكثر المعايير صدقا واستخداما عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم[3]. ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا ضمن هذا المعيار باستخدام اسلوبين اساسيين هما:

أ ـ **معدل النمو البسيط** : ويقيس هذا المعدل النمو في الدخل الحقيقي بين فترتين زمنيتين، وهو يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة.

$$\text{معدل النمو البسيط} = (GDP_n - GDP_0) / GDP_0$$

حيث:

GDP_n الدخل الحقيقي للفترة الحالية

[1] فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 5.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 98.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص99.

الدخل الحقيقي للفترة السابقة GDP_0

ب ــ معدل النمو المركب : يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وهو يستخدم في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة وطويلة الاجل. فاذا كان معدل النمو المركب هو TCC فحسابه يكون وفقا للمعادلة التالية:

$$TCC = [GDP_n / GDP_0]^{1/n} - 1$$

حيث:

GDP_n متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة

GDP_0 متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة

n(طول الفترة) عدد السنوات

المبحث الثاني : الأساس النظري للنمو الإقتصادي

اخذت فكرة النمو مكانة بارزة في تاريخ الفكر الاقتصادي منذ بدايته، فكانت كتابات الاقتصاديين التقليديين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، تظم العديد من الافكار التي اهتمت بتحديد القوى الفاعلة في النمو الاقتصادي داخل المجتمعات، وخاصة مع بداية الثورة الصناعية بأوروبا، حيث ظهرت العديد من النظريات والمدارس الفكرية التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي، انطلاقا من الكلاسيكيين مرورا بالكلاسيكيين الجدد، وصولا الى افكار كينز حول النمو، وما اعقبها من نظريات معاصرة، سنتطرق اليها بالتفصيل خلال هذا المبحث.

المطلب الاول : النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها الملكية الخاصة، والمنافسة التامة، وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، واتجه للبحث عن اسباب النمو طويل الاجل في الدخل القومي، معتمدا

على اسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي [1]. وقبل الولوج الى محتوى النظرية الكلاسيكية في النمو، نتعرض الى افكار ابرز مفكري هذه المدرسة.

الفرع الاول : بعض آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية

أ- آراء آدم سميث :(1723-1790) Adam Smith تعتبر آراء آدم سميث من اهم الافكار الاقتصادية التي اهتمت بعملية النمو الاقتصادي بصفة خاصة حيث اشار الى كيفية ربط تراكم راس المال بتقسيم العمل والتخصص الانتاجي، نظرا للدور الذي يلعبه في زيادة انتاجية العمال، اضافة الى ان التخصيص يؤدي الى زيادة مهارات العمال ومقدرتهم على الابتكار[2]، واعتبر ان القطاع الصناعي هو اساس النمو، وذلك لتزايد الغلة فيه نتيجة تطبيق مبدا التخصص وتقسيم العمل. الا ان التخصص وتقسيم العمل محدد بحجم السوق، فكون السوق ضيقة لن يسمح بتوزيع الانتاج المتزايد الناتج عن تقسيم العمل، بينما يؤدي توسيعه الى خلق امكانيات جديدة لتقسيم العمل مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل وتوسيع السوق وزيادة الوفرات الداخلية ورفع الانتاجية[3].

ويؤكد سميث ان الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وان هذا الاخير عامل مهم في النمو الاقتصادي [4]، فكل مايدخر يستثمر ولا يحدث التراكم الرأسمالي دون وجود ادخار.

وبهذا يكون آدم سميث قد ركز من خلال افكاره على ظواهر اعتبرها من روافد النمو الاقتصادي كسيادة القانون الطبيعي في الحياة الاقتصادية، والذي يتضمن مبدأ الحرية الفردية، وحرية التجارة، وتحرير الاسواق في توجيه الموارد، وان تمتنع الدولة عن وضع

---

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 56.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 65.

[3] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 371.

[4] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 57.

قيود على التجارة الداخلية والخارجية [1]، فظاهرة تقسيم العمل تولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الانتاج وزيادة الطاقة الانتاجية [2] .

وعلى العموم يكمن النمو الاقتصادي عند ادم سميث في زيادة تراكم رأس المال الذي يعتبر كفائض في الانتاج يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الجديدة، لذلك نجد الكلاسيك يدعون لترشيد الاستهلاك قصد الابقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في دفع العملية الاستثمارية [3].

ب- مفهوم دافيد ريكاردو David Ricardo (1772-1833) : يعتبر دافيد ريكاردو من ابرز مفكري المدرسة الكلاسيكية حيث ارتبط اسمه بالعديد من الافكار، ابرزها مايتعلق بالريع والأجور والتجارة الخارجية، وهو يرى ان توزيع الدخل هو العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي [4].

وقد حلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث طبقات:

- **الرأسماليون** : ويعتبر دورهم مركزي في عملية النمو اذ انهم يوفرون راس المال ومستلزمات العمل ويدفعون الاجور، ويعتبر هدفهم الاساسي في البحث المستمر على احسن الظروف والطرق الانتاجية التي تحقق اعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد التي تحقق اعلى ربح لاعادة استثماره من اجل التوسع في راس المال.

[1] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 40.

[2] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 56.

[3] كريم بودحدح، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009/2001، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 95.

[4] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 58.

ويقوم الراسماليون باستهلاك جزء من دخلهم، ويدخرون الباقي ليوجه فيما بعد للاستثمار (التراكم الراسمالي) [1].

- **العمال** : تعتبر هذه المجموعة الاكثر عددا في المجتمع، وتعتمد هذه الفئة على الاجر الذي يدفع لهم من قبل الفئة الاولى مقابل العمل الذي يؤدونه، ويطلق على هذا الاجر (اجر الكفاف)، اي الاجر الذي يكفي لعيش العامل وعائلته، ويسمح للعامل الاستمرار في ممارسة العمل. وهي الطبقة التي تنفق كل الدخل على الضروريات.
- **ملاك الاراضي:** وهم اللذين يملكون الاراضي، ويحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الاراضي التي هي ملكا لهم في الاصل اذ ان الاراضي الخصبة، وان زيادة السكان وتكوين راس المال يؤدي الى زيادة الندرة في اكثر الاراضي خصوبة وهذا يدفع الى استخدام الاراضي الاقل خصوبة نتيجة لظهور قانون الغلة المتناقصة.

فدفيد ريكاردو يبحث عن بيان ان الاقتصاد يتجه نحو وضعية مستقرة بصورة طبيعية، بمعنى الاتجاه نحو مستوى اعضمي للانتاج اى التحليل يتم بالاعنماد على قانون الغلة المتناقصة [2].

ج – **مفهوم روبرت مالتوس Maltus** (1766–1834): اكد مالتوس في نظريته عن السكان ان معدل السكان يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول بان عدد السكان يزداد بمتوالية هندسية في حين ينمو الغذاء بمتوالية عددية، الامر الذي قد ينجم عنه حدوث مجاعات، وتناقص عوائد الزراعة الذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف، ويؤكد مالتوس ان نمو السكان يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، ويرى ايضا ان زيادة دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تؤدي الى زيادة المواليد التي تقلل

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص69

[2] Alain Bertone et autres, **économie**, 3eme édition, paris, dépôt légal: octobre 2006, p 423.

بدورها معدل دخل الفرد وتعيده الى مستوى الكفاف [1]. وبالتالي يتجه الاقتصاد في المدى الطويل الى حالة السكون او الاستقرار بمعدل نمو معدوم.

وعليه يرى مالتوس اهمية توجيه رؤوس الاموال الى القطاع الصناعي باعتباره الامل الوحيد في امتصاص الزيادة في السكان، وسياسة مالتوس في النمو تتمثل في زيادة راس المال المستثمر في كل من القطاعين الصناعي والزراعي، حيث يبين اهمية التشابك بين القطاعات الانتاجية، فكل قطاع يمثل سوقا لمنتجات القطاع الاخر، وفشل اي قطاع سيمثل اختناقا للقطاع الاخر[2].

الفرع الثاني : النظرية الكلاسكية للنمو

كخلاصة للاراء السابقة لمفكري المدرسة الكلاسيكية فان التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي يركز على آراء كل من أدم سميث ومالتوس، حيث تقوم نظرية ادم سميث على اساس عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كونه هيكل يعتمد على حرية الافراد في التصرف، وقد اشار من خلال تحليله للتراكم الى كيفية ربط تكوين او تراكم راس المال بتقسيم العمل والتخصص الانتاجي، نظرا للدور الذي يلعبله في زيادة انتاجية العمل، اضافة الى ان التخصص يؤدي الى زيادة مهارات العمال ومقدرتهم على الابتكار[3].

وعموما فان النمو الاقتصادي عند ادم سميث يظهر من خلال زيادة تراكم راس المال الناتج من زيادة الارباح، التي يولدها الادخار، وزيادة الانتاج نتيجة تقسيم العمل

---

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 60.

[2] فايز الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الاولى، حامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص 32.

[3] زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013/1990 باستخدام التكامل المشترك**، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد الخامس عشر، جامعة المسيلة، جوان2014، ص99.

والتخصص الانتاجي، وحسب مالتوس فان النمو الاقتصادي يرتبط بمسالتين: النمو السكاني و النمو الانتاجي استنادا الى مفهوم العوائد المتناقصة، حيث ان النمو السكاني يتجه وفق معدلات هندسية متزايدة، فيما يتجه النمو الانتاجي بمعدلات حسابية ثابتة، وبالتالي فنصيب الفرد من الدخل ينخفض حتى يصل الى مستوى الكفاف، بالمقابل فانه اذا كان الناتج الوطني يرتفع بمعدلات اكبر واسرع من معدلات النمو السكاني، فان نصيب الفرد من الدخل الوطني يرتفع محققا بذلك معدلات نمو متزايدة [1] .

ويمكن توضيح النظرية الكلاسكية للنمو بيانيا في الشكل (1) كمايلي[2] :

يقاس عنصر الزمن على المحور الأفقي، ويقاس معدل تراكم رأس المال على المحور العمودي، وهو عبارة عن التغير في رأس المال على التغير في الزمن $\Delta K / \Delta t$ (خلال فترة زمنية) ويتضح من خلال الشكل البياني ان الاقتصاد ينمو من النقطةK الى النقطةS خلال الفترة الزمنية t، وبعد اللحظة t يصل الاقتصاد الى حالة السكون عند النقطة S حيث عندها يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي، لان الزيادة في الاجور تكون كبيرة جدا، تصبح معها الارباح مساوية للصفر فيتوقف تراكم رأس المال.

الشكل1: النموفي النظرية الكلاسيكية

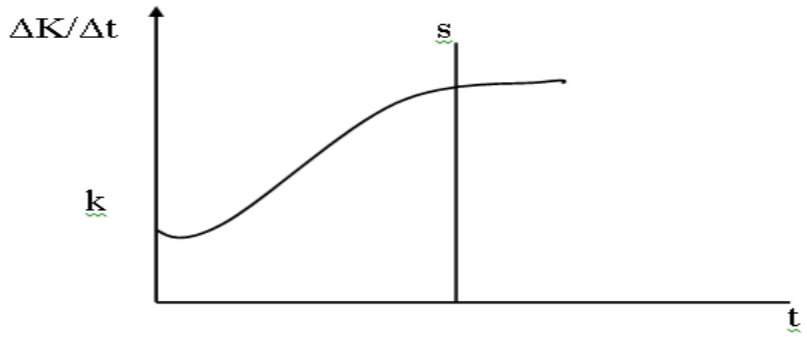

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، اسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 77.

[1] زروخي صباحبرحومة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 99.

[2] ضياء مجيد الموسوي،**اسس علم الاقتصاد**، مرجع سابق ص 77.

الفرع الثالث : نقد النظرية الكلاسيكية للنمو

بالرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها الكلاسيك حول النمو الاقتصادي، إلا انه مواجهو العديد من الانتقادات، من ذلك عدم قدرة هذه النظرية على توقع انتشار الثورة التكنولوجية بالرغم من إشارتهم في بعض آرائهم إلى الدور الذي يلعبه التقدم التقني في رفع مستولى الإنتاجية [1]. إلا انه حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي اثر تناقص الغلة، ولا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي. إلا أن الواقع عكس ذلك، ففي الدول المتقدمة زيادة التقدم التقني في القطاع الزراعي كان له دورا في زيادة الانتاج، وبالتالي تحقيق فائض كبير في الموارد الزراعية، كذلك رأيهم بان الارباح مصدر للادخار، فالواقع يفرض ان هناك مصادر اخرى منها ادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام، وقولهم كل ما يدخر يستثمر يراه البعض غير صحيح، فالاستثمار يمكن ان يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي (منح القروض)[2].

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

حاول النيو كلاسيك تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي معتمدين في ذلك على نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، بالضافة الى ان عملية التكوين الاولي لراس المال يؤدي الى الزيادة في معدل العائد على راس المال، والذي يتناقص بعد ذلك، وعندما يصل الاقتصاد الى حالة من الثبات والاستقرار وفي غياب التقدم التكنولوجي، تتوقف عملية تراكم راس المال ويتحدد النمو [3]. ولقد جاء كل من الاقتصاديين جوزيف شومبيتر و روبرت سولو بافكار مهمة في تحليل النمو الاقتصادي، حيث اعطى شومبيتر دورا

[1] مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011/2010، ص 14.

[2] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 65.

[3] زروخي، مرجع سابق، ص 100.

مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو، بينما وضع سولو نموذجا رياضيا يطرح من خلاله نظرية جديدة عرفت بنظرية النمو خارجية المنشأ، واعطي اهمية كبيرة لدور التقدم التكنولوجي كعامل خارجي في عملية النمو الاقتصادي.

الفرع الاول : نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

ضمن شومبيتر في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية) في المانيا في عام 1911، نظريته حول النمو الاقتصادي، واوضح ان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا الى حدوده، وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية لتوسع الائتمان او توسع الانتاج لدرجة حدوث فائض في السوق يخفض الدخول النقدية والاسعار مما يزيد من مخاطر الابتكار[1].

والملاحظ ان شومبيتر يعطي اهمية كبيرة للابتكار في المجال التقني اواكتشاف موارد جديدة تسمح بزيادة الانتاج الكلي، وقد ميز شومبيتر خمسة اصناف من الابتكارات هي[2] :

- انتاج سلع جديدة.
- ادخال وسيلة جديدة في الانتاج.
- التوسع عن طريق ادراج اسواق جديدة.
- الحصول على مواد اولية جديدة.
- اقامة تنظيم جديد في الصناعة.

ونلاحظ الاختلاف بين شومبيتر والذين سبقوه في دالة الانتاج اين اعطى دورا مهما واساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية للدورة الاقتصادية من خلال فكرة الهدم الخلاق، حيث لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 69.

[2] صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، ص 34.

التقنية، حيث انه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية [1].

وتتضمن عملية النمو حسب شومبيتر ثلاث عناصر هي الابتكار، والمنظم، والائتمان المصرفي[2]، وهو يحدث بطريقة غير متسقة وغير منتظمة وقد تتعرض فيه المشاريع الاستثمارية الى درجة كبيرة من المخاطر وعدم التأكد، تجعل من رجال الاعمال العاديين يعرضون عن القيام بالاستثمار، وهو مايتطلب نوعا معينا من الاشخاص اطلق عليهم شومبيتر اسم المنظمين [3]. فالمنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الارباح التي تنشأ بسبب التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار[4].

ولقد اعطى شوم بيتر اهمية كبيرة للمنظم، حيث نجده قد ربط وجود النظام الرأسمالي بوجود المنظم، فان زال زال النظام كله، اضافة الى اعطائه اهمية كبرى للجهاز المصرفي لتمويل الاستثمار في الابتكار.

ونلاحظ الاختلاف بين شومبيتر والذين سبقوه في دالة الانتاج اين اعطى دورا مهما واساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية للدورة الاقتصادية من خلال فكرة الهدم الخلاق، حيث لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث انه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية.

وقد تعرضت نظرية شوم بيتر الى العديد من الانتقادات رغم اعجاب البعض بافكارها، وقد يكون اهم اعتراض وانتقاد لها هو اقتصارها على المبتكر كمستند لعملية النمو، في

---

[1] عز الدين علي، **اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2000**، رسالة ماجستير، تخصص ادارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص57

[2] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 70.

[3] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص18.

[4] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 71.

حين ان وضعية الابتكار في الوقت الحاضر من مهام الصناعات ذاتها، اضافة الى اعطائها اهمية كبيرة للائتمان المصرفي، لكنه في المدى الطويل وعندما تزداد الحاجة الى رأس المال بشكل كبير فانه لا يكفي بل يجب اللجوء الى مصادر اخرى مثل اصدار اسهم، او الاقتراض من اسواق رأس المال [1].

الفرع الثاني : نموذج سولـو

وضع سولو نموذجه سنة 1956، ويعتبر من اهم النماذج الاقتصادية، وهو يتطرق لوضع حل للمشكلة التي واجهت هارود ودومار فيما يخص عدم امكانية حدوث نمو اقتصادي متوازن عند حالة التشغيل الكامل، وعدم امكانية احلال راس المال بالعمل او العكس، وكانت الفكرة الاساسية لنموذج سولو هي دراسة ثبات تطور النمو على المدى الطويل، وغياب الاحلال بين عوامل الانتاج المتطورة على المدى القصير، وان تراكم راس المال هو نسبة ثابتة من الدخل واستبدال المعامل الثابت لراس المال في دالة الانتاج بدالة متجانسة خطيا $Y=f(K, L)$. وقد ساهم هذا النموذج في تطوير النظرية النيو كلاسكية للنمو بالاضافة الى انه يعتبر اول شكل رياضي ساعد على القيام بالكثير من الاعمال التجريبية [2] .

أ – فرضيات نموذج سولو:

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات كالتالي[3]:

–الاقتصاد مغلق،ينتج منتجا مركبا واحدا وتسوده المنافسة التامة في جميع أسواقه

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 72.

[2] حمزة مراد سي، مرجع سابق، ص 46

[3] Gregory.N.Mankiw **«Macroéconomie »** 3eme édition De Boeck Université A.S 2003 p 236

–دالة الإنتاج هي دالة من نوع "كوب–دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة حيث يمكن الإحلال بين عناصر الإنتاج مع تناقص الإنتاجية الحدية لها.

- وجود مرونة في الأسعار و الأجور.
- التكنولوجيا متغير خارجي.
- اهتلاك رأسمال الحالي بنسبة ثابتة
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي :

$$C=cY \quad \Rightarrow S=(1-c)Y=sY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو السكان بمعدل nفإن عرض العمل ينمو بمعدل n
- دالة الانتاج تكون من نوع (كوب دوغلاس) في ظل انعدام التقدم التكنولوجي

$$f(Y) = f(K,L) \dots\dots\dots f(Y) = K^{a}L^{\beta}$$

حيث :

Y تمثل كمية الانتاج.

K يمثل مخزون رأس المال.

L يمثل عدد العمال.

α تمثل مرونة عنصر رأس المال.

β تمثل مرونة عنصر العمل.

مع : $\alpha + \beta = 1$

ويفترض ان تكون دالة الانتاج مستمرة ومتزايدة بمعدل متناقص، بمعنى انه من

اجل $0<L$ و $0<K$ فان الدالة F لها انتاجية حدية موجبة ومتناقصة اي :

$$F'_L \frac{\partial F}{\partial L}>0 \ , \ F''_L \frac{\partial^2 F}{\partial^2 L}<0$$

$$F'_K =\frac{\partial F}{\partial K}>0 \ , \ F''_K =\frac{\partial^2 F}{\partial^2 F}<0$$

- وهي تقبل الاحلال بين عوامل الانتاج.
- تتميزدالة الانتاج بحجم غلة ثابت، اي انه في حالة زيادة عوامل الانتاج في آن واحد بمقدار λ فان الناتج يرتفع بنفس المقدار λ :

$$f(\lambda K, \lambda L)= \lambda F\ (\ K\ ,\ L\ )$$

- الانتاجية الحدية لرأس المال والعمل يؤول الى مالانهاية عندما يؤول قيمة رأس المال والعمل الى الصفر، ويؤول الى الصفر عندما يؤول رأس المال والعمل الى المالانهاية، ويطلق على هذه الخاصية شرط اينادا [1] 1963.

$$F'(K) = F'(L) =0$$

$$F'(L) = \infty = F'(K)$$

ب – تفصيل نموذج سولو للنمو الاقتصادي :

افترض سولو ان تكون دراسته في اقتصاد مغلق، ينتج 0سلعة واحدة بكمية Y عن طريق التنسيق بين العمل L ورأس المال K مع امكانية الاحلال بينهما [2].

[1] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 47.

[2] بناني فتيحة، مرجع سابق، ص 25.

وقد تم اعتماده في بناء نموذجه على معادلتين اساسيتين الاولى تخص دالة الانتاج كما سبق وأن ذكرنا، والثانية تخصتراكم رأس المال، فالمعادلة الاولى تحتوي على عنصري العمل ورأس المال وهي معطاة بالعلاقة العامة [1]:

$$y = F(k, L) = k^{\propto} L^{(1-\propto)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث : $0 < \propto < 1$

وقد قام سولو ببناء نموذجه معتمدا على دالة الانتاج للفرد الواحد المعطاة بالصيغة التالية :

$$y = \frac{y}{L} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تصبح المعادلة (1) بعد التعويض بالمعدلة (2) على الشكل التالي :

$$\frac{y}{L} = y = \frac{F(k,L)}{L} = \frac{k^{\propto} L^{(1-\propto)}}{L} = \left(\frac{k}{L}\right)^{\propto} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

ويعتبر $\left(\frac{K}{L}\right)$ قيمة رأس المال للفرد الواحد، والذي يساوي مخزون رأس المال على عدد العمال، واذا رمزنا لذلك بالرمز $\mathbb{K}$ وعوضنا في المعادلة(3) نجد :

$$y = h^{\propto} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

وهذه العبارة تعني ان المحدد الوحيد لمستوى الناتج للفرد y هو مستوى مخزون رأس المال للفرد الواحد، وبالتالي فان الدخل الفردي (الناتج الفردي) y هو تابع لكمية رأس المال للفرد $\mathbb{K}$ ونظرا لدينامكية رأس المال وتغير قيمته عبر الزمن فان صيغته تصبح كمايلي :

[1] خمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 47.

$$\frac{\partial k}{\partial t} = k_{t+1} - k_t = \Delta K = \dot{k} = sy - \delta k. \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

وتشير هذه المعادلة بأن تغير رأس المال عبر الزمن يساوي الاستثمار الصافي اي الاستثمار الخام SY مطروحا منه قيمة الاهتلاك رأس المال في الفترة السابقة δ K

وتعتبر المعادلتين (4) و (5) اساس التحليل في نموذج سولو [1]. ولان عرض العمل يرتفع بمعدل ثابت مماثل لنمو السكان ويكون دوما مساويا للعرض،و في ظل غياب تقدم تكنولوجي فان التشغيل يزيد بمعدل نسبي n ويعرف بالعلاقة :

$$\frac{\Delta L}{L} = n$$

$$\Delta L = \frac{\partial L}{\partial t} \ldots\ldots\ldots \left(\frac{\partial L}{\partial t}\right) L = n \ldots\ldots\ldots\ldots \frac{\partial L}{L} = \partial t. n$$

$$\int \left(\frac{\partial L}{L}\right) = n \int \partial t$$

$$log\, L = nt + b$$

حيث : b ثابت ، ومنه :

$$L_T = e^{nt}. e^b \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وفي اللحظة t = 0 فان :

$$L_0 = e^{n.0}. e^b$$

$$L_0 = 1. e^b$$

$$L_0 = 1. e^b \Rightarrow L_0 = e^b \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

[1] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 47.

وبتعويض المعادلة (7) في المعادلة (6) نجد ان :

$$L_t = L_0 e^{nt} \quad \text{..} (8)$$

وتمثل المعادلة (8) عرض العمل والطلب عليه في نفس الفترة الزمنية t

وبتعويض المعادلة (8) في المعادلة (5) نحصل على :

$$\dot{K} = \Delta k = SF(k_t, L_0 e^{nt}) - \delta k_t \quad \text{........................} (9)$$

لنصل في الأخير الى المعادلة :

$$\dot{K}_t = SK_t^{\propto} - (\delta + n) k_t \quad \text{..................................} (10)$$

وهذه المعادلة تبين تطور رأس المال K في اقتصاد مغلق دون التشغيل التام وهي توضح ان تغيرات رأس المال للفرد ΔK_t في فترة معينة، محددة بثلاث عوامل هي :

- الميل الحدي للادخار s.
- معدل نمو السكان، او العمالة n.
- ونسبة اهتلاك رأس المال δ.

حيث ترتبط قيمة رأس المال للفرد بعلاقة عكسية مع اهتلاك رأس المال ومعدل النمو السكاني، بينما ترتبط بعلاقة طردية مع معدل الادخار.

الشكل 2 : التمثيل البياني لنموذج سولو القاعدي في النمو الاقتصادي

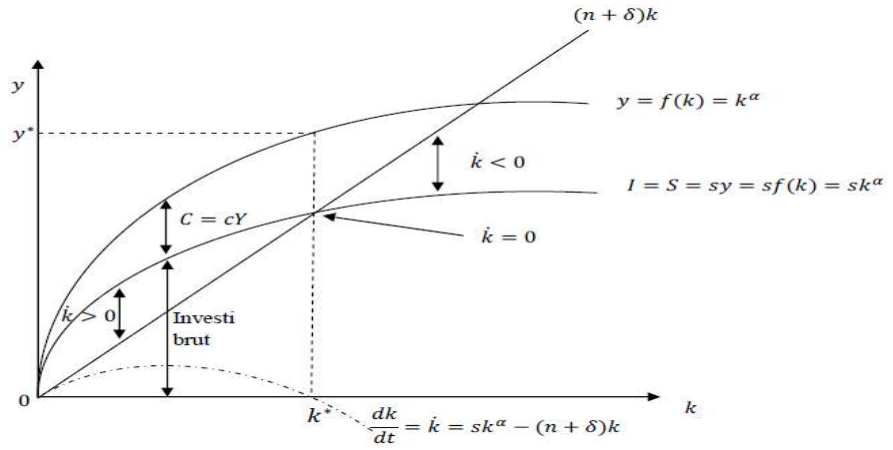

المصدر: **Robert.J.Barro, Xavier Sala.I.Martin La croissance Economique Ediscience International ,France,1996,p21**

ومن خلال الرسم نلاحظ ان عند نقطة تقاطع النحني (SK^{α}) والمنحني ((n+δ)K) تكون قيمة رأس المال للفرد معدومة، ومنها ينطلق التحليل في نموذج سولو، حيث على يمين هذه النقطة تكون قيمة رأس المال للفرد سالبة $\dot{K} < 0$، بينما على يسارها تكون قيمة رأس المال للفرد موجبة أي $\dot{K} > 0$.

وبالتالي نستطيع ان نستخلص من هذا المخطط البياني الحالات التالية [1] :

$sy = (n+\delta)k \Rightarrow k = \dot{k} \Rightarrow \dot{k} = 0$ الحالة 1

$sy > (n+\delta)k \Rightarrow k < \dot{k} \Rightarrow \dot{k} > 0$ الحالة 2

$sy < (n+\delta)k \Rightarrow k > \dot{k} \Rightarrow \dot{k} < 0$ الحالة 3

وهذا يعني وجود قوتين تتحكم في نصيب الفرد من رأس المال، القوة الاولى تتمثل في الاستثمار الخارجي sY وهي تؤثر بشكل ايجابي على نصيب الفرد من رأس المال، والقوة الثانية تتمثل في الاستثمار الضروري (n+δ)K) لابقاء نصيب الفرد من رأس المال ثابت، وهي تؤثر تأثيرا سلبيا على نصيبه من رأس المال.وهذا يعني ايضا أن الدول

[1] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 51.

التي لها معدل ادخار "عالي تتصف بالغنى في حين الدول التي لها معدل ادخار منخفض تتصف بالفقر و كذلك فالدول التي فيها معدلات النمو السكاني مرتفعة تعتبر دولا فقيرة نسبيا لأن هذه المعدلات تعد عائق لنموهاالاقتصادي.

ج – ادخال التقدم التقني في نموذج سولو :

لقد كان سولو من اوائل الاقتصاديين الذين اولوا اهتماما كبيرا بالعامل التقني في الانتاج، فقدلاحظ ان نموذجه لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد في المدى الطويل مهما زاد تراكم رأس المال وفي النهاية وعندما يؤول الى الحالة التوازنية يكون مستوى نمو كل المعاملات ثابت وهذا مايجعل النموذج غير واقعي، وعلى هذا الاساس تم ادخال مفهوم التقدم التقني كمتغير خارجي في النموذج كمحاولة للتخلص من مشكلة تناقص الغلة لعوامل الانتاج على المدى الطويل ، واعتمد في ذلك على دالة الانتاج التي وضعها Robison عام 1938وطورها Usawa سنة 1961 والتي تكتب كما يلي [1] :

$$y = F[K, L, A(t)] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

حيث : A_t تمثل التقدم التكنولوجي وهو ينمو بنسبة ثابتة x، ويعطى شرط تغير مخزون راس المال بالمعادلة :

$$\dot{k} = S.F[K, L.A(t)] - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

وبقسمة المعادلة (12) على L نحصل على المعادلة التالية بدلالة K في الزمن t.

$$\dot{k} = SF[K, A(t)] - (n + \delta)k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

[1] فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 31/30.

وبالتالي الانتاج الفردي يكون مرتبطا بالتقدم التقني، ولحساب معدل النمو نقوم بقسمة المعادلة (13) على K فنحصل :

$$y_k = \frac{sF[K,A(t)]}{k-(n+\delta)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

وتبين هذه المعادلة ان الانتاج المتوسط لراس المال y_k يزيد مع الزمن بفعل نمو(At) بنسبة x

وفي حالة التوازن، معدل النمو y^*_k يكون ثابتا لان المعاملات δ,n,s تكون ثابتة وكذلك الانتاج المتوسط لراس المال يكون ثابتا ايضا، حيث راسالمال والعامل التقنيK و(At) يتطوران بنفس النسبة اي : $y_k^* = x$

ومنه يعطى الانتاج الفردي بالمعادلة :

$$y = F[K,A(t)] = k.F\left[\frac{1,A(t)}{k}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

وفي حالة التوازن فان معدل النمولانتاج المتوسط y يساوي x ولان الاستهلاك $C=(1-s)y$ فان معدل نمو الاستهلاك هو ايضا يساوي x عند التوازن.

ولتحليل حركية الانتقال للنموذج مع التقدم التقني نقوم بتبسيط صيغة النموذج، ولانه عند التوازن(K وA(t ينموان بنفس النسبة نستطيع دراسة :

$$\hat{k} = \frac{k}{A_t} = \frac{k}{[L.A(t)]} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

$\hat{L}.L.A(t) = \hat{L}$ L هو الرقم الفعلي للعمل لانه يقارب الكمية الفعلية للعمل ويتغير حسب فعالية A(t) ومنه ^K هي كمية رأس المال لكل وحدة من العمل الفعلي، وكمية الانتاج لكل وحدة من العمل الفعلي

$$\hat{y} = \frac{y}{[L,A(t)]}$$

تعطى بالعلاقة :

$$\hat{y} = F(\hat{k}.1) \Rightarrow f(\hat{k}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (17)$$

ويمكن كتابة معادلة جديدة للانتاج باستبدال y و k بالمتغيرين y^ و k^ على التوالي وباضافة (At) الذي ينمو بنسبة x وتكون معادلة k^ كمايلي :

$$y_{\hat{k}} = \frac{sF(\hat{K})}{\hat{K}-(x-n-\delta)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (18)$$

عند التوازن معدل النمو لـ k^ يكون معدوما وبالتالي :

$$f(\widehat{k^*}) = (x+n+\delta)\hat{k} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (19)$$

ويمكن تمثيل معدل النمو لـ $y_{k^\wedge}$ بالشكل (3)

الشكل 3 نموذج سولو بادخال العامل التقني

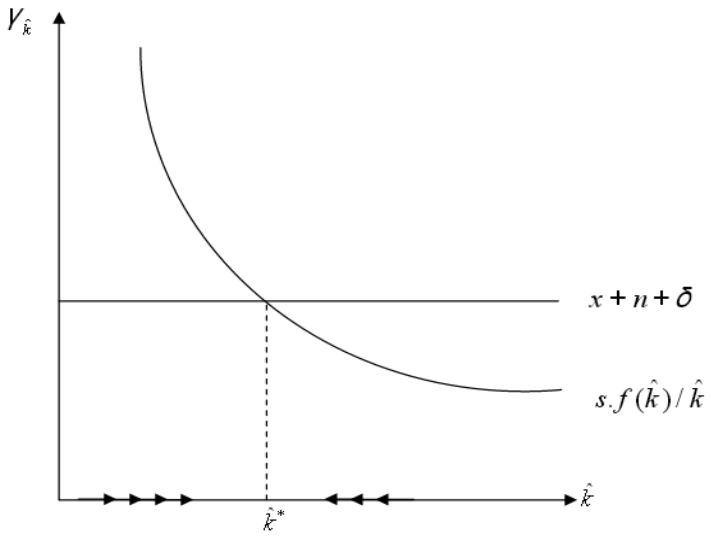

المصدر : فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 32.

د- نتائج نموذج سولو:

يمكن حصر النتائج المستخلصة من نموذج سولو على مستوى التوازن طويل المدى فيمايلي[1]:

1-نسبة رأس المال الى العمل $\frac{K}{L}$والانتاج Y والاستهلاك الفردي، تنمو بمعدل λ.

2- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الانتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل n+λ

3-معدل الاجر $e^{\lambda t}[f(k^*)-k^*f(k^*)]$ ينمو بمعدل λ.

4- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f(k^*)$ وهو ثابت.

5- ومن نتائج نموذج سولو مايعرف بالتقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في ان الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة، لها نمو فردي يفوق نمو الدول الغنية، كون هذه الدول لها قيم y،k في الفترة الابتدائية اقل من الدول المتقدمة. اما التقارب الشرطي يتمثل في كون الحالة النظامية تختلف من بلد الى آخر، وبالتالي فان نمو اقتصاد ما يزداد كلما كان بعيد عن وضعيته النظامية.

وكخلاصة لنموذج سولو نقول ان نصيب العامل من رأس المال والناتج يتحددان حسب نمو التطور التقني، والذي يعد احد اكبر الإسهامات أهمية في نظرية النمو الاقتصادي[2].

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي John Keynes **(1883-1946)**

يرى كينز ان الناتج الوطني يرتبط باستخدام اليد العاملة، وهذا الاستخدام يرتبط بالاستثمار، وهو يستعمل نظرية المضاعف للتأكيد على اهمية الاستثمارات العامة في ايجاد فرص العمل. وعليه فان الدخل الكلي هو عبارة عن دالة في مستوى التشغيل على

[1]صواليلي نصر الدين، مرجع سابق، ص 43.

[2]حمزة مرداسي، مرجع سابق، ص 54.

الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث عرف كينز الطلب الفعلي بانه : الجزء الذي ينفق على الدخل الوطني والاستهلاك والاستثمار، واعتمد كينز في تحليله على متغيرات ديناميكية تتمثل في التحول التكنولوجي والنمو السكاني، وبالتالي فان هذا التحليل لم يلمس بوضوح الظواهر الاساسية للنمو الاقتصادي، لانه لم يربط التغيرات الديناميكية بنظرية الانتاج ولم يركز على الاستثمار وتطوير قطاعات معينة في الاقتصاد [1]. اذن فنظرية كينز تعتمد على تحفيز الطلب الفعال حيث يرتفع الدخل بشكل مضاعف من خلال آلية المضاعف، ويعرف الطلب الكلي بانه عبارة عن مجموع الانفاق الكلي على السلع والخدمات بالسعار الجارية.

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث :

Y تمثل الدخل الوطني

C الانفاق الاستهلاكي (طلب القطاع المالي على السلع الاستهلاكية)

I الانفاق الاستثماري (طلب القطاع المالي على السلع الاستثمارية)

G الانفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)

X-M صافي المعاملات مع القطاع الخارجي

[1] زروخي، مرجع سابق، ص 100

و اكد كينز بان مستوى الطلب يمكن ان يحدث عند اي مستوى من الاستخدام والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وان تصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، فيما اعتبر ان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة للدخل.[1]

الفرع الاول : نموذج (هارود، دومار)

يعتبر نموذج (هارود، دومار) امتدادا لتحليل التوازن الكينزي، ويتحدد وفقه معدل النمو الاقتصادي بقياس معدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي، اي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يتم تحويلها الى استثمارات. وبذلك يكون الاستنتاج الرئيسي لهذا النموذج ان نمو الناتج المحلي يتناسب مع الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي.

أ– فرضيات النموذج :

لقد وضع هارود و دومار نموذجهما على شكل افتراضات ابرزها [2] :

- دالة الإنتاج هى دالة ذات معاملات ثابتة: أي للحصول على وحدة واحدة من الانتاج لا بد من استعمال قيمة من معامل راس المال ومقدار من قيمة معامل اليد العاملة :

$$Y=F(K,L)=\min(AK,BL)$$

- الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي، أي ان الميل الحدي للاستهلاك في المدي الطويل ثابت وبالتالي فان الميل الحدي للادخار يعتبر ثابتا ايضا.
- ثبات المستوى العام للاسعار أي ان الدخل النقدي يساوي الدخل الحقيقي.

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 73.

[2] شادي جمال الغرباوي، **اثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، الجامعة الاسلامية – غزة، قلسطين، 2015، ص 30.

- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار، وان اجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي اجمالي الاستثمار المحقق.
- الافتراضات تعمل في ظل اقتصاد مغلق.
- ثبات معامل راس المال، أي النسبة بين راس المال والدخل القومي (راس المال / الدخل القومي).
- الميل الحدي للادخار = الميل المتوسط للادخار.
- الاسعار تبقى ثابتة و كذلك اسعار الفائدة.

ب – عرض النموذج :

يمكن صياغة النموذج الرئيسي الذي توصل اليه هارود و دومار كالآتي [1] :

$$G(Y) = (dY)/ y = s / cor$$

حيث cor معامل راس المال

G(Y) نمو الناتج القومي (النمو الاقتصادي)

S الادخار القومي

ونلاحظ من خلال المعادلة :

- ان معدل النمو في الناتج القومي يتحدد بكل من معدل الادخار القومي ومعامل راس المال.
- معدل النمو يتناسب طرديا مع معدل الادخار وعكسيا مع معامل راس المال، وهذا يعني ان المجتمعات اذا ارادت ان تنمي ناتجها القومي عليها ان تدخر نسبة من ناتجها المحلي ومن ثمة تستثمر هذا الادخار.

[1] شادي جمال الغرباوي، مرجع سابق، ص 31

- اما المعدل الفعلي الذي تنمو عنده اي مستوى من مستويات الادخار و الاستثمار، فيعتمد على انتاجية الاستثمار والتي تساوي مقلوب معامل راس المال (cor/1) اي ان انتاجية راس المال تساوي :

$$(1/cor) = (Y/ K)$$

ومما سبق فان النمو وفقا لهذا النموذج يكمن في تلك النسبة التي تؤخذ من الناتج المحلي وتوجه للادخار بدلا من الاستهلاك، فاذا حدث زيادة في الادخار فان الدولة ستتمكن من زيادة معدل النمو في الناتج المحلي [1].

ج – انواع معدل النمو حسب نموذج (هارود، دومار) :

يتبين لنا من خلال نموذج (هارود، ذومار) وجود ثلاث انواع لمعدلات النمو الاقتصادي نوجزها في مايلي:

- معدل النمو الفعلي

وهو يشير الى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة ويساوي الى التغير في الناتج المحلي ΔY على الناتج المحلي :Y^2

$$G = \frac{\Delta Y}{Y}$$

- **معدل النمو الطبيعي :**

وهو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة الاستغلال التام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى ايضا بمعدل النمو الممكن. وهو يعتمد على متغيرات كلية مثل السكان،

[1] ماجد صبيح، **التنمية الاقتصادية**، جامعة القدس المفتوحة، 2008، فلسطين، ص 53..

[2] كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص 116.

التكنولوجيا، الموارد الطبيعية وتجهيزات رأس المال. وبالتالي فهويمثل الزيادة في الانتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد بالنمو السكاني ومعدل التطور التكنولوجي.[1]

ونستطيع تمثيل معادلة النمو الطبيعي كمايلي [2] :

$$Gn.Cr = Or \neq S$$

حيث Gn عبارة عن معدل النمو الطبيعي عند مستوى الاستخدام التام، وCr رأس المال المطلوب.

- **معدل النمو المرغوب :**

وهو المعدل المرغوب تحقيقه والمستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهو يتضمن التوازن في سوق السلع والخدمات، حيث توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين تتطابق مع مرور الوقت اذا تحقق معدل النمو المرغوب وعلى هذا يكون معدل النمو الفعلي مساوي لمعدل النمو المرغوب [3]. وعند هذا المعدل من النمو يكون الطلب كافيا لان يبيع اصحاب الاعمال كامل انتاجهم، وسيستمرون على الانتاج بنفس معدل النمو، وعلى هذا، عند مستوى معطى من الادخار، يعتبر معدل النمو المرغوب الطريق الذي عنده تحافظ مستويات العرض والطلب على السلع و الخدمات عند مستوى التوازن [4]. وهو يعطى بالمعادلة التالية :

$$Gw.Cr = S$$

[1] ضياء مجيد الموسوي، **اسس علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص 95.

[2] المرجع نفسه، ص95.

[3] كريم بو دخدخ، مرجع سابق، ص 116.

[4] ضياء مجيد الموسوي، **اسس علم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص 94.

حيث :

Gw يرمز الى معدل النمو المرغوب، او معدل نمو الدخل عند مستوى الاستغلال التام للطاقة

Cr يرمز الى رأس المال المطلوب، وهو الكمية من رأس المال التي تحافظ على معدل النمو المرغوب، اي النسبة المطلوبة من رأس المال الى الانتاج.

S يرمز الى الادخار.

يعتبر معدل النمو الطبيعي GN اقصى معدل للنمو يمكن ان يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب ان يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب وان يتعادل ايضاً معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعةلدى المدراء بقراراتهم الإنتاجية، اما اذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هنالك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا ان المعدل المرغوب اقل منالمعدل الطبيعي حتى في حالة تسأوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه فان البطالة ستزيد حيث انكل من المعدل الفعلي والمرغوب فيه اقل من المعدل الطبيعي.اما في حالة العكس (أي ان المعدل المرغوب فيه اكبر من المعدل الطبيعي) وبصورة مؤقتة فان كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وان المعدل الفعلي لا يمكن ان يتجأوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود حيث ان المعدل الطبيعي يمثل اقصى معدل للنمو، وعند العمالة الكاملة فان المعدل الفعلي سوف ينخفض لمستوى المعدل الطبيعي، وعندما يكون المعدل الفعلي أقل من المعدل المرغوب فيه، فان المعدل الفعلي

يتجه للانخفاض وتنشأ البطالة في حالة عدم تعادل كل من معدل النمو المرغوب فيه والمعدل الفعلي مع المعدل الطبيعي[1].

الفرع الثاني : تقييم النموذج

لقد تم انتقاد نموذج (هارود، دومار) من خلال الفرضيات التي بني عليها والمتمثلة في اقتراض ثبات الميل الحدي للادخار، والذي قد يكون صحيح في المدى القصير ولكنه غير صحيح في المدى المتوسط والمدى الطويل [2]. كذلك فرضية ثبات نسبة استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب امكانية الاحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني [3]. اضافة الى افتراضه لثبات اسعار الفائدة ومستوى الاسعار والذي هو بعيد عن الواقع.

المطلب الرابع : النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

لقد كانت الأفكار التي جاء بها كل من الكلاسكيين والنيوكلاسكيين اضافة الى افكار المدرسة الكينزية حول ظاهرة النمو الاقتصادي اساسا و منطلقا متينا للمفكرين الاقتصاديين المعاصرين في وضع نظريات جديدة تفسر الآلية التي يمكن بها الوصول الى نمو اقتصادي مرتفع، وسط المتطلبات والمفاضلات التي يفرضها واقع العصر الذي نعيش فيه حاليا، من تقدم عال وواسع في العامل التقني، وتوفر اليد العاملة المؤهلة في الاقتصاد. ولهذا سنتعرض في هذا المبحث الى نظرية مراحل النمو لروستو التي وضعها سنة 1960 ونظرية النمو الداخلي التي ظهرت سنة 1986.

---

[1] توفيق عباس المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26 المجلد السابع، نيسان، افريل 2010 ، جامعة كربلاء، العراق، ص 32

[2] نصر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 39/38.

[3] مدحت القرشي، مرجع سابق،ص 76.

الفرع الاول : نظرية مراحل النمو لـ : روستو (Rostow)

يرى روستومن خلال نظريته ان بلدان العالم المختلفة تمر بمراحل عديدة من النمو الاقتصادي، والتي قسمها الى خمس مراحل، مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة التوجه نحو النضج الاقتصادي واخيرا ملرحلة الاستهلاك الوفير[1]. كما يوضحه الشكل (4) :

الشكل 4 المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن

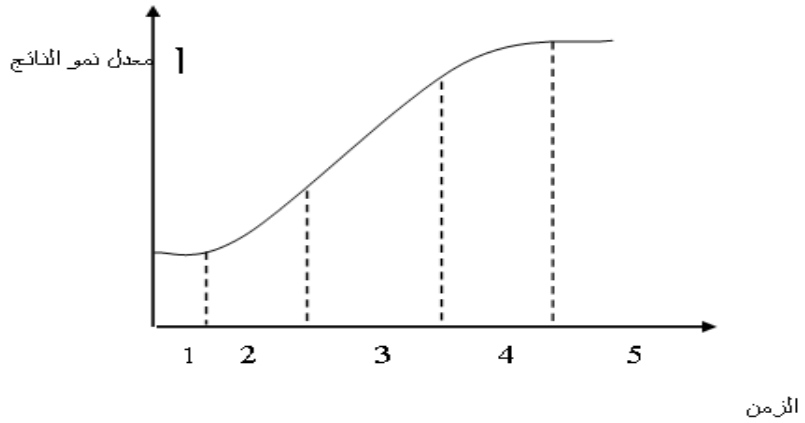

المصدر : كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص 117.

وقد ميز روستو كل مرحلة من هذه المراحل بمميزات خاصة معتمدا في ذلك على الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة، على الشكل التالي :

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي** : وتتميز هذه المرحلة اساسا بمايلي :

- محدودية الانتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية.

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص46.

- الاعتماد بشكل كامل على الانتاج الزراعي، الذي يوجه جزءا كبيرا منه للاستهلاك العائلي.
- تركز القوة في يد الاقطاعيين المدعمين من السلطة المركزية.
- كثرة الحروب والصراعات القبلية.

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق :

يتم التحول من مرحلة المجتمع التقليدي الى مزحلة التهيؤ للانطلاق من خلال العناصر التالية[1] :

- ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي.
- ظهور طبقة من رجال الاعمال ترغب في احداث التقدم الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات والابتكارات.
- تطبيق تقنيات انتاجية حديثة ، والاهتمام بتدريب وتأهيل اليد العاملة.
- ظهور المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين، التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها الى الاستثمار لزيادة تراكم رأس المال في المجتمع.
- نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية.

ج- مرحلة الانطلاق:

وهي مرحلة حاسمة في عملية النمو الاقتصادي، لانها تعتبر تحولا من حالة تأخر الى حالة تقدم اقتصادي، وهي تتميز بمايلي [2]:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 152.

[2] كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص 118.

- ظهور روح الابتكار والتجديد والتي تتجلى في بداية ظهور منتوجات جديدة ومتطورة.
- ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- حدوث تغيرات كبيرة في تقنيات الانتاج.
- ازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.

د- مرحلة التوجه نحو النضج الاقتصادي :

وفي هذه المرحلة يكون المجتمع قد وصل الى امتلاك تكنولوجيا متطورة تمنحه القدرة على انتاج اى شيء يرغب في انتاجه، كما يكون فيها الاقتصاد قادرا على الصمود امام الصدمات غير المتوقعة. وهي تتميز بمايلي [1] :

- زيادة مستوى التصنيع في المجتمع.
- زيادة رأس المال البشري بالمجتمع، وارتفاع مستوى آدائه.
- استغلال الموارد باكبر كفاءة ممكنة، وانتاج العديد من السلع والخدمات.
- زيادة المدخرات ومن ثمة الاستثمارات من 10% الى 20 % من الدخل القومي.
- ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان.
- زيادة انفتاح المجتمع على العالم الخارجي، وتحقيق فائض في المعاملات الخارجية.

ويرى روستو ان هذه المرحلة تغطي اربعة عقود من الزمن يتنقل بعدها المجتمع الى المرحلة الخامسة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 155.

هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير :

يعتبر الوصول الى هذه المرحلة من مراحل النمو عند روستو انجازا كبيرا من قبل الدولة، حيث ستحضى فيها بالرفاهية التي هي مقصد كل مجتمع. وهي تتميز بـ :

- ارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير.
- ارتفاع مستوى الدخول.
- توجه الدولة نحو دعم الرفاهية الاجتماعية.
- تخفيض ساعات العمل والتوسع في الاستفادة باوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

ويرى روستو ان الدول التي تكون قد وصلت الى هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الامريكية واليابان واوربا الغربية.

واجمالا فان نظرية مراحل النمو لروستو لا يمكن تعميمها على ظروف الدول النامية في الوقت الحاضر، الا انه يمكن الاستفادة متها خاصة فيما يتعلق بمرحلة الانطلاق، بما يمكن هذه الدول من تحقيق النمو الذاتي [1]

الفرع الثاني : نظرية النمو الداخلي

ان قصور النظرية النيوكلاسيكية في تفسير النمو الاقتصادي، واصطدامها بالعديد من المعوقات كونها اعتمدت على فكرة ربط عملية النمو بمؤثرات خارجية مستقلة كالتقدم التكنولوجي، وفشلها في تفسير التباعد او الاختلاف الكبير في الآداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، الامر الذي دفع الى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلية [2].

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 158.

[2] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 78.

لقد اهتمت نظرية النمو الداخلية بتفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة، والتركيز على محاولة تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي الذي لم يفسر سابقا، بل تحدد خارجيا فقط في معادلة النمو لدى سولو، اضافة الى ان الدراسات الحديثة مثل دراسة بومال (Baumal) عام 1986 لم تصل الى اي اثر للتقارب لمعدلات دخول الافراد فيما بين البلدان المختلفة الذي اشارت اليه النظرية النيوكلاسيكية، والمستندة ايضا الى فرضية تناقص عوائد رأس المال التي تقود الى نمو اسرع في البلدان الفقيرة، اكبر مما عليه الحال في البلدان الغنية، وهذا ماجعل نظرية النمو الداخلي تلغي وتتخلى عن هذه الفرضية، بحيث يصبح الاستثمار فيها مهما جدا للنمو طويل الاجل، وان مثل هذا النمو يكون داخليا [1]، لانه يحدد بعوامل داخلية.

أ- نماذج نظرية النمو الداخلي

لقد وضع الاقتصاديون المعاصرون نماذج رياضية تترجم الرؤية الجديدة لنظرية النمو الداخلي من ابرزها :

- **نموذج لوكاس (**lucas **) في النمو:**

وضع لوكاس نموذجه الاول سنة 1986 والثاني سنة 1988 وهو يعد من اوائل نماذج النمو الداخلي وابرزها اهتماما برأس المال البشري، حيث اعتبره اهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، ويرى لوكاس ان رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة انتاجية العمل، والذي يعرف على انه رصيد المعرفة والمهارة التقنية لدي

[1] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 79.

القوة العاملة في الدولة والناجمة عن الاستثمار في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي [1].

وقد استند لوكاس في نموذجه هذا على الفرضيات التالية [2] :

- الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، احدهم مكرس لانتاج السلع والخدمات، انطلاقا من رأس المال المادي وجزء من أس المال البشري، اما القطاع الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الاول.
- ان تراكم رأس المال البشري يكون بانتاجية حدية على الاقل ثابتة.
- رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما ان اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة تحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالاضافة الى ان جميع افراد المجتمع متماثلين في المستوى العلمي.

وقد ركز لوكاس في نموذجه كما جاء في الفرضيات على حركية عنصر رأس المال البشري، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على قرارات الافراد الراغبين في الاستثمار لتنمية قدراتهم العملية، والتي ستنعكس دون شك على العملية الانتاجية في المستقبل، وهذا الاندماج للوفرات الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على النشاط الانتاجي، تدعم الوصول الى ضمان نمو داخلي، حيث ان كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري سيكون اكثر فعالية اذا احيط باشخاص فاعلين في نفس المجال، وبهذا

[1] فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 44.

[2] حمزة مرادسي، مرجع سابق،ص 59.

الشكل يكون هناك تأثيرا ايجابيا لرأس المال البشري على مستوى الانتاج، الامر الذي يؤدي الى وجود نمو داخلي في النموذج [1] .

- **نموذج رومر :**

وضع رومر نموذجين للنمو الاقتصادي، الاول كان سنة 1986 وفكرته الاساسية تتمحور حول الاثر الايجابي للخبرة على الانتاجية، حيث افترض رومر ادخال عامل التعلم عن طريق التمرن، او مايدعى بالتعلم عن طريق الممارسة، فالعمل المستمر يمنح العامل تطورا في خبراته وبالتالي في انتاجيته، ويطلق على هذا التمرن التمرن عن طريق الاستثمار [2] .

اما النموذج الثاني فكان سنة 1990، وافترض فيه رومر ثلاث قطاعات اقتصادية، قطاع البحث، قطاع انتاج السلع الوسيطية و قطاع انتاج السلع النهائية، ويرى فيه ان الدافع للنمو الاقتصادي يكمن وراء التقدم التقني كنتيجة داخلية لقرارات المؤسسة المقدمة لقطاع البحث، والذي يعتبر المعرفة سلعة عامة غير منافسة وغير محتكرة، فيما يكون سوق قطاع انتاج السلع الوسيطية (آلات) في حالة منافسة احتكارية، اما فيما يخص قطاع السلع النهائية فانه يستعمل العمل وتخزين راس المال، ويتكون من مختلف السلع الوسيطية لانتاج السلع المخصصة للاستهلاك والاستثمار[3].

ولقد ضمن رومر نموذجه هذا طريقتين لتحقيق التوازن التنافسي الامثل للمجتمع وهما :

[1] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 61.

[2] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 20.

[3] فتيحة بناني، مرجع سابق، ص 51.

- المساعدة على شراء السلع الوسيطية بهدف الغاء اثر التوتر الناجم عن وضع الاحتكار
- تدعيم البحث الداخلي لالغاء الخارجية التي تنشأ في البحوث المستقبلية للانتاج.

ب- العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي

هناك عوامل عديدة تؤثر في عملية النمو الداخلي على المدى الطويل، تعرض اليها الكثير من الاقتصاديين بقيادة بول رومر من ابرزها [1] :

- رأس المال المادي : ويعتبر من العناصر الهامة في عملية النمو الداخلي وهو لايخضع لخاصية ثبات غلة الحجم اذا لم يكن هناك رأس مال بشري، الا انه قد تكون له غلة حجم متزايدة بفعل الاثر الايجابي لعمليات الاستثمار في المدى الطويل.
- تدخل الدولة : يظهر دور تدخل الدولة في النمو الداخلي في البنى التحتية للاقتصاد، حيث اوضح روبرت بارو في تحليله سنة 1990 الى ان البنى التحتية من خلال تسهيلها لنشاط القطاع الخاص تعد بذلك عامل مهم في عملية النمو الاقتصادي.
- عمليات البحث والتنمية : يرى رومر ان عمليات البحث والتنمية تتميز بغلة حجم متزايدة ويعتبرها " سلعة لا تزاحمية " وهذا ما يزيد من اثرها الايجابي على النمو، فعمليات الانتاج تتاثر بشكل كبير بعمليات الابتكار ونشاطات البحث العلمي التي تتولى القيام بها هيئات ومؤسسات هدفها من ذلك تحقيق الربح.
- رأس المال البشري : من خلال آراء لوكاس، فان رأس المال البشري يمثل المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الافراد، وله تأثير ايجابي على العملية الانتاجية في الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد المحلي.

[1] كريم بو دخدخ، مرجع سابق، ص 122/121.

المبحث الثالث : استراتيجيات النمو الاقتصادي

هناك نوعين بارزين لاستراتيجيات لنمو الاقتصادي، يرى بعض الاقتصاديين انهما يعتبران كنظريتين للنمو، ويرى آخرون انهما لا يرتقيان ليكونا من الانظريات الاقتصادية وهمما :

المطلب الاول : استراتيجية النمو الاقتصادي المتوازن

تحمل عبارة النمو المتوازن اوجه مختلفة في تفسيرها، فهي تعني الاستثمار في قطاع راكد من اجل دفعه الى جانب القطاعات الاخرى، وتعني ايضا الاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات والصناهات، كما يقصد بها احيانا النمو المتوازن بين الصناعات التحويلية والزراعة، وبالتالي فهي تعني التناسق في النمو بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني [1].

الفرع الاول : استراتيجية النمو المتوازن لدى روز نشتاين

يعتبر روزنشتين رودان أول مع عالج نظرية النمو المتوازن في مقالته سنة 1943عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون استخدام هذا المصطلح. وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقاً لناتجها الحدي الاجتماعي فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط، ويعطي رودان مثالاً عن "مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية"، وهذا غير ممكن وبالتالي كان لزاما إقامة عدد من الصناعات

[1] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2013، ص 69.

الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون ويزيد في نجاح عملية التصنيع [1].

وقد استخدم روز انشتين رودان مفهوم الوفرات الخارجية في التنمية للدلالة على ان التكامل بين المشروعات الصناعية، يؤدي الى توسيع نطاق السوق، ويزيد من حجم الطلب الداخلي على السلع المنتجة. ويشترط لنجاح تحقيق الوفرات الخارجية نتوسيع نطاق السوق، ان تقام المشروعات الصناعية في وقت واحد او في ازمنة متقاربة لتحقيق الفوائد المتبادلة، وهذا مايخلق وفرات خارجية ايجابية نتيجة للعلاقات المتبادلة بين الصناعات المختلفة، كما انها ستخلق حوافز لقام استثمارات جديدة الامر الذي يؤدي الى اتساع الطلب على المنتجات وزيادة نطاق حجم السوق، وتكامل الطلب على المنتجات [2].

الفرع الثاني : استراتيجية النمو المتوازن لدى نركسه

يعد الاقتصادي الامريكي راجنر نركسة من انصار استراتيجية النمو المتوازن، وقد ذهب في نفس اتجاه روزنشتاين، حيث يرى أنه لابد من إدخال تغيير في الاقتصاد لزيادة الإنتاجية والقوة الشرائية، لأن عمال مصنع الأحذية لا ينفقون كل دخولهم على الأحذية وكذلك الحال فإن الأفراد العاطلين لن يشترو أحذية إلا إذا حققوا احتياجاتهم الأساسية للبقاء معنى ذلك أن الصناعة الجديدة يجب أن تجد سوق تصرف فيه وإلا كانت فاشلة، وحسبه فإن تنفيذ قدر كبير من الاستثمارات على نطاق واسع من الصناعات هو السبيل إلى توسيع نطاق السوق، فاستخدام أدوات أكثر تقدماً في عدد من المشروعات المتكاملة وتكونكل واحدة منها مستهلكاً للأخرى [3].

---

[1] كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص69..

[2] خالد عبد الرحمان البسام، **اقتصاديات التنمية**، 1999، المملكة العربية السعودية، ص 148

[3] ناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**– دراسة نظرية – مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس،،2009 – 2008، ص4

ويشترك نركسه مع روزنشتاين رودان في اعتبار ضيق نطاق السوق، الذي يعود لقوي الطلب والعرض من اهم عقبات التنمية، ويرى ان انخفاض العرض والطلب في الدول النامية ناتج من اهمية القطاع المعيشي، ففي الدول النامية ينتج كثير من الافراد في القطاع التقليدي بغرض اشباع احتياجاتهم الشخصية والاسرية، بمعنى ان هؤلاء المنتجين لا ينتجون لغرض بيع او مبادلة انتاجهم في السوق، ولكنهم يستهلكون انتاجهم استهلاكا ذاتيا دون الحاجة للمرور بقنوات السوق، ومن هنا ينخفض الطلب على السلع والخدمات ويضيق حجم السوق بسبب انخفاض الدخل النقدي في القطاع المعيشي التقليدي. اماضيق نطاق السوق بسبب ضعف العرض فيفسره نركسه بضعف البنية التحتية من التجهيزات المشكلة لراس المال الاجتماعي [1].

ووفقالهذه الاستراتيجية فإن" برامج التنمية يجب أن تحقق نمواً متوازناً لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني،بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة والزراعة وبين الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير."

الفرع الثالث : تقييم استراتيجية النمو المتوازن

يمكن تقييم هذه الاستراتيجية من خلال النقاط التالية [2] :

1- تفترض استراتيجية النمو المتوازن توفر مرونة عرض مرتفعة للموارد الاقتصادية، وذلك للاستجابة لمتطلبات الدفعة القوية، ولكن من الصعب قبول هذا الافتراض، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف في مواردها الاقتصادية عموما.
2- تفترض استراتيجية النمو المتوازن ان باستطاعة الدولة ادارة عملية الاستثمار الموجه الى مشاريع انتاجية مختلفة بكفاءة عالية، ولكن الدول النامية قد لا تتوافر فيها الاطر الادارية المؤهلة لاتخاذ قرارات الاستثمار والمفاضلة فيما بينها بما يخدم عملية النمو الاقتصادي.

[1] خالد عبد الرحمن البسام، مرجع سابق، ص 152.

[2] خالد عبد الرحمن البسام، مرجع سابق، ص 162.

3- ركزت استراتيجية النمو المتوازن على جانب الطلب وتكامل الطلب واغفلت جانب العرض، مما يؤدي الى وجود نقاط اختناق بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وانخفاض قدرته على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية من السلع والخدمات الانتاجية.

4- يرى بعض منتقدي استراتيجية النمو المتوازن ان هذه الاستراتيجية قد اغفلت دور التخطيط في توجيه الاستثمارات.

5-انتقد بعص الاقتصاديين استراتيجية النمو المتوازن بانها تقود الى تعارض قطاع صناعي عصري ومتقدم، مع قطاع تقليدي راكد، مما يؤدي الى ظهور الازدواجية او الثنائية التي ورثتها الدول النامية من فترة الاستعمار.

6-عجز الدول النامية عن تحقيق القفزة النوعية في كل المجالات الصناعية دفعة واحدة.

المطلب الثاني : استراتيجية النمو غير المتوازن

يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن وذلك نظًرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط.وتنطوي فكرة النمو غير المتوازن التي جاءت كانتقاد لاستراتيجية النمو المتوازن، على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً. وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتىتساير القطاعاتالأخرى.و حسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات استراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعاتالتابعة.

ويتفق المدافعون عن هذه الاستراتيجية مع استراتيجية النمو المتوازن بضرورة اعطاء الاقتصاد دفعة قوية من الاستثمارات تسمح له بالانطلاق، الا ان الاختلاف بين الاستراتيجيتين يكمن في النقاط التالية [1] :

[1] خالد عبد الرحمن البسام، مرجع سابق، ص 154.

1- تقوم استراتيجية النمو المتوازن على تزويد الاقتصاد بدفعة قوية من الاستثمارات موزعة بصورة متقاربة على مشروعات وقطاعات عديدة، فيما يرى اصحاب استراتيجية النمو غير المتوازن ضرورة توجيه تلك الدفعة من الاستثمارات نحو قطاع محدد يسمى بالقطاع الرائد.

2- لا تتلاءم استراتيجية النمو المتوازن مع واقع الدول النامية وظروف العرض فيها للعوامل المشاركة في العملية الانتاجية من راس مال، ومواد اولية، وعمالة مدربة، وادارة مؤهلة. لذلك يرى انصار استيراتجية النمو غير المتوازن، ضرورة توجيه عناصر الانتاج المتوفرة لقطاع قائد، لضمان حسن استخدام عناصر الانتاج المتاحة.

3- سلطت استراتيجية النمو المتوازن الضوء على اهمية مشكلة طلب راس المال، ولم تركز على مشكلة عرض الموارد، ولكن الدول النامية تعاني من نقص الموارد الذي قد يعيق تنفيذ المشروعات الاستثمارية الضخمة.

4- عدم ملاءمة استراتيجية النمو المتوازن لظروف الدول النامية نظرا لنقص العرض من عناصر الانتاج، وتفشي البطالة المقنعة.

5- يؤدي تطبيق استراتيجية النمو المتوازن الى اختيار مشروعات ذات حجم صغير يبتعد عن الحجم الامثل للمشروع، ويضعف الكفاءة الانتاجية. اما في استراتيجية النمو غير المتوازن، فبالامكان اختيار المشروعات ذات الحجم الامثل الذي يرفع الكفاءة الانتاجية

6- يوجه الى استراتيجية النمو المتوازن انتقادا مفاده ان الاستراتيجية المقترحة لا الى حل مشكلة ضيق السوق، ولاتعمل على فتح اسواق جديدة، ويرى هريشمان ان المشكلة التنموية لا تكمن فقط في ضيق نطاق السوق، وانما تتعداه الى مشكلة اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، ليصل الاقتصاد الى مرحلة من الدفع الذاتي تسمح لعملية التنمية بالانطلاق والاستمرار.

وعموما فان استراتيجية النمو غير المتوازن تركز على توجيه دفعة قوية من االمشاريع الاستثمارية لصناعة او لقطاع قائد وليس نتوزيع هذه الدفعة على قاعدة واسعة من

المشروعات او القطاعات. وبالتالي فان النمو الذي سيحدث، سيقتصر على صناعات اوقطاعات محددة، وهذا التباين في معدلات النمو القطاعية سيولد اختلالا في التوازن، يعتبر كقوة دافعة للنمو الاقتصادي.

الفرع الاول : الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو غير المتوازن

يرى هريشمان ان أحسن وسيلة لتحقيق النمو تكون عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقاً لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية وتكون بدروها محفزة لقطاعات أخرى، وتتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى، وقد تعرضت هذه الاستراتيجية لمجموعة من الانتقادات من بينها [1] :

* عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن.
* التقلــيل من قيمة معوقات النمو غير المتـــــوازن.
* امكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
* ان الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية

الفرع الثاني : تقييم استراتيجية النمو غير المتوازن

نلاحظ من خلال ماسبق ان استراتيجية النمو غير المتوازن اغفلت دور التخطيط في توجيه الاستثمارات، فمن الضروري الا تترك قرارات الاستثمار في الدول النامية للمبادرة الفردية او للتوزيع العشوائي غير المدروس، زد على ذلك ان اعتماد استراتيجية النمو غير المتوازن على الاستثمار في القطاع القائد، يتطلب تحديد القطاع القائد انطلاقا من

[1] عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي**، دراسة قياسية، حلة الجزائر خلال الفترة 1999/1974، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 18.

دراسة وتحليل وتخطيط، على المستوى الكلي وعلى المستوى القطاعي معا[1]. وخلاصة القول فان كل من استراتجيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن تتضمن نقاط ضعف ونقاط قوة، وتبقى اطارا نظريا للتحليل، وعلى الدول النامية الاستفادة من هاتين الاستراتجيتين والمفاضلة بينهما وفقا لاهداف الحكومة وامكانياتها الاستثمارية.

[1] خالد عبد الرحمن البسام، مرجع سابق، ص 162.

خلاصة الفصل الأول:

نخلص في نهاية هذا الفصل الى ان النمو الاقتصادي تعددت حوله المفاهيم لصلته بالكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعموما فهو يتميز بكونه ظاهرة اقتصادية مستمرة وليست عارضة او مؤقتة، و يعني الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد خلال فترة زمنية معينة. وبما انه ظاهرة كمية تخضع للقياس، فان هناك عدة طرق نستطيع من خلالها قياس معدل النمو في المنظومة الاقتصادية للمجتمع.

وقد عرف النمو الاقتصادي الكثير من الاهتمام من قبل المدارس الاقتصادية المختلفة، فقد استند التحليل الكلاسيكي في تفسير النمو على ابراز اهم الاسباب للنمو طويل الاجل في الدخل القومي والآليات التي يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي متوازن، وقد اعتبر الكلاسيك ان العنصر الاساسي في عملية النمو الاقتصادي يتمثل في تراكم رأس المال، الذي مصدره الارباح، والتي بدورها تمثل مصدرا اساسيا للادخار، وقد لاقت هذه الآراء انتقادات كثيرة ادت الى ظهور افكارا اخرى تبنتها المدرسة النيوكلاسيكية، ولعل ماجاء به كل من شومبيتر وسولو على قدر عال من الاهمية، فقد اعطى شوم بيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والتقنية في عملية النمو، بينما وضع سولو نموذجا رياضيا طرح من خلاله نظرية النمو خارجي المنشأ، واعطى اهمية كبيرة لدور التقدم التكنولوجي في عملية النمو. ويعتبر نموذج هارود – دومار امتدادا لتحليل التوازن الكينزي وحسبه فان زيادة معدل النمو يتم اما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / ادخار) او بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل) وبالتالي فان هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب، اما آراء المعاصرين فاتجهت الى وضع نظريات جديدة تفسر الآلية التي يمكن بها الوصول الى نمو اقتصادي مرتفع وسط المتطلبات والمفاضلات التي يفرضها واقع العصر الذي نعيشه حاليا من تقدم عال وواسع في العامل التقني وتوفر اليد العاملة المؤهلة، ومن ابرز هذه النظريات نظرية مراحل النمو لروستو.

ونظرا لاهمية تدخل الدولة في الاقتصاد فقد برزت هناك استراتيجيات للنمو تعتمد عليها الحكومة في وضع سياساتها الاقتصادية، كإستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن.

الفصل الثاني: الإطار الفكري للمفاهيم المتعلقة بسياسة التشغيل والبطالة

الفصل الثاني : الإطار الفكري للمفاهيم المتعلقة بسياسة التشغيل والبطالة

تمهيد:

تعتبر ظاهرة البطالة من القضايا التي حظيت بالدراسة والإهتمام في مختلف بلدان العالم، ومنقبل العديد من الباحثين الإقتصاديين، حيث تعمقت الأبحاث في تفسيرها وزادت بصورة كبيرة منذ ثلاثينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، بحيث تعددت النظريات الإقتصادية التي فسرت هذه الظاهرة باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها أفكارهم، وذلك انطلاقا من المبادئ الاساسية لكل مدرسة من المدارس الفكرية المختلفة (الكلاسيكية، النيو كلاسيكية والكينزية وغيرهم)، ولان البطالة ذات صلة وثيقة بسوق العمل وسياسات التشغيل داخل الدولة، فان هاتين الاخيرتين ايضا اخذتا حيزا كبيرا من الاهتمام من قبل المفكرين الاقتصاديين، ولذلك سنتطرق في هذا الفصل الى اهم المفاهيم حول العمل والتشغيل، والاطار المنظم لسوق العمل، والمفهوم العام للبطالة والنظريات المفسرة لها، وعلاقتها باهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالتضخم، والناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي).

المبحث الاول : سوق العمل وسياسة التشغيل

المطلب الاول : مفاهيم اساسية حول العمل والتشغيل

ان مشكلة تحديد المفاهيم واختلاف التعاريف لا تزال غير منضبطة بشكل واضح، فقد نجد الكثير من المفاهيم تخص مصطلح واحد، وبالتالي قد تؤثر على مصداقية الكثير من الأجهزة الإحصائية، وهناك مفاهيم مستخدمة في تحديد القوى العاملة، مازالت غامضة و مبهمة من الناحية الإحصائية، كالسكان النشطين اقتصاديا و غير النشطين اقتصاديا، واللذين هم في سن العمل ومصنفين على أنهم خارج القوة العاملة، لذا سنحاول

من خلال هذا المبحث التطرق الى ابرز المفاهيم الخاصة بالعمل و أنواعه، والتشغيل، ثم تقديم تعريف شامل ودقيق للقوى العاملة وكيفية تحديدها.

الفرع الاول : مفهوم العمل والتشغيل

أ – **مفهوم العمل** : لا شك ان العمل أحد عناصر العملية الإنتاجية الرئيسية، و هو القوة و القدرة البشرية التي تؤثر بشكل فاعل على النتائج النهائية لمجمل العملية الإنتاجية لذا فهناك عدّة تعاريف تخص العمل قد يتفق عليها معظم الباحثين نوجزها فيما يلي:

يفسر البعض العمل على انه ذلك النشاط الذي يستهدف، إنتاج و تقديم السلع و الخدمات التي تشبع حاجات و رغبات الأفراد الآخرين [1].

ويرى آخرون ان العمل هو ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج أثر نافع، سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا مجردًا[2]. وهو بذلك يعبر عن بذل طاقة عقلية أو عصبية أو عضلية[3]. و يعد العمل عنصرً الايمكن الإستغناء عنه في تحقيق أهداف النشاط الإنتاجي، كما يشير مفهوم العمل إلى البعد الإجرائي والتنفيذي لمضامين واشتراطات عقد العمل، وهو مزاولة لنشاط ماقصد إنتاج سلع أو تقديم خدمات، تبعا للاتفاقية التي تمّت بين العامل ومستخدميه، فيما يتعلق بمواصفاتوحجم وآجال إنتاجه لهذه السلع والخدمات، أو المشاركة في إنتاجها بتنفيذ المهام الموّكلة إليه، مقابل الحصول علىأجر متفق عليه مسبقا [4].

---

[1] جلال محمد النعيمي، **دراسة العمل في إطار إدارة الانتاج و العمليات**، طبعة أولى، إثراء للنشر و التوزيع، 2009، الاردن، ص71.

[2] بوحفص مباركي، العمل البشري، طبعة ثانية، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2004، وهران، ص43

[3] محمد فارق، محمد الشبول، **العمل وأثر الاجر على عرض العمل و النمو في الاقتصاد الاسلامي**، عماد الدين للنشر و التوزيع، 2009، ص 35،36.

[4] دحمان محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع، اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،، 2013/2012، ص 42.

و بالتالي فكل نشاط يبذله الإنسان سواء كان عقليا أو جسميا و يكون الهدف منه خلق أشياء مادية هو عمل. و يطلق على من يقوم بهذا العمل أجيرًا، و يسمى عاملا. فالأجير هو كل من يعمل مقابل أجرة سواء كان هذا العمل عند مؤسسة أو دولة أو فرد.[1]

ب- مفهوم الشغل و التشغيل : يعرف البعض الشغل على انه ممارسة نشاط مأجور، اوهو منصب عمل في حد ذاته، وله علاقة وطيدة بعنصر الاجر، سواء تعلق الامر بالنشاط او منصب العمل[2]. اما التشغيل فهو الطرق والكيفيات وكذا الشروط التي تمكن الفرد من الدخول الى سوق العمل او الخروج منه [3]. وايضا اعتمد التصنيف العالمي القياسي للتشغيل، من واقع المؤتمر الثالث عشر لمنظمة العمل الدولية ILO، على ان التشغيل هو العملية التي يتم بمقتضاها مساهمة الافراد الذين تجاوزوا السن المحدد للسكان النشطين اقتصاديا بمجهوداتهم الجسمانية او العقلية في اي نشاط اقتصادي يتصل بانتاج السلع والخدمات وفقا لفترة مرجعية محددة [4]. وهناك من يرى انالشغل هو ممارسة نشاط مقابل اجر، وهو منصب عمل في حد ذاته، والملاحظ ان الشغل له علاقة بالاجر وانطلاقا من مفهوم العمل يمكن استخلاص تعريف الشغل، على انه كل جهد فكري او جسماني يبذله العامل لقاء اجر سواء كان دائما او عرضيا او مؤقتا او موسميا، كما يشير مفهوم التشغيل الى الطرق والكيفيات والشروط التي تمكن من الدخول الى سوق العمل[5] .

---

[1]محمد فارق، محمد الشبول، مرجع سابق، ص 38.

[2] محمد دحمان دريوش، مرجع سابق، ص 42.

[3] المرجع نفسه، ص 42.

[4]احمد محي خلف صقر، **العوامل الثقافية والاجتماعية وتاثيرها على الخطط لتشغيل الشباب**، دار التعليم العالي، 2019، الاسكندرية، ص 47.

[5]دحمان محمد ادريوش، مرجع سابق، ص42.

الفرع الثاني : انواع العمل والتشغيل

أ – انواع العمل : للعمل أنظمة مختلفة منها :

- **نظام الرق:** هو امتلاك شخص لشخص آخر واستخدامه في اعمال لمصلحته الشخصية، و نميز نوعين من الرق

– الرق قصد إنتاج الخيرات : يستخدم فيه المملوك في الزراعة و الصناعة كما حدث في أمريكا بعد إستعمارها من طرف الأوربيين وانتهى بالحرب الأهلية الأمريكية سنة 1865.

– الرق المتعلق بالخدمات المنزلية : ينتشر في جميع أنحاء العالم، و هو خاص بالاعمال المنزلية (العمالة المنزلية)، و نجده في وقتنا الحاضر يخص بعض المناطق المعينة.

- **نظام العمل المضطر ـ العبودية ـ** : وفيه نجد اشخاص يسيطرون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ يسمون بالعبيد يخضعون لنظام العبودية، بدا ظهور هذا النظام في اوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، و يعتبر كمقدمة لظهور الرأسمالية و العمل بالأجرة في المصانع. و من مميزات هذا النظام قيام العبد باعمال مجانية لسيده لاسيما خدمة الأرض.

يطالب بدفع قسط معين من الثمار لسيده في حالة زراعته لقطعته الشخصية. و الإلتزام بالبقاء في أرضه لا يغادرها.

- **العمل بالأجرة** : و يكون العامل فيه مظطرا للعمل، و حر في شخصه، و يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع، ويقوم العامل بابرام عقد العمل مع صاحب العمل تحدد فيه مدة العمل و طبيعته و عمولته.

- **أنواع أخرى للعمل** : هناك أنواع أخرى للعمل، حيث نجد نظام الخمس الذي مبدؤه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره، كذلك نجد العمل بالمكافئة، و هو يصف حالة العامل الذي يقوم بمهمة معينة مقابل مكافئة على إنجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة[1] .

[1] احمد مني، دروس في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص56،57.

ب – انواع التشغيل: هناك ايضا نوعين للتشغيل هما:

- **التشغيل التقليدي:** وياتي بعد حصول العامل على قدر معين من التدريب، لتمكينه من الحصول على العمل والاشتغال في مختلف الانشطة الاقتصادية.
- **التشغيل الحديث** : يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، ويعطي التشغيل الحق للعامل المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية [1].

ج – مبادئ التشغيل :

عملية التشغيل بشكل عام تخضع إلى مجموعة من الضوابط و الأحكام القانونية نتيجة التحول الديمقراطي نحو تحديث النظم الاجتماعية، لتنهج مبادئ عامة و شاملة تشترك فيها جميع هذه النظم، و من بين هذه الأسس و المبادئ التي تخص التشغيل نذكر مايلي :

مبدأ المساواة : ينطلق هذا المبدأ من عدم التمييز بين النساء و الرجال على أساس الجنس، و عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد، والرأي...

مبدأ الجدارة : تعطي الاولوية في هذا المبدأ للقدرات و إلامكانيات العلمية المهنية و البدنية، التي يمتلكها المترشح للعمل ويظهر تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، الا انه يوجد بعض الصعوبة من حيث تطبيق هذه المبادئ، و تختلف خصوصيته تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية، فالدول التي تتبنى النهج الرأسمالي و تقر بمبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل و كذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه، و هذا يجسد الفكر اللبرالي، بالمقابل فحتمية خلق توازن مابين قوى الطلب وقوى العرض فرض التدخل النسبي من اجل الحفاض على التوازن العام. اما الدول التي انتهجت النظام الاشتراكي، تجسيدا لفكرة الحق في العمل لكل مواطن، تجاوزت بذلك البعد الاقتصادي لفكرة التشغيل واعطائه بعدا اكثر اجتماعيا.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 36، 37.

الفرع الثالث : القوة العاملة وطرق تحديدها

تتكون مجموعة السكان PT من فئتين، فئة بلغت السن القانونية للعمل يطلق عليها PAT و فئة أخرى لم تبلغ هذا السن أو تجاوزته، و يقسم السكان كذلك، الى سكان ينتمون للقوى العاملة PA وسكان خارج القوى العاملة PNA و يطلق الإقتصاديون على هذين الصنفين السكان النشطين و غير النشطين.[1]

يمكننا تعريف القوة العاملة على أنها :

- هي مجموعة أفراد القوة البشرية باستثناء الأشخاص الذين لا يرغبون العمل. أي مجموعة أفراد القوة البشرية الذين يمارسون العمل فعلا أو الذين يرغبون فيه، و يمكن القول إن القوة العاملة هي مجموعة الأفراد في الفئة العمرية من 15 سنة، 65 سنة، الذين يعملون أويبحثون عن عمل[2]. تمثل قوة العمل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، و هي الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15- 65 عامًا. بعد إستبعاد ربات البيوت و المرضى و العاجزين عن العمل و فئة الطلاب في المدارس و الجامعات.[3] و كل ما ارتفعت نسبة قوة العمل الى حجم السكان كلما كان ذلك من العوامل الإيجابية، لأنه يساعد على زيادة حجم الإنتاج و الدخل في البلد و العكس صحيح في حالة إنخفاض النسبة المذكورة. و تسمى نسبة قوة العمل الى حجم السكان بنسبة المشاركة أو معدل المشاركة و تقاس بالصيغة التالية :[4]

نسبة المشاركة = (حجم قوة العمل/ حجم السكان) 100

فحجم السكان النشطين أو القوى العاملة جزءا من السكان الذين هم في سن العمل و يتكون من الأفراد العاملين بأجر و الأفراد الذين عملوا على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية رغم تصريحهم أنهم بدون عمل أثناء المقابلة، بالإضافة الى الأفراد

---

[1] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس،الشلف،ص176.

[2] احمد الاشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002،ص290.

[3] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، عمان،ص 24

[4] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، مرجع سابق، ص 24.

العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل بأجر في أي وقت، كما تشمل الأفراد الذين هم في الخدمة الوطنية، أما متوسط القوة العاملة المشاركة فهو يساوي القوة العاملة في الإقتصاد مقسومة على عدد السكان[1]، أي :

متوسط القوة العاملة = القوة العاملة / عدد السكان

الفرع الرابع : إنتاجية العمل و معدلي النشاط و التشغيل

ا ـ إنتاجية العمل :

- تعرف على انها مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج، و يعبر عنها رياضيا باقامة النسبة بين الإنتاج وكمية احدى عواملا لإنتاج.
- وهي تعرف ايضا بشكل واسع على أنها الناتج من ساعةعمل العامل.

و يمكن قياس الإنتاجية بطرق مختلفة :

إنتاجية العمل حسب العدد = كمية الإنتاج / عدد العمال

إنتاجية العمل حسب وقت العمل = كمية النتاج /عدد ساعات العمل

إنتاجية العمل حسب القيمة = القيمة المضافة /عدد العمال او عدد ساعات العمل

ب ـ معدل النشاط ومعدل التشغيل

- **معدل النشاط :** هو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، ويمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطيين على حجم السكان الإجمالي، و هو يمثل بذلك معدل النشاط الاقتصادي الخام، ويؤثر في نسبته عاملان [2]:
- الاستعداد التام للاسهام في قوة العمل.
- العوامل الديمغرافية، ولاسيما التركيب العمري والجنسي للسكان.

ويعطى بالعلاقة :

[1] عاصم بن الطاهر، **اقتصاديات العمل**، مطابع جامعة الملك سعود، 1994، الرياض، ص 12.

[2] دحمان محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 21.

$$\text{معدل النشاط الخام} = \frac{\text{اعداد العاملين + اعداد المتعطلين}}{\text{عدد السكان من جميع الاعمار}} \times 100$$

و هذا المعدل نجده لا يعطي تعبيرا دقيقا عن النشاط الحقيقي للسكان لأنه تم أدماج أفراد لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل، في حساب هذا المعدل. لذلك نتجه الى مقياس أكثر دقة و هو معدل النشاط الصافي الذي يقيس مجموع القوى العاملة الى عدد السكان عند سن معينة.

حيث تعطى معادلة معدل النشاط على الشكل التالي :

$$\text{معدل النشاط الصافي} = \frac{\text{اعداد العاملين +اعداد المتعطلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} \times 100$$

و يتاثر هذا المعدل بالعوامل المؤثرة في البسط و المقام أي العوامل التي تؤثر في حجم السكان النشطين و حجم السكان في سن العمل، و نذكر من بين هذه العوامل:

- قوانين سن العمل المسموح به و المدة الإجبارية للتعليم.
- قوانين التوقف عن العمل سن التقاعد العادي والمسبق
- مشاركة النساء في اليد العاملة.
- الوضع الإقتصادي وما يتميز به من ركود أو إنتعاش.
- التأمين على البطالة.
- معدل الزيادة الطبيعية للسكان و تطور مؤشر الأمل في الحياة.[1]

[1] البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 181.

- معدل التشغيل :

يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملون وعدد أفراد الفئة النشطة، أي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشطة[1]، حيث :

معدل التشغيل = العاملون /الفئة النشطة

و تطبيقيا نلاحظ سهولة حساب معدل التشغيل كونه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة أي :

معدل التشغيل % = 1- معدل البطالة %

المطلب الثاني : سوق العمل

إن الفهم الجيد لديناميكية التوازن والاختلال في سوق العمل يفرض بالضرورة المعرفة المعمقة بالمفاهيم الخاصة بسوق العمل ومؤشراته، لذا سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على دالة العرض للعمل ودالة الطلب علىه، ثم آلية تحقيق التوازن لحركته من خلال إعطاء بعض التعاريف و المفاهيم له بغية التحليل الدقيق لواقع الطلب و العرض و التوازن فيه.

الفرع الاول : مفهوم سوق العمل

سوق العمل هو عبارة عن سوق غير حسي حيث يبحث فيه العمال (كمنتيجين لسلعة) عن عمل، بينما يبحث ارباب العمل (كمستهلكين للسلعة) عن عمال لديهم رغبة في بيع مهاراتهم من خلال العمل[2]. وبالتالي فسوق العمل يمثل المؤسسة التنظيمية الإقتصادية التي يتفاعل من خلالها قوى الطلب والعرض على العمل،بمعنى يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها.

وحسب كودمان good man فان سوق العمل المحلي، هو المنطقة التي تبحث فيها المؤسسات عن العمال و التي فيها يشتغل معظم السكان.[3]

---

[1] شلالي فارس، مرجع سابق، ص11.

[2] دحمان محمد دريوش، مرجع سابق، ص 49

[3] ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص 11.

يمكن تعريف سوق العمل إقتصاديا، بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل[1] .

و يعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين و البائعين لخدمات العمل، و البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، و المشتري هو صاحب المنشأة و أن صاحب العمل هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العامل، و بهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع و المشتري[2].

و من أهم مايميز سوق العمل عن غيره من الأسواق، مايلي :

- **غياب المنافسة الكاملة :** بمعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، وذلك لنقص المعلومات عن فرص التوظيف. كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الإنتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية
- **التمييز بين خدمات العمل :** وذلك حسب الجنس واللون والدين أو اختلاف السن أو الثقافة...
- **تأثر عرض العمل :** و يتضمن سلوك العمال و تفضيلاتهم المختلفة (وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).
- **تأثر سوق العمل بالتقدم التكنولوجي :** ظهور البطالة في الاقتصاد نتيجة استعمال الآلة محل الايدي العاملة، ما يؤدي الى اختلال في توازن سوق العمل.

الفرع الثاني : محددات سوق العمل

يعتبر العرض والطلب من اهم محددات سوق العمل، ثم التوازن الذي يحدث فيه نتيجة التفاعل بين هذين العنصرين.

أ- عرض العمل:

- **مفهوم عرض العمل :** يعبر عرض العمل عن مجموع أفراد القوة العاملة سواء كانوا عاملين فعلا أو عاطلين عن العمل. فهو بالتالي يمثل جميع من لديهم

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجمعية للطباعة و النشر، 1997، مصر، ص11

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص21.

نزعة الى العمل أو رغبة فيه[1] .بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال (أوالعائلات) حيث أنه لايمكننا الفصل بين خدمة العمل و العامل الذي يقدمها، فظروف العمل و طبيعته و عدد الساعات الأسبوعية للعمل و طلب العامل نفسه لوقت الفراغ، كلها عوامل الى جانب عامل الأجور و التكاليف تدخل في تحديد ظروف عرض العمل [2].

- **منحنى عرض العمل :**

يعكس منحنى عرض العمل العلاقة بين مستوى الأجر و ساعات العمل التي يرغب العامل في تقديمها، و هو موجب الميل، يرتفع من الأسفل الى الأعلى نحو اليمين مظهرا العلاقة الطردية بين كمية العمل المعروضة و مستوى الأجر [3].

الشكل5: منحنى عرض العمل

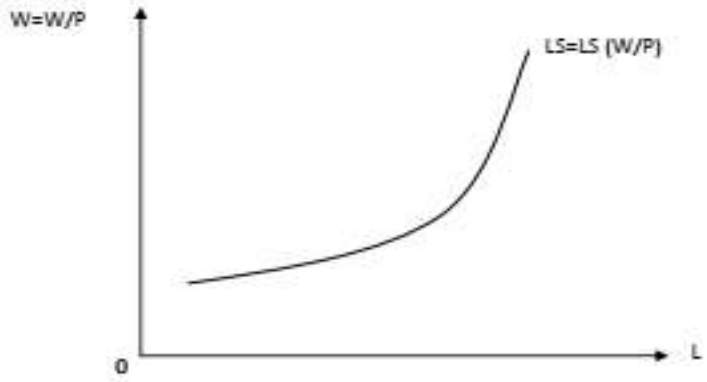

المصدر: محمد شريف إلمان، <u>محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي</u>، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 98.

[1] أحمدالأشقر، مرجع سابق،ص292.

[2] نعمة الله نجيب ابراهيم، مرجع سابق، ص 18، 19.

[3] مدحت القرشي، **<u>اقتصاديات العمل</u>**، مرجع سابق، ص77، 78.

من الشكل 5 نلاحظ أن عرض العمل هو تابع للأجر الحقيقي، و يكشف عن العلاقة الطردية بين كمية العمل و معدل الأجر الحقيقي، فكلما زاد مقدار العرض كلما كان معدل ألاجر الحقيقي أعلى.

و تعتمد دالة عرض العمل على أساس المفاضلة النظرية، إذ يفترض بكل عامل أن يحصل على منفعة من الإستمتاع بوقت الراحة، و كذلك من الدخل الحقيقي الذي يمكن زيادته فقط عن طريق التضحية بوقت الراحة و يتضمن قرار عرض العمل الفردي تحقيقاً على منفعة من وقت العمل والراحة، و ذلك بتقديم أقصى ما يمكن من ساعات العمل عند مستوى الأجر الحقيقي للساعة الواحدة [1].

- **محددات العرض :**

محددات العرض كثيرة نوجز اهمها فيما يلي :

- حجم السكان و تركيبتهم.
- عدد الساعات العمل التي يرغب العامل عرضها للبيع.
- الإستثمار في رأس المال البشري

و تختلف محددات عرض العمل و معدلاته حسب الجنس و العمر و العرق ومستوى التعليم ويركز الإقتصاديين عادة اهتمامهم على العلاقة بين الأجر و العرض. وتشير النظرية الإقتصادية الى أن عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي أي :

$$Ls=\int w/P$$

و العلاقة بينهما كما هو ملاحظ طردية أي أن عرض العمل يزداد بازدياد الأجر الحقيقي و بالعكس ينقص بنقصان الاجر الحقيقي.

ب – الطلب على العمل

- **مفهوم الطلب على العمل**

يمثل الطلب على العمل قدرة الإقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، و يعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال، و الطلب على

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 11.

العمل من وجهة نظر صاحب العمل يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين و في فترة زمنية معينة و مكان معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، و عليه فان صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل [1]. و بالتالي فالطلب على العمل هو طلب المنتج لخدمات العمل، المعتمد اساسا على طلب السوق للسلعة حيث يساهم العامل في انتاجها، وعليه فالطلب على خدمات العمل هو مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

- **منحنى الطلب على العمل :**

يربط منحنى الطلب بين عدد العمال والاجر الحقيقي ويكون متجها من الاعلى الى الاسفل و ميله سالبايعكس بذلك العلاقة العكسية بين الطلب على العمل والاجر الحقيقي.

الشكل6 : منحنى الطلب على العمل

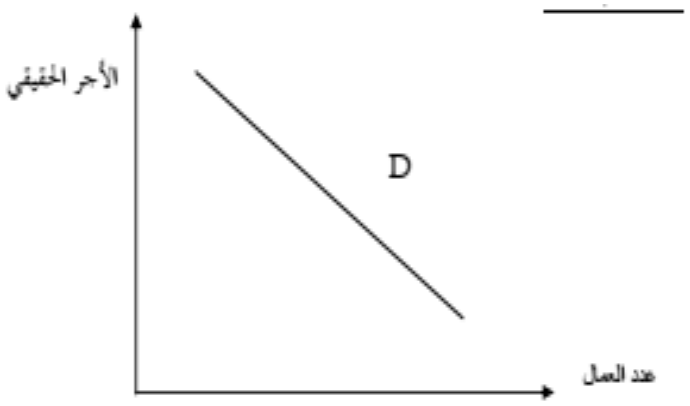

المصدر: احمد علاش، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص31.

[1] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، مرجع سابق، ص 31.

يظهر الشكل (6) أن أي زيادة في معدل الأجر الحقيقي تخفض من الكمية المطلوبة من عنصر العمل، و إن اختلف مقدار النقص في كل من المدى القصير و المدى الطويل

و يقصد بالمدى القصير الفترة التي يكون فيها رأس المال المنشأة و بقية العناصر ثابتة و يكون المتحول الوحيد هو عنصر العمل.

و ينص قانون الطلب على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة و معدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية، أي كلما ازداد مستوى الأجر الحقيقي، مع افتراض العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة، كلما انخفضت الكمية المطلوبة على العمل و العكس صحيح.
و الطلب على العمل من قبل أصحاب العمل يعتمدعلى الأجر الحقيقي من جهة وعلى الإنتاجية الحدية للعامل من جهة اخرى، والتي نعرفها
اختصارا MPL[1]

- **محددات الطلب عن العمل**

تعتمد المنشآت على مزج عناصر الانتاج المختلفة وبشكل خاص رأس المال والعمل في انتاج السلع والخدمات التي تباع في السوق، و يعتمد الاسلوب الذي يتم به مزج هذين العنصرين على :

- الطلب على المنتج.
- رأس المال.
- التقنية المتبعة لتوفير اللإنتاج.
- الأجور النسبية للعمال.

تعني الزيادة في الأجر زيادة في التكاليف و هي ما تؤدي الى زيادة أسعار المنتجو بالتالي انخفاض حجم الإنتاج و تقليص الإستخدام (تأثيرالحجم) ، و بالمقابل كلما زادت الأجور، مع ثبات سعر رأس المال، كلما كان هناك دافع لدى أصحاب العمل لخفض التكاليف عن طريق تبني أساليب إنتاج تعتمد بدرجة أكبر على رأس المال و بالتالي تقليص الإستخدام.

[1] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، مرجع سابق، ص 32.

و يستند النموذج المبسط لتحليل الطلب على العمل الى أربعة عناصر:

- تعظيم الربح (الفرق بين إيراد المبيعات و تكاليف الإنتاج).
- تجانس عوامل الانتاج (العمل و رأس المال) ويمكن الإحلال بينهما، و الاعتماد على دالة الانتاج ذات العاملين :

$$Q= \int (L,K)$$

و تعتمد العلاقة المحددة بين الإنتاج و عوامله على التقنية المستعملة.

- الأجر بالساعة هو التكلفة الوحيدة لعنصر العمل.
- سوق العمل و سوق السلعة المنتجة هي أسواق تنافسية.

ج – التوازن في سوق العمل

- **مفهوم التوازن في سوق العمل:**

بعد دراسة كل من العرض و الطلب على العمل من المناسب أن ننتقل الى التوازن في سوق العمل و الذي يحدث نتيجة تفاعل كل من قوى العرض و الطلب على العمل في السوق، الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور و ساعات العمل المعروضة والمطلوبة، و التعريف الأدق للتوازن في سوق العمل هو أنه يمثل عدد الساعات التي يرغب العمال عرضها و بيعها في السوق و التي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو استخدامها [1]. و من المفترض في سوق متوازنة ان تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها (زيادة العرض أو الطلب أو نقصان أحدهما)، فزيادة العرض أو نقصان الطلب يؤدي الى نقصان في الأجور و نقطة التوازن الجديدة والعكس صحيح أيضا و يمنع تحقيق التوازن ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق، تدخل نقابات العمال، عدم مرونة الأجر، تكلفة تكون رأس المال البشري، تكلفة الإنتقال و غيرها [2].

[1] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، مرجع سابق، 111.

[2] غرزي سليمة، **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 16.

- **منحنى التوازن في سوق العمل :**

إذا رسمنا منحنى دالة العرض من العمل ومنحنى دالة الطلب على العمل على ورقة واحدة فإن هذين المنحنيين يتقاطعان في نقطة A احداثياها $(W/P)_0$، L_0) يحددان مستوى الاستخدام ومعدل الاجر الحقيقي في وضع التوازن على التوالي[1].

الشكل7 : منحنى التوازن في سوق العمل

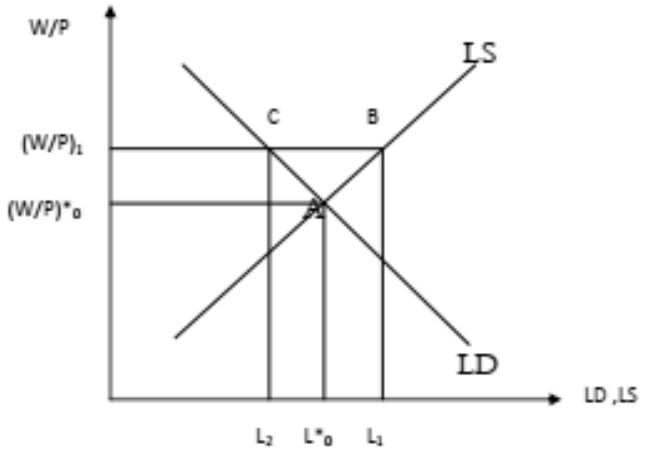

المصدر: احمد الاشقر، مرجع سابق، ص 296

نقطة تقاطع منحني طلب وعرض العمل في الشكل7، تقابل النقطة L_0 على المحور الافقي وهي تمثل مستوى الإستخدام عند التوازن، كما تقابل على المحور العمودي النقطة $w/p)_0$) و التي تشير الى معدل الاجر الحقيقي في وضع التوازن.

و عند حدوث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرضالكلي) و هيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، فتغيرات الأسعار و الأجور ارتفاعًا و انخفاضًا، في كلى السوقين (تفاعل قوى السوق) كفيلة بتصحيح هذا الإختلال.

المطلب الثالث : السياسات الظرفية للتشغيل

تعتمد الحكومات في ايجاد الحلول بعيدة المدى و بطيئة الآثار للبطالة على إتباع سياسات هيكلية، تتطلب إيجاد انتهاج سياسات مكملة في المدى القصير لاسيما

[1] احمد الاشقر، مرجع سابق، ص296.

السياسات التي تستهدف التدخل المباشر في سوق العمل، و التي تعتمد على تنفيذ برامج التشغي للتعزيز فرص العمل و تخفيض معدلاتّ البطالة. ويمكن التمييز بين نوعين من سياسات التشغيل انطلاقا من ديناميكية سوق العمل و مدى قدرته على احتواء القوى العاملة العاطلة من خلال خلق مناصب الشغل هما : سياسات التشغيل النشطة وسياسات التشغيل الخاملة، وقبل التطرق الى مفهوم هذين السياستين نتعرف اولا على مفهوم سياسات التشغيل.

الفرع الاول : مفهوم سياسات التشغيل

هناك العديد من المفاهيم المعتمدة لسياسات التشغيل، و سنخصص اهتمامنا في هذه الفقرة على مفهومين اثنين :

ـ تعرف سياسات التشغيل على انها جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل [1].

وهذا يعني ان سياسات التشغيل خاصة بسوق العمل وحده ولا تتعداه لتشمل الاسواق الاخرى، فهي تعمل ضمن مجال محدد.

ـ سياسات التشغيل هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات تصمم وتطبق على مستوى كلا من السياسات الاقتصادية الكلية و السياسات القطاعية، زيادة عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الاجراءات ان تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة بالنهوض بالتشغيل [2].

وبالتالي هذا المفهوم يعطي مجالا اوسع لسياسات التشغيل، فلا يتم حصرها في الاجراءات والتدابير المتخذة و المننفذة على مستوى سوق العمل فقط، بل تتعداها لتشمل جميع الاجراءات والتدابير التي تتخذ وتنفذ على مستوى السوق الاقتصادي ككل

---

[1] Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL,**" Economie du Travail**", Armand colin, Paris, **1990**, p **123**.

[2] مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل:** التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2008، ص164.

الفرع الثاني : سياسات التشغيل الخاملة (البرامج غير النشطة)

تعرف أيضا بسياسات التشغيل المعوضة، و تتضمن إجراءات تخصّ التعويض عن البطالة و فقدان مناصب العمل عبر تقديم منح أو إعانات و كذا التقليص و التخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القادرة على العمل على تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد مسبقا، و يصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكتفي بمعالجة الاختلالات الحاصلة في السوق العمل أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة [1].وقد يتنافى منطق هذه السياسات مع وجود أية حركية او نشاط في سوق العمل. وبالتالي فان سياسات التشغيل الخاملة سياسات سلبية، طالما كونها تستهدف امتصاص البطالة الموجودة والوصول بها إلى مستويات يمكن تحملها، ودون اسهداف زيادة مستوى الطلب على العمل في الاقتصاد و خلق مناصب شغل جديدة في الاقتصاد.

و تمثل خدمات التشغيل السالبة الإجراءات و التدابير التي تقوم على معالجة الاختلال في سوق العمل دون التطرق لأسبابه، مهملة بذلك التشغيل الكامل، و معتمدة على حلول قصيرة الأمد لحل مشكلة البطالة. لتصل في المدى القريب الى تخفيض تكاليف سياسات التكيف الاقتصادي للأفراد و الجماعات، بواسطة اعتماد برامج دعم مادي و المحافظة على الوضع دون اختلال. مثل برامج إعانات البطالة و التأمين ضد البطالة، و التقاعد المبكر.

أ ـ إعانات البطالة : دعم مؤقت للدخل في شكل إعانات شهرية تقدّم للمستحقين من العاطلين المسجلين. و يتوقّف استحقاق الباحث عن عمل للإعانة على سبق العمل أو سبق قضاء فترة للدراسة أو المرض أو رعاية طفل. على أن بعض البلدان لا تشترط حدا أدنى لفترة العمل السابق كمعيار لاستحقاق الحدّ الأدنى من الإعانة [2].

---

[1] منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11-2005/7/13، ص 25،26.

[2] سامي العوادي، **التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر**، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو، 19-23 سبتمبر 2005، ص8.

ب –التأمين ضد البطالة : يهدف نظام التأمين ضد البطالة إلى ضمان حماية نسبة للعامل في حالة البطالة الاقتصادية بتقليل عدم تأكده من دخله المقبل والذي يشتد خلال الفترة الانتقالية [1]. و هذا الدعم المؤقت للدخل، يتم من خلال طرق تم اختيارها مسبقا، و يقدم للعاطلين عن العمل المسجلين الذين لا يتقاضون إعانات البطالة.

غير أن من نتائج التأمين ضد البطالة هي توقف المستفيد منه عن البحث عن العمل. و في الحقيقة، يمكن لهذا التأمين أن يكون محفّزا من خلال بناء نظام مناسب، بحيث يكون مبلغا التعويضات الذي يتلقاه المتعطل المستحق متناقص. فخلال الشهور الأولى من تعطله يتلقى 100 % من الأثر المرجعي، و يتضاءل بالتعاقب على مدة زمنية معينة. و يحث هذا النظام المتناقص للتعويضات المستفيد على تكثيف بحثه عن العمل خلال هذه الفترة [2].

ج – التقاعد المبكر: وهو عملية دعم للدخل لمن توقف عن العمل ممن سبق لهم العمل لفترة تؤهلهم للحصول على معاش شيخوخة منتظم، و يقترب سنهم من سنّ التقاعد. و يمكن أن تحل إعانات ماقبل التقاعد محل التقاعد المبكر و التي تقل عادة عن معاش الشيخوخة. و يتم تمويل هذه العملية إما من مصدر يمول إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد.

الفرع الثالث : سياسات العمل النّشطة (برامج إيجابية)

تتضمن سياسات التشغيل مجموع الاجراءات التي تهدف الى توظيف المزيد من اليد العمالة من طرف المؤسسات. فهي بالتالي تتوجه بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل لتجعله يتماشى والظروف التي تعيشها هذه المؤسسات، لذلك تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي، تعمل على الحد من العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المستهدف من طرف المؤسسات. وهي سياسات طويلة المدى لأنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد و توظيف المزيد من العمالة في المستقبل نتيجة دخولأعداد إضافية من طالبي العمل.

---

[1] سامي العوادي، مرجع سابق، ص8،9.

[2] دحمان محمد ادريوش، مرجع سابق، ص60.

وقد طبقت في العديد من الدول الاوربية كما انها مطبقة في العديد من الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال، في معرض تصدّيها لارتفاع البطالة بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية و الإصلاحات الاقتصادية القائمة على السوق. و في شرق آسيا، قامت التدابير النشطة بدور طفيف نسبيا، إلا أن الأزمة المالية و ارتفاع البطالة في أواخر التسعينات بيّن أن هذه البلدان تحتاج بدورها إلى دراسة سياسات سوق العمل النشطة بغية الاستجابة على نحو أفضل للأزمات في المستقبل، واستيفاء الاشتراطات الطويلة الاجل التي تقتضيها التنمية [1].

المبحث الثاني : ماهية البطالة

رغم خلو المجتمعات الإنسانية على مر الزمن من ظاهرة البطالة بشكل أو بآخر. إلا أن النظرة لها بوصفها مشكل اجتماعي يخضع للدراسة والتحليل، وفق منظور علمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في بنية المجتمع، لم يكن إلا في عام 1933، من خلال الدراسة التي اجراها الاقتصادي النمساوي jahoda، والتي تزامنت مع حالة الركود الاقتصادي في اوربا خلال فترة ازمة الكساد الكبير سنة 1929، ليسلط الضوء على آثارها المدمرة في إحدى مدن النمسا، وتماشيا مع ظهور الاقتصاد بشكله العالمي، ظهر الوجه الحقيقي للبطالة في معظم اقتصديات العالم من حين لاخر، وقد اختلفت معدلاتها باختلاف لدول والحكومات، كما اختلفت طرق التعامل مع العاطلين عن العمل وتخذت أساليب مختلفة لدعمهم.

و البطالة عادة ترتبط بشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية. حيث تظهر وتزداد معدلاتها في حال الركود الاقتصادي، وذلك عند حدوث الأزمات الاقتصادية الناتجة عن عوامل داخلية ترتبط بإجراءات العمل والتوظيف أوعدم توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو لضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. بينما في حالة نشاط الدورة

[1] دحمان محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 61.

الاقتصادية، سيؤدي ذلك إلى توافر فرص العمل، ومن ثم انخفض معدلات البطالة في المجتمع.

المطلب الاول : مفهوم البطالة

اخذ مفهوم البطالة اهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، وقد احتل جزءا كبيرا في الكثير من الفروع المعرفية كعلوم الاقتصاد وعلم الاحصاء،والاجتماع، حيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه الا انهم لا يجدونه[1]، ومن اهم هذه التعريفات مايلي:

الفرع الاول : تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (BIT) :

و يعرف المكتب الدولي للعمل العاطلين عن العمل بانهم" أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة، والباحثين عنه والذين لايجدونه" ويحتسب معدل البطالة في الاقتصاد بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد أفراد القوة العاملة[2].

فوفق تعريف المكتب الدولي للعمل فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى. وبالتالي فان فئة البطالين تتكون من : [3]

- الاشخاص اللذين لا يعملون مقابل اجر.
- الاشخاص الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- الاشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة زمنية للبحث على عمل مأجور.

---

[1]طارق عبد الرؤوف عامر، **اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة الثانية، 2015، دار اليازوري العلمية للنشر والتمزيع، عمان، الاردن ص 12.

[2]عماد الدين أحمد المصبح، **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية**، المؤتمر الدولي "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة، مصر، 18- 17مارس،2008ص 08.

[3] Bureau international du travail,**lanomalisation international du travail**,(nouvelle série53,Genève,1953),pp48-49

ان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين الي القوة العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو ريفي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم و المستوى الدراسي[1].ومن خلال التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل، يمكن اعتباره عاطلا عن العمل، فنجد اذن ان كلا من (التلامذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأملفي العثورعلى عمل ومن هم في غنى عن العمل) لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

و في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادرعلى العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"[2]. من التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي[3] :

– العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

– الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

– العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.

– العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.

– الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

---

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، م مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، أكتوبر1997، ص 15.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص 39.

[3] نفس المرجع، ص 15– 16.

- الأشخاص القادرين عل العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين الشكل (8).

الشكل8 : ايضاح من هم العاطلون

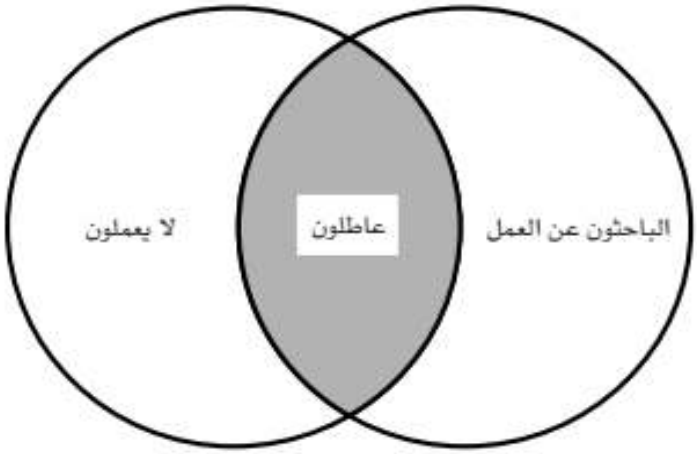

المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق، ص 15

الفرع الثاني : تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للاحصائيات :

ومن جهة الديوان الوطني للاحصاء فانه يرى ان الشخص يكون ضمن دائرة البطالة إذا كان يحمل المواصفات التالية [1] :

- ان يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة)
- ان لا يملك اي عمل عند اجراء التحقيق الاحصائي، و الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لفترة جد قصيرة خلال فترة اجراء التحقيق الاحصائي.

[1] L'office national des statistiques , **l'emploi et le chomage** , (donnés statistiques , nr 226éditions.ons) , algerie , 1995.

- ان يكون في حالة بحث عن العمل .، بمعنى انه قام بالاجراءات اللازمة للحصول على منصب شغل.
- ان يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك، وان يقبل به عند الاجر السائد

الفرع الثالث : تعريفات اخرى للبطالة

البطالة هي حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه، بمعنى وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم القوة العاملة، إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه، وبالتالي هم عاطلون عن ممارسة العمل.

وهناك من يعرف البطالة بانها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للافراد سواءا تم ذلك لعدم توافر فرص اتلعمل الكافية للراغبين في العمل، ام تم ذلك بمحض اختيار الافراد الناجم عن زهدهم في العمل [1].

و يعرفها آخرون بانها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك لحالة سوق العمل [2].

أ – المفهوم الرسمي للبطالة :

تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال، وبالتالي فهي تمثل الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل

[1] طارق عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 12.

[2] عبد الخالق عفيفي، **بطالة الشباب واثرها على التنمية الشاملة**، القاهرة، الاهرام، جمهورية مصر العربية، 1993، ص 38.

المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية محددة وعند مستوى اجر معين ويمكن توضيح مفهوم البطالة من خلال الشكل الموالي[1] :

الشكل9 : مفهوم البطالة

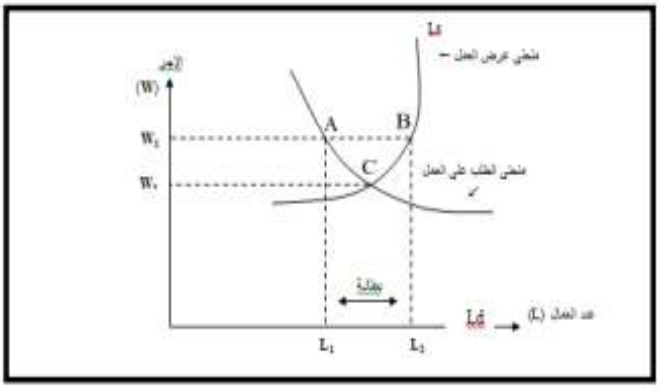

المصدر : نجا عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 3

من الشكل نلاحظ أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المعدلات المنخفضة للأجور، و ينحدر تدريجيا إلى أن يصبح عديم المرونة عند مستوى التوظيف الكامل، أما منحنى الطلب على العمل فيكون سالب الميل عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل w_1 التوظيف الفعلي و المحدد بالطلب على العمل L_1، بينما مستوى التوظيف الكامل يكون عند L_2، ومنه تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي و مستوى التوظيف الكامل، و تقاس بالمسافة L_1L_2، وعليه فإن البطالة هي الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عند الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين، وعليه فإن تضييق الفجوة L_1L_2 يؤدي إلىزيادة الإنتاج و رفع معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع المستوى المعيشي للفرد في المجتمع.

[1] نجا عبد الوهاب، **مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي** (دراسة تحليلية تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص.03

ب – المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة علميا بأنها"الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل المتواجدة فيه، استخداما كاملا أو امثلا، ومن ثم، يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول اليه، لواستخدمت الطاقة العمالية استخداما كاملا [1].

المطلب الثاني : أشكال البطالة

لم يقتصر مفهوم البطالة على تعريف العاطل عن العمل بانه ذلك الشخص الذي لا يعمل، بل تجاوزهليصل الى مستويات اوسع واكثر شمولية بحيث تم تصنيف اشكال عديدة من البطالة و تم ادراجها ضمن ماهيتها، ومن بين ابرز هذه الاشكال نذكر :

الفرع الاول : البطالة الاحتكاكية

وهي التوقف المؤقت عن العمل بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى، أو للبحث عن وظيفة أخرى، أو من اجل اكمال الدراسة وهكذا.

وهي ايضا تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. و يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل[2].

ويفسر هذالنوع من البطالة استمرار بعض العمال في التعطل عن العمل بالرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات...الخ.

[1] على عبد الوهاب نجا،مرجع سابق، ص 8.

[2] جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999،ص 202.

ومن الاسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة :

- فقدان الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار

الفرع الثاني : البطالة الهيكلية

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة و مؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه[1].

وهي كذلك تنتج من تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى طبيعة انتاجية أخرى. وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، او ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة[2].

الفرع الثالث : البطالة الدورية

تنتشر البطالة الدورية في الدول الراس مالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للازمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي ومن ثم تتفشى البطالة بين العمال ويترتب على هذه الازمات آثار خطيرة على الاقتصاد [3]. ولهذا فهي تنتج اساسا عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد، اين يواجه الاقتصاد فترات ينخفض فيها الطلب الكلي ما يؤدي الى فقدان

---

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 27.

[2] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 152.

[3] طارق عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 26.

جزء من القوة العاملة لوظائفها، و ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. وتبدأ هذه النسبة بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

الفرع الرابع : البطالة الموسمية

هي شكل من اشكال البطالة ينتجمن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالزراعة والسياحة. التي قد تشهد بعض فترات من الكساد يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات وظائفهم مؤقتاً. و تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[1].

الفرع الخامس : البطالة المقنعة

ويقصد بها تلكالحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو، من الناحية الظاهرية، أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا للإنتاج[2].اذن فالبطالة المقنعة لا تعني وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها التخليعن نسبة من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، بمعنى انه يوجد نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين، مع تقاضى هذه العمالة أجوراً أكبر من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

[1] بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 380.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 29.

الفرع السادس : البطالة السلوكية

وهي تنجم عن إحجام القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية، وعدم العمل في وظائف محددة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

الفرع السابع : البطالة المستوردة

في هذا الشكل من اشكال البطالة تواجه القوة العاملة المحلية في قطاع معين البطالة بسبب إحلال العمالة الاجنبية في هذا القطاع. و يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة عند انخفاض الطلب على سلعة محلية معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

المطلب الثالث : قياس معدل البطالة

للبطالة عدة مقاييس نذكر من اهمها :

الفرع الاول : المقياس الرسمي للبطالة :

يعتبر معدل البطالة احد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية للدولة، وتقييم فعالياتها، وهو يهدف اساسا إلى قياس الخمول في سوق العمل، المتمثل في عجز سوق العمل عن استخدام كافة العاملين المتاحين أي القادرين و المستعدين للعمل، و في أغلب الأحيان يتم استعمال معدّل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم و تحليل هذه الظاهرة، و عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية [1]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \cdot 100$$

و الفئة النشطة تتكون من القوة العاملة في المجتمع، وهي مجموع الافراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون او لا يعملون وبالتالي فان :

الفئة النشطة (القوة العاملة) = العاملون + العاطلون

[1] Gregory. N. M, (2006), " **Macroéconomie** ", De Boeck, Paris, 3 eme édition, p 42.

والعاملون هم كل من يعمل عملا مقابل اجر عند الغير او في مؤسسة سواء كان هذا العمل بدوام كلي او جزئي. اما العاطلون فهم الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدونه.

وعلى الرغم من الاتفاق على قياس و حساب معدل البطالة الا ان هناك اختلاف بين الدول فيما يخص طرق قياسه، ويعود ذلك الى عدة اسباب منها التغيرات في حدود سنّ العمل، و في تحديد القوى العاملة، و معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل و المتوقع إعادة إدماجهم، و الباحثين عن العمل لأول مرة، كخريجي الجامعات و المعاهد، و يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه اهم مقاييس أداء سوق العمل، ويعتبر ايضا الجزء المكمّل لقوة العمل في النظام الاقتصادي.

والجدير بالذكر ان هناك معدل بطالة طبيعي يسود فقط عندما يصل الاقتصاد الى مستوى التوظيف الكامل ويترتب على ذلك أيضا، أنه حينما يبتعد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل، فإن هناك معدل بطالة سائد يكون أكبر من، أو أقل من، معدل البطالة الطبيعي، و ذلك بحسب طبيعة حالة البعد عن مرحلة التوظيف الكامل وعموما فانه من غير المعقول ان يظل الاقتصاد بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم يسود دائما معدل البطالة الطبيعي [1].

إن مصداقية البيانات ترجع بالدرجة الأولى إلى المفاهيم المستخدمة للبطالة رغم نوعية الاداة المستخدمة في قياس معدلها، لذا فالآراء تتضارب و تتناقض بخصوص دقة القياس الإحصائي للبطالة في كثير من الدول. الا انه بالرغم من هذه التناقضات يبقى هذا المؤشر من أفضل المؤشرات لقياس أداء سوق العمل.

الفرع الثاني : انتقاد طريقة حساب معدل البطالة

بالرغم من أن معدّل البطالة القياسي يهدف أساسا بأن يكون دقيقا و موضوعيا لغايات المقارنة الدولية، إلا أن المكتب الدولي يقر بانه " لا يرصد بالكامل حالة البطالة السائدة

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 32.

في كثير من الدول.[1]"و خاصة الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول حساب معدلات البطالة لعدة اسباب نذكر منها [2] :

- قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من معدلات الحقيقية، نظراً لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل.
- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك غالباً كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.
- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء. لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة و تأثيراتها الاجتماعية.
- لاتعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيضاً على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة. وكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية

[1] دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص39.

[2] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص245.

- ان معدلات البطالة لا تؤشر البطالة الحقيقية لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي حيث ينخفض من يرغب في العمل في حالة الركود الاقتصادي، بحيث لا يشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار بالبحث عن فرص العمل، ويحصل العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للبطالة

ان تأثير البطالة على النظام الرأسمالي جعلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين من مختلف المدارس الاقتصادية إلى محاولة فهمها من خلال تحليلها وتفسيرها وتوضيح انعكاساتها على المجتمع، حيث كانت كل مدرسة تنطلق من موقع طبقي واجتماعي معين في التحليل. فكانت هذه المدارس بمثابة السند الفكري والإيديولوجي لطبقات المجتمع التي تريد أن تسود اقتصاديا وسياسيا، و للتطرق الى مختلف تلك الآراء لمفهوم البطالة، وجب الوقوف على افكار كل مدرسة من تلك المدارس للوصول الى فهم شامل لنظرتها لمشكل البطالة.

المطلب الاول : مفهوم لدى الكلاسيك البطالة

فسر الكلاسيك البطالة على انها التوجه الإيديولوجي الذي عبر بوضوح تام عن مصالح الطبقة البورجوازية التي تحمل مشروع الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن 17، ولقد أفرد الكلاسيكيون أهمية بالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليل الظاهرة الاقتصادية رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديموغرافية وبتراكم رأسمال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وأهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال وقد ارتكزت دعائم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النقاط التالية[1]:

[1] زكي رمزي، مرجع سابق، ص 149

- اعتقد الكلاسيك ان هناك قوانين طبيعية خالدة، تتحكم في تسيير امور الطبيعة والكون والمجتمع، وهذه القوانين ذات طابع صارم ومطلق، لايستطيع الفرد او الدولة ان يغيرها، وتقف الطبيعة في وجه كل من يتجاهلها او يحاول الخروج عنها.
- آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية بوصفها دعامة اساسية للنشاط الاقتصادي، واطار ضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي. والحرية هنا تشمل حرية التجارة الداخلية والخارجية، وحرية العمل، و حرية التعاقد، و حرية مزاولة أي نشاط اقتصادي.
- وانطلاقا من فكرة الحرية الاقتصادية، افترض الاقتصاديون الكلاسيك أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق. والمنافسة الكاملة، التي هي نقيض الاحتكار، هي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه دون أي حاجة إلى تدخل الحكومة أو الأفراد

و يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، و هذا ينفي وجود بطالة و فقا للنموذج الكلاسيكي، و حتى و ان وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، و يرجع السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك الى عدم مرونة الأجور النقدية، و يمكن تفسير ذلك بالاستعانة بالشكل البياني التالي :

الشكل10 : نشوء البطالة بسبب جمود الاجور عند الكلاسيك

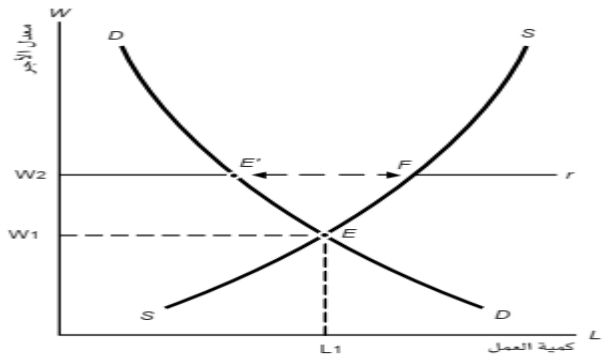

المصدر: زكي رمزي، مرجع سابق، ص 168

الملاحظ من هذا الشكل ان الأجر التوازني يتحدد عندما يلتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة E وعندها تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي L_1 ومعدل الأجر W_1 . و نتيجة لقوة نقابات العمال أو قانون فرضته الحكومة، ارتفع معدل الأجر إلى W_2 و عندها عرض العمل ينتقل الى المعدل الجديد للأجر، ويصبح يساوي المسافة W_2F، في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساويا للمسافة W_2E ما يعني وجود فائض في عرض، وعليه وجود بطالة تقدر بالمسافة E'F، يتم القضاء عليها من وجهة نظر الكلاسيك بتخفيض الاجور.

المطلب الثاني: مفهوم البطالة عند النيو كلاسيك

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها : التجانس التام في عنصر العمل، حرية انتقال اليد العاملة، العلم التام بأحوال السوق فضلا عن المرونة التامة للأجور،وأن حجم اليد العاملة مرتبطة بالأجر الحقيقي[1]. كما هو مبين أدناه :

$$Dr = F\left(\frac{w}{p}\right) \Rightarrow f\left(\frac{w}{P}\right) < 0$$

حيث :

Dr الطلب على العمل

W/P الاجر الحقيقي

W الاجر الاسمي

P المستوى العام للاسعار

دالة الطلب على العمل هي دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار. وهي تشير الى أن المنتجين سوف

[1] وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الاولى، طرابلس، 2010، ص 205

يتجهون نحو تعظيم أرباحهم لذالك فهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي MP، والتكلفة الحدية MC للأجور. وعند الوصول إلى مستوى التوازن فإن الانخفاض في معدل الأجر الحقيقيWP يدفع أصحاب العمل لتوظيف أكثر لليد العاملة.

و يعبر عن عرض العمل بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقيWP وفقا للمعادلة التالية :

$$Dr = F\left(\frac{w}{p}\right) \Rightarrow f\left(\frac{w}{P}\right) > 0$$

ويلاحظ من خلالها استعداد العمال لعرض خدماتهم في سوق العمل مستهدفين دائما ارتفاع الأجور وتعظيم مستوى مداخيلهم.

يتحقق التوازن في سوق العمل بواسطة الأجر الحقيقي التوازني (W/P)*عليه إذا كان الأجر $(W/P)_1$ أكبر من الاجر الحقيقي التوازني عندما يكون الطلب على العمل L_1 أقل من عرض العمل L_2 وحتى يتحقق التوازن و تختفي البطالة، تنخفض الأجور الحقيقية إلى أن تصبح تساوي الأجر الحقيقي التوازني، حيث كل من يقبل العمل بهذا الأجر سيجد منصب عمل، عندما يكون الاقتصاد في حالة التوازن الذي يحقق التشغيل الكامل[1].

إن سبب وجود بطالة هو ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة، والمساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة اخرى، وبالتالي يتحدد الأجر الحقيقي، أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية وبالتالي مستوى التشغيل، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية، ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون"ساي للأسواق" كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو احد العوامل

[1] Arthuis Patrick Muet Pierre Alain, **Theories Du Chomage** , Economica , Paris, 1999 , P18

الأساسية للإنتاج لأنه يرفع منحجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذتحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة[1].

من خلال الشكل 11 نلاحظ عند تقاطع عرض العمل S_2 مع الطلب dL_1 الوضعية 1، يتم تشغيل كمية من العمل قدرها L_1^* عند الاجر الحقيقي التوازني $(W/P)_1^*$، وعندما نفترض في الوضعية 2 ان عرض العمل يزيد والطلب يبقى ثابت (المنحنى sl_1 ينتقل الى اليمين ويصبح يساوي sl_2 في هذه الحالة عدد البطالين عند الاجر

$(W/P)_1^*$ يساوي $(L - L_1^*)$ باعتبار ان الاجر مرن (فرضية الكلاسيك) ينخفض الى $(W/P)_2^*$ فيتحقق توازن جديد بين الطلب والعرض مما يسمح بامتصاص عدد اضافي من العمال، اي تنتقل كمية العمل من L_1^* الى L_2^*، في الوضعية الثانية تختفي البطالة اللاارادية وتبقى البطالة الارادية، والملاحظ ان النيوكلاسيك افترضوا حالة التوظيف الكامل، ولم يعطوا للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون ساي للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن و الدقة و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة[2]. ووفقا لهذا الفكر، فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية، وبمعني آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عمل، وقد ظل هذا الفكر مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي[3].

---

[1] العايب عبد الرحمان.**البطالة و التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي –حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2004، جامعة الجزائر، ص 10.

[2] Arthuis Patrick Muet Pierre Alain **,Theories Du Chomage** , Economica , Paris,1999 , P19.

[3] دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 89.

الشكل 11 :البطالة عند النيوكلاسيك

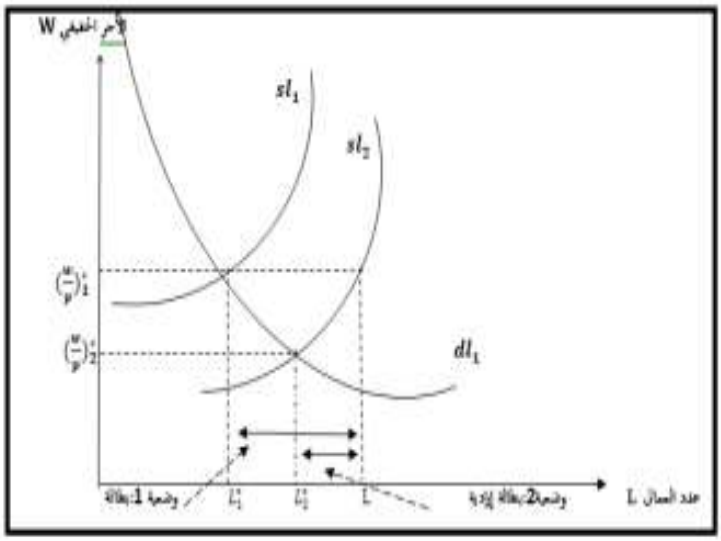

Source ; Arthuis Patrick Muet Pierre Alain. Opcit. P18

المطلب الثالث : مفهوم البطالة لدى المدرسة الكينزي

خالفت آراء كينز النظرية الكلاسيكية لمفهوم البطالة، فهو يرى أن الطلب على العمل لايتأثر بتغير الأجور ارتفاعا او انخفاضا، و أن حجم الإستخدام يعتمد على فعالية العرض الكلي، و الميل للإستهلاك، و مقدار الإستثمار، لأن الميل للإستهلاك، و مقدار الإستثمار يحددان حجم الإستخدام و حجم الإستخدام يحدد الأجور الحقيقية، و ليس العكس، و بالتالي الطلب على العمل لا يتوقف على مستوى الأجور، و تغيرات الأجور تؤثر بشكل غير مباشرة على الإستخدام نتيجة تأثيرها على الميل للإستهلاك و الميل للإستثمار. و قد وافق كينز التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار و التوزيع ، بينما رفض آلية الأجور كسبب للبطالة، متعللا بأن انخفاضها سيؤدي الى إنخفاض دخل العمال، فينخفض الطلب على السلع مؤديا الى تفاقم مشكلة تصريف السلع بالأسواق. و قد لاحظ كينز أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، وان التشغيل الكامل حالة خاصة جدا، ومن أجل زيادة تشغيل يجب رفع حجم الطلب الكلي، الذي ينقسم الى طلب على السلع الإستهلاكية و طلب على السلع الإستثمارية، و هو ما يوضحه الشكل 12.

الشكل12 : الفجوة الانكماشية في الاقتصاد

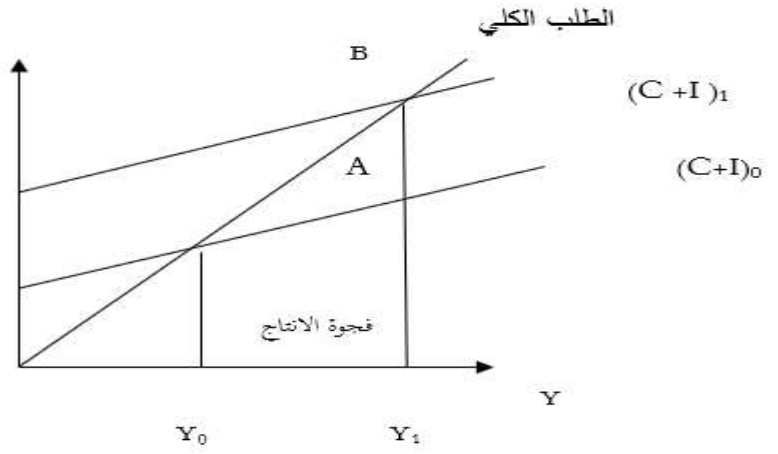

المصدر:عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 91.

من الشكل 12 نلاحظ أنه إذا كان الطلب الكلي لا يصل الى حالة تشغيل جميع الموارد المتاحة، و يبلغ $(C+I)_0$ مثلا فان الدخل الوطني Y_0 يكون اقل من الناتج الوطني الممكن Y_1، الذي هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الحقيقي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة في المجتمع، و ستظهر فجوة في الإنتاج تقدرب Y_1-Y_0 و هي فجوة انكماشية يقدر حجمها بالمسافة (AB)، وهي تشير الى كمية الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الإقتصاد الى حالة التوظيف الكامل، و بالتالي زيادة نسبة التشغيل.

و يتحدد المستوى التوازني للتوظيف عند نقطة "الطلب الفعال"، حيث أكد كينز على أنه يمكن الوصول فقط الى ذلك التوازن بانتقال دالة الطلب الكلي، و ركز تحليله على افتراض ان هناك إمكانية لإنتقال دالة الطلب الكلي في الأجل القصير، بينما هذا الإمكان غير قائم بالنسبة للعرض الكلي و مع ذلك و في ظل ظروف الثورة العلمية التكنولوجية يبدو الإمكان قائمًا لنقل دالة العرض الكلي في الأجل القصير [1].

[1] زكي رمزي، مرجع سابق، ص 319.

وبالتالي فان كينز يرى أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة عارمة، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياساتها الهيكلية المتمثلة أساساً في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق و مضاعف الضرائب) في المخرجات من زيادة في الإنتاج وإيجاد لفرص العمل، وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما أدى ذلك إلى إيجاد فرص عمل إضافية، وبالتالي قل عدد البطالين و انخفض معدل البطالة فالبطالة عند كينز هي بطالة إجبارية و بطالة اختيارية [1].

مما سبق نستنتج أن تحليل كينز له الفضل في تحديد مفهوم البطالة الإجبارية، وبما أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن التوظيف الكامل يصبح التوازن مقترنا بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، و هو حالة اقرب للواقعية الشكل (13)، و قد اقر كينز في نظريته وجوب تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي باستخدام سياسة مالية توسعية بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي و علاج مشكلة البطالة الإجبارية.

[1] سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2016، ص67.

الشكل13 : توازن سوق العمل في النموذج الكينزي

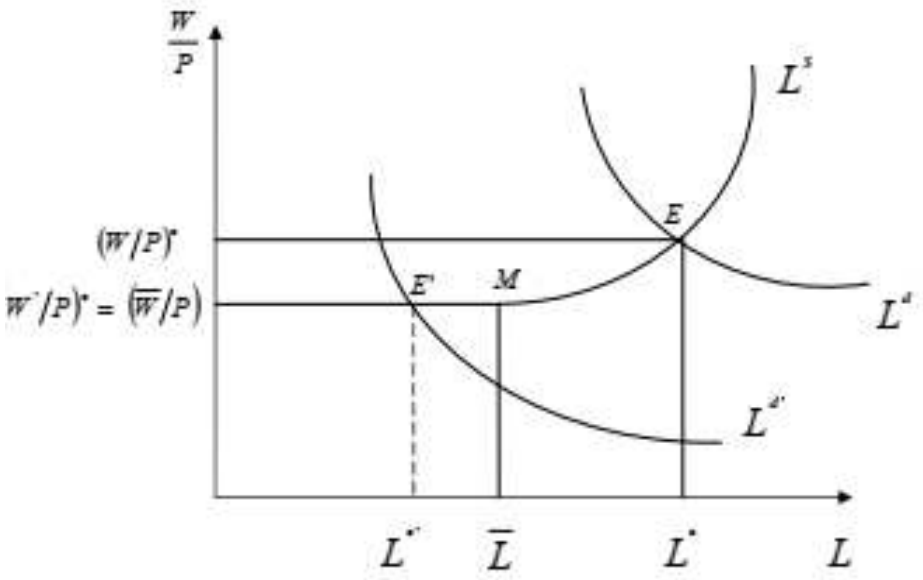

المصدر : محمد ادريوش، مرجع سابق، ص98.

يبين الشكل 13 في الاعلى انه:

- إذا كانت دالة الطلب على العمل هي L^d فإن نقطة التوازن هي : $(L^*, (W/P)^*)$ والتي تمثل مستوى العمالة و معّدل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.
- أما إذا كانت دالة الطلب على العمل هي $L^{d'}$ فإن نقطة التوازن هي : $(L^{*'}, (W'/P)^*)$ التي تمثل مستوى العمالة و معّدل الأجر الحقيقي على التوالي.

في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام غير الكامل،ومستوى البطالة يساوي $(\bar{L} - L^{*'})$.

المطلب الرابع : البطالة في النظريات الحديثة

تطرقت النظريات السابقة لمشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل، حيث يوجد إما سوق تسوده المنافسة الكاملة كما هو الحال عند الكلاسيك او سوق تسوده حالة

التشغيل غير الكاملة كما هو الحال عند كينز، الا ان هذا التحليل لم يقدم تفسير لارتفاع معدلات البطالة غير المسبوقة منذ اوائل سبعينات القرن الماضي. و التي تزامنت مع ارتفاع معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معا و هو ما اطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي، ولذلك اهتمت النظريات الحديثة بتطوير وتحديث النظريات السابقة من خلال إدخال فرضيات أكثر واقعية حتى تكون أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، و لعل أهم هذه النظريات :

الفرع الاول : نظرية البحث عن العمل

ظهرت هذه النظرية في السبعينات من هذا القرن، و ارتكزت اساسا في تحليلها على وفرة المعلومات عن سوق العمل، فهي ترى رغم وجود بطالين و مناصب شغل شاغرة في نفس الوقت إلا أن عملية البحث عن العمل تُعد مكلفة و تتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فانه ينفق المال اثناء بحثه، وبالتالي يصعب الوصول للمعلومات المتعلقة بسوق العمل. وتعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية :

أ. التفرغ لجمع المعلومات اللازمة عن سوق العمل.

ب. احاطة الباحثين عن العمل بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة.

ج. تحديد حد أدنى للأجر، لا يقبل الباحث عن العمل اقل منه.

و البطالة الإختيارية حسب هذه النظرية، تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث و جمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم و الأجور المعطاة.[1]

و الواقع أن نظرية البحث عن العمل لا تفسر حقيقة البحث على معلومات فرص العمل وتلاعب معدلات البطالة المرتفعة، و بالتالي فهي عاجزة عن تفسير ظاهرة البطالة في الآجال الطويلة، و بالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة و تركزها

[1] العيش ليلى، **ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات**، رسالة ماجستير، كليةالعلومالإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 ، ص 04.

بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أن ذلك يظل مشوبا بكثير من أوجه القصور، ويوجه الى هذه النظرية عديدا من الأنتقادات أهمها:[1]

- عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الإقتصاد، فالبرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل يلاحظ ان الجانب الأكبر من البطالة يرجع الى استغناء أصحاب العمل عنهم.
- إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين.
- من الصعب ارجاع الإرتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.
- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة و استمرارها في الأجل الطويل.

الفرع الثاني : نظرية إختلال التوازن

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي **MALINVAUD**" " عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، و هي تعتمد على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع و سوق العمل، حيث قد يتعرض سوق العمل لاختلال عن طريق تغير الأسعار إذ يكون العرض أكبر من الطلب و تصبح بذلك بطالة إجبارية إلا أنه يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع و الخدمات، لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات التوازن الكمية بين عرض العمل و الطلب عليه، و هي بذلك تدرس في تحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع و العمل، و بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة : تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية أما الثانية فتدعى البطالة الكنزية والجديد في هذه النظرية إستخدامها نفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و الكنزية، و هذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص.93

الثوابت في أي نظام إقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة[1]. و بتفاعل هذينالسوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة :

- يصف النوع الأول حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل، حيث أن أصحاب العمل لايقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه.
- اما النوع الثاني يظهر في حالة الطلب على السلع فيكون أكبر من عرضها، مع ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل الى عدم زيادة عرض السلع و عدم زيادة مستوى التشغيل و ذلك بسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية، و نظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية [2]، و الشكل14 يوضح هذين النوعين.

الشكل14 : البطالة الكينزية حسب نظرية الإختلال

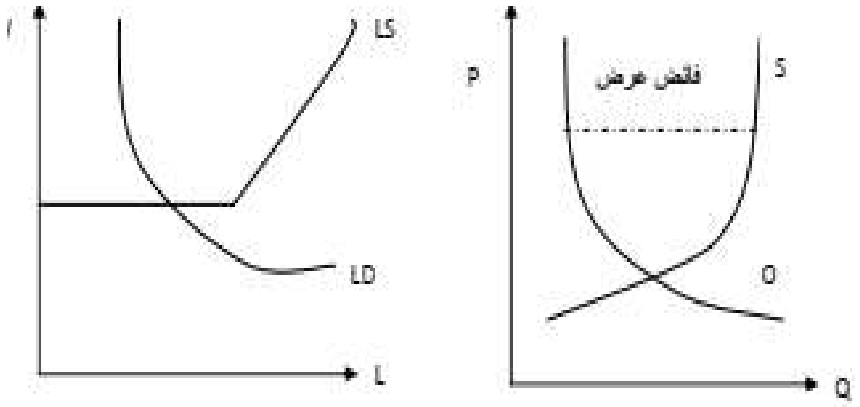

المصدر : .Abraham Frois,Dynamique economique,(edition dalloz,1991),p153

[1] ادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة –1970 2008**، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، ص178.

[2] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2004، ص 31.

الشكل15 : البطالة الكلاسيكية حسب نظرية الاختلال

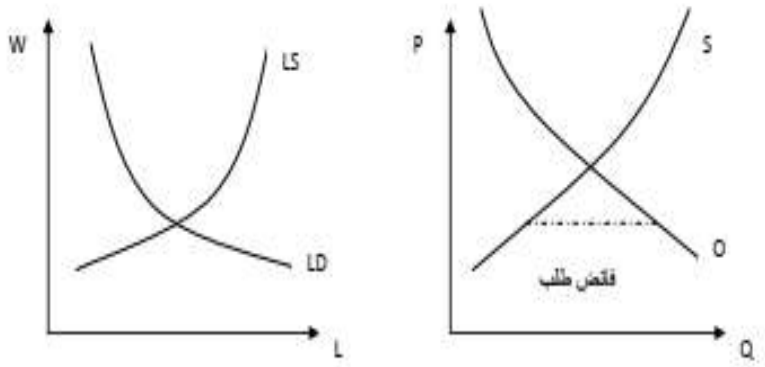

المصدر:.**Abraham Frois,Dynamique economique,(edition dalloz,1991),p153**

يوضح الشكل(14) البطالة في حالة وجود فائض عرض في كل من سوقي العمل و السلع، كما يوضح الشكل(15) البطالة في حالة وجود فائض عرض في سوق العمل و فائض طلب في سوق السلع.

و على الرغم من التحليل المنطقي في تفسير ظاهرة البطالة لهذه النظرية، فأنه يوجه إليها العديد من الإنتقادات أهمها :

- تحليلها يقتصر على المدى القصير.
- تفترض تجانس عنصر العمل الذي يؤدي بها أن تفرق بين البطالة الكينزية و البطالة الكلاسيكية، وعلاج كل واحد منها، و لكن في الواقع إختلاف في عنصر العمل الذي يؤدي بنا الى تزامن البطالة الكينزية و الكلاسيكية معا مما يصعب علاجها.[1]

الفرع الثالث : نظرية تجزئة سوق العمل

هي نظرية تقوم على أساس دحض فرضية تجانس وحدات عنصر العمل، وهي من بين الفرضيات الأساسية في النظريات التقليدية، و تهدف هذه النظرية الى تفسير اسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.[2] و تقوم هذه النظرية

[1] على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 54.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق،ص 55.

على تتبنى وجود سوقين احدهما رئيسي والآخر ثانوي ويتميز العاملون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية و فرص وافرة للترقية و هم يحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجةا ستقرار عالية و شروط عمل جيدة، في حين يتصف السوق الثانوي بعدم الإستقرار و بانخفاض المهارات وقلة خبرة الفئة العاملة و حصولهم على أجور منخفضة، و تتكون السوق الرئيسية من المنشآت كبيرة الحجم و البعض يدرج تحت مسمى هذا السوق كافة المنشآت و وحدات القطاع الحكومي و القطاع العام و منشآت القطاع الخاص المنظم، أما السوق الثانوية فتتكون من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم، و هو ما يعني أن المشتغلون في السوق الثانوية أكثر عرضة للبطالة و ذلك لعدم وجود تشريعات تحميهم[1].

الفرع الرابع : النظرية النقدية

نتيجة لعجز النظرية الكينزية عن تفسير الوضع الذي افرزته ازمة الركود التضخمي برزت افكار جديدة من بينها أفكار المدرسة النقدية والتي من أهم أفكارها في هذا المجال ما يخص فكرة معدل البطالة الطبيعي الذي يتغير من مدة إلى أخرى، وأن أي محاولة لتجاوز هذا المعدل حسب مفكري هذه المدرسة بغية الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل سيؤدي حتما إلى التضخم وعدم الاستقرار، إذ يقول فيردمان «... أنه في أي مدة من الفترات يوجد مستوى من البطالة له خاصية التوافق والانسجام مع هيكل الأجور الحقيقية السائدة » ومن الملاحظ أن هذه الفكرة تتعارض مع أفكار المدرستين الكينزية والتقليدية والمدارس المنبثقة عنهما فيما يخص مستوى التشغيل الكامل الذي تؤكد المدرستان على ضرورة بلوغه من أجل استغلال كافة الموارد الاقتصادية على الرغم من اختلافهما حول الوسائل والشروط الأساسية المحددة لمستوى التشغيل الكامل. كما يرى فيردمان أن السياسات المالية التوسعية تكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتسبب في عجز الموازنة العامة، وما ينجر عن ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام [2].

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 245، 249.

[2] سليم مجلخ، مرجع سابق، ص 68.

و يعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة إختيارية، ذلك بسبب رفض العمال للأجور الحقيقية المعروضة عليهم، و هناك من يترك عمله للإلتحاق ببرنامج تكويني للحصول على مؤهل يمكنه من الإلتحاق بعمل افضل، و بالتالي فان الزيادة في البطالة حسب فريدمان قد تكون شيئا طبيعيا إذا كان يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أحسن.[1]

المبحث الرابع : علاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تتميز ظاهرة البطالة في المنظومة الاقتصادية بعلاقتها الشديدة والمؤثرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وسنلقي الضوء في هذا المبحث علاقتها بالناتج المحلي وعلاقتها بالتضخم.

المطلب الاول : علاقة البطالة بالناتج المحلي الاجمالي

من خلال التطرق للقانون الذي وضعه الاقتصادي الامريكي ارتير اوكن Arthur Okun في بحثه عن قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الاقتصاد الامريكي سنة 1962، تظهر جليا علاقة البطالة بالناتج المحلي الجمالي، وضع أوكين علاقتين اختباريتن تربطان معدل البطالة بالناتج الفعلي ولقد سمي الارتباط العكسي بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة بقانون أوكن. وقد تضمن متغيرين اقتصاديين كليين البطالة والنمو الاقتصادي، وهو يظهر علاقة إحصائية مخبرية أكثر من أن يكون ذات ميزة هيكلية للاقتصاد. و يخضع إلى التعديلات نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي، و العلاقة هذه بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن أن تقاس بثلاث طرق هي :

- **الطريقة الولى** : وهي تعبر عن التغير في معدل البطالة كدالة للتغير في الناتج المحلي الاجمالي، كماهو موضح في شكل النموذج الاول لقانون اوكن [2].

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 190.

[2] Edward S.Knotek:How **useful is Okun's law?** Economic Review. fourth quarter.2007.p.74

$$\frac{\Delta u}{u} = \alpha + b * \frac{\Delta y}{y} \text{----------(1)}$$

إذ أن معامل أوكين : b الناتج الحقيقي: y البطالة : u

ويتضح من هذه المعادلة ان النسبة a/b تمثل السرعة التي يحتاجها الاقتصاد للنمو والحفاض على المستوى المطلوب لمعدل البطالة.

- **الطريقة الثانية :** و فيها يتم الربط بين مستوى البطالة والتغير في الناتج الحقيقي – الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع – تعبر عن التغير في معدل البطالة كدالة في فجوة الناتج المحلي الاجمالي، وقد عبر اوكن عن العلاقة بمعادلة تباين اوكن موضحة في شكل النموذج التالي :

$$u_t=c+d^*gap(gdp)\text{.....(2)}$$

اذ أن gdp : الناتج المحلي الإجمالي gap : الفجوة d: معامل أوكن

وتتضمن هذه المعادلة العديد من العراقيل منها مايتعلق بالناتج المتوقع والاستخدام التام، وذلك لصعوبة الحصول على بياناتهما من الاقتصاد، لهذا تم الاعتماد في هذا النموذج على نموذج اوكن البديل الذي يشتق علاقة البطالة بالناتج الاجمالي دون الاعتماد على تقديرات الاتجاه العام، وبالتالي جعل معدل البطالة كدالة في الناتج المحلي الاجمالي والمسار الزمني وبالصيغة اللوغاريتمية.

- **الطريقة الثالثة :** ويراعى في هذه الطريقة تأثير المتغيرات الاخرى التي لم يتضمنها قانون اوكن في صيغته الاولى، وميزتها هي ان معامل اوكن يمكن ان يتغير مع الزمن تبعا للتغيرات في المكونات، وقد تم اعتماد الصيغة في هذه الطريقة بتقدير معدل البطالة الحالية كدالة لنمو الناتج مع تباطؤ زمني وفق شكل النموذج الثالث التالي :

$$u_t = a + \sum_{i=0}^{m} \beta_i u_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} y_i y_{t-t} + \delta_t \text{ ---------(3)}$$

إذ أن UT: معدل البطالة YT: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (m n): مدد إبطاء

ومن خلال هذه المعادلة يتبين اثر نمو الناتج على البطالة في المدى القصير من خلال قيمة المعاملy ويمكن حساب اثره على المدى البعيد عن طريق حساب معاملات الدالة المعطاة بالصيغة التالية :

$$Q = \frac{\sum_{i=0}^{n} Y_i}{1-\sum_{i=1}^{m} \beta_i} \text{ ----------(4)}$$

و حسب قانون اوكن الذي ينص على ان هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي ومعدلات البطالة، فانه بالمقابل هناك علاقة طردية تربط بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والعمالة كمتغير تابع، بمعنى ان النمو في العمالة ينتج من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

وعموما فان علاقة أوكن المفسرة للعلاقة بين معدل البطالة والناتج، تفسر الأهمية القصوى بين سوق السلع وسوق العمل، من خلال وصف العلاقة بين الحركات قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة، حيث يرى أوكن أن هناك ارتباطا بين تغير معدلات البطالة والتغير في نمو الناتج وأن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج، ومن ثم تراجع معدلات البطالة. وأن تراجع معدل البطالة يؤدي إلى التغير في الاتجاه المعاكس للناتج الداخلي الخام الحقيقي[1].

[1] سليم مجلخ، مرجع سابق، ص 69.

المطلب الثاني : علاقة البطالة بالتضخم

في عام 1960 أكد عالم الاقتصاد اديموند فليبس على وجود علاقة سلبية بين التضخم والبطالة اكدتها العديد من البيانات والاحصاءات الرسمية في الكثير من الدول خاصة الصناعية منها. و تم تمثيل ذلك بمنحنى يسمي (منحنى فيليبس الشكل 16)، و قد تمت دراستين لهذا المنحنى الاولى في المدى القصير والثانية تضمنت المدى الطويل.

الفرع الاول : منحنى فيليبس في الاجل القصير

يرى فيلبس انه توجد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في المدى القصير حيث يسعى إلى تحقيق إمكانية وصول المجتمع إلى مستوى التشغيل الكامل مع التغير في الأجور والأسعار (البطالة والتضخم) وعلى هذا تم اعتبار البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم والتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التشغيل الكامل، وبالتالي إمكانية تحقيق معدل بطالة مقبول مع معدل تضخم معتدل، أو بمعنى آخر يرى حتمية وجود بطالة مع تضخم في آن واحد، فمحاربة أحدهم يكون على حساب الآخر لذا يرى أنه لا بد من التوفيق والاعتدال بينهم[1]، وهذا يعني أن اختيار السياسة الاقتصادية يكون بين أنخفاض معدلات البطالة وانخفاض التضخم بزيادة الطلب من خلال السياسات المالية والنقدية، و يمكن خفض البطالة وزيادة الأسعار مرة واحدة أي زيادة معدل التضخم، وعلى هذا الاساس اصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير اليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يتضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما [2]. وذلك وفقا لمنحنى فيليبس. وبالعودة الى الشكل (16) نحاول ان نلقي المزيد من الضوء على المنطق الذي اعتمد عليه منحنى فيليبس. حيث نقيس على المحور الأفقي معدل البطالة السنوي، ونقيس على المحور الرأسي على الجانب الأيسر معدل

[1] سليم مجلخ، مرجع سابق، ص 68.

[2] ميلود وعيل، محمد هاني، **العلاقة بين التضخم والبطالة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة** 2015/2000، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 02، جوان 2018، ص 308.

التضخم السنوي، وعلى المحور الرأسي على الجانب الأيمن معدل الزيادة السنوي في الأجور النقدية. وكما هو واضح من الرسم، أن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدار ثابت هو 3% سنويا الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقل بمقدار3% سنويا عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية، والسبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد سنويا بمعدل 3% و أن الأسعار تتحدد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة[1]. وعليه فإن:

$$g_w - \frac{w - w_{-1}}{w_{-1}}$$

حيث ان :

g_w تشير الى معدل تضخم الاجر

w تشير الى الاجور في فترة زمنية معينة

w_{-1} تشير الى الاجور في فترة زمنية سابقة

الشكل16 : منحنى فيليبس في المدي القصير

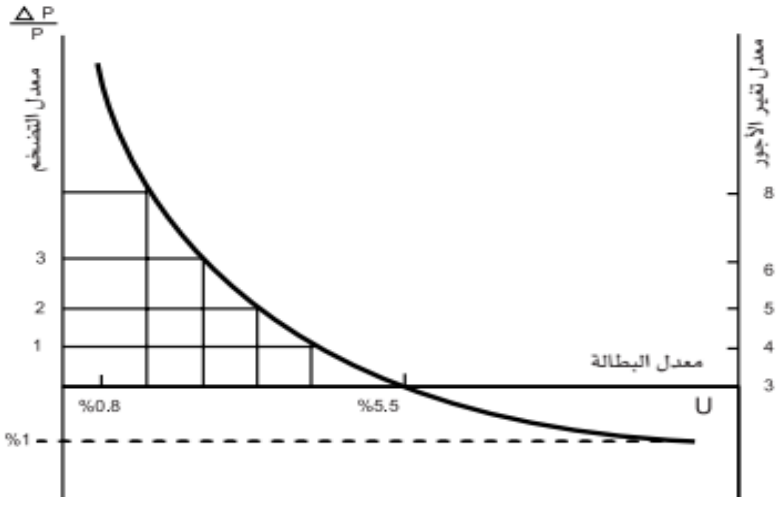

المصدر : رمزي زكي، مرجع سابق، ص 363

[1] زكي رمزي، مرجع سابق، ص 364/363

الفرع الثاني : منحنى فيليبس في الاجل الطويل

منحنى فيليبس و إن كان قد تمتع بمصداقية نظرية و عملية خلال الفترة 1969/1959 واعتبر كأداة مهمة، من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد، و ثار حولها شك كبير منذ أواخر الستينيات وطوال عقد السبعينيات، ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة و معدلات التضخم التي كان يشير إليها منحنى فيليبس قد تعرضت للانهيار، ففي السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة وعلى نطاق واسع، لذلك نجد ان التحليل وفق منحنى فيلبس تعرض للكثير من النقد خاصة في النقاط التالية [1]:

- منحنى فيليبس علاقة إحصائية بحتة.
- ليس هناك صلة واضحة عن نظريات الاقتصاد الجزئي لسلوك الفرد الشركات والأسر.
- لم يكن هناك نظرية عن الحد الأدنى الممكن من البطالة.
- من المتفق علية عموما أن معدل البطالة لا يمكن أن يتحول إلي نقطة الصفر وكما انه ليس هناك مفهوم واضح عند أي مستوى من مستويات البطالة تتفق مع التوازن في سوق العمل.

وواجه فيلبس هذه الانتقادات عن العلاقة بين التضخم والبطالة واعترف بأن التضخم لا يتعلق بالبطالة فحسب ولكن أيضا على توقعات الشركات والعاملين على زيادة الأسعار والأجور. وانطلاقا من فرضية لو زادت البطالة نقطة مئوية واحدة تؤدي إلي زيادة التضخم المتوقع الذي يقود بدوره إلي زيادة التضخم الفعلي نقطة مئوية واحدة. صاغ نموذجه الاول. ولاقت هذه الفرضية دعما ملموسا في البحوث التجريبية.

ان فرضية التوقعات التضخمية قد تؤدي إلى عدم وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، فقد حاول بعض المحللين اثبات أن منحنى فيليبس يأخذ شكلا

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص366.

عموديا أو رأسيا في الأجل الطويل. كما هو موضح في الشكل (17) الذي يشير فيه المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية، في حين يشير المحور الأفقي إلى معدل البطالة، وبافتراض ان منحنى فيليبس الاصلي كان هو المنحنى I(او $P^e=0$) وان النقطة A تمثل نقطة التوازن، حيث كان عندها المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الاسعار مساويين للصفر، وعند هذه النقطة كانت كلفة وحدة العمل ثابتة، وان معدل الاجر النقدي ومعدل الاجر الحقيقي يتزايدان بنفس معدل زيادة الانتاجية oq كما ان معدل البطالة في الاقتصاد يساوي ou_0 وهو معدل البطالة الطبيعي، ولنفترض ان توسعا اقتصاديا حدث، وادى الى خفض معدل البطالة الى المستوى ou_1 هذا يعني ان الطلب على التوظيف سيزيد وتنتقل معه انتاجية العامل الى مستويات مرتفعة، الامر الذي يدفع معدل الاجر النقدي الى الارتفاع الى المستوى ox، وبالتالي يتحرك الاقتصاد على منحنى فيليبس قصير الاجل لينتقل الى النقطة الجديدة B، ونظرا لان الاجور تتزايد بمعدل اكبر من معدل نمو الانتاجية، فان ذلك يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار، وبالتالي فان منحنى فيلبس سوف ينتقل بكامله الى اعلى الشكل (17) وسيكون لدينا منحنى فيليبس جديد II، و هكذا يشير التحليل الى أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير، وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي للبطالة في الأجل الطويل، بصرف النظر عن معدل التضخم، وهو ما يعني أن

منحنى فيليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا رأسيا، وهو ما يشير إليه الخط U_oAC في الشكل (17) [1].

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 372

الشكل 17 : منحنى فيلبس في الاجل الطويل

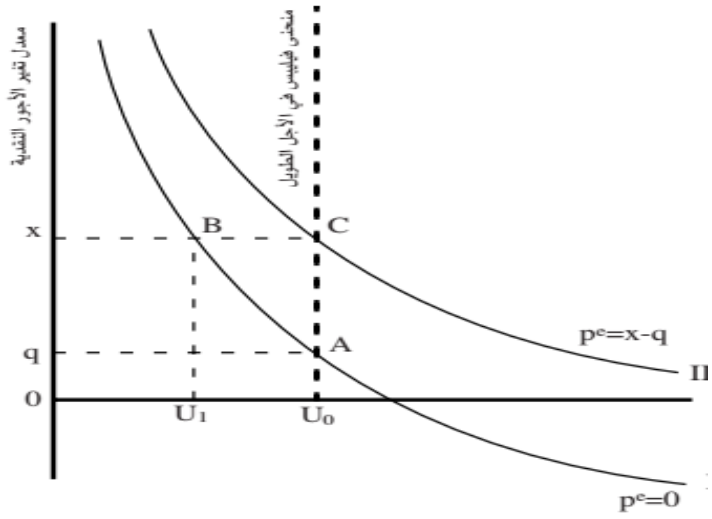

المصدر : رمزي زكي، مرجع سابق، ص371.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد مشكلة البطالة كما جاء في هذا الفصل واحدة من أخطر الظواهر الاقتصادية السلبية التي تواجهها المجتمعات، وقد اولى الكثير من المدارس الاقتصادية هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، و تبين أن هناك جدلا و اختلافا بين افكارها فيما يتعلق بهذا الموضوع إذ أن النظريات لتقليدية للبطالة تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل،ووفقا للنظرية الكلاسيكية التي تضمن مرونة كل من الأجور و الأسعار تحقيق التوازن التلقائي في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة و من ثم هي لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية، عكس النظرية الكينزية التي تعترف بوجود البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال وقد أضافت النظريات الحديثة للبطالة فروضا أكثر واقعية على النظريات السابقة كي تستطيع تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل،لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة،اضافة الى الآليات التي تنتهجها الحكومات للحد من اخطار هذه الظاهرة، و التي من ابرزها دون شك سياسات التشغيل، وذلك عن طريق اسهداف سوق العمل داخل الدولة و محاولة الرفع من مرونته للاستجابة الى االطلب على العمل، كما اوردنا في هذا الفصل علاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، والناتج المحلي الاجمالي.

الفصل الثالث: النمو الاقتصادي وسياسات التشغيل في منظومة الاقتصاد الوطني

الفصل الثالث : النمو الاقتصادي وسياسات التشغيل في منظومة الاقتصاد الوطني

تمهيد

ان الإهتمام بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة و وضع هياكل قوية و متخصصة و انتهاج استراتيجيات اقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة. و لقد تميز سوق الشغل بالجزائر مند النصف الثاني للثمانينات الى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من، % نظرا للازمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة والتي قد أدت لى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل فتقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، و من أجل التصدي لظاهرة البطالة كان لزاًما على الدولة انتهاج سياسة تشغيلية واضحة من أجل التخفيف من معدلات البطالة،حيث تم تسطير عّدة برامج و آليات ساهمت في ترقية التشغيل و محاربة البطالة لهذا حتمت علينا دراستنا التطرق لأهم هذه البرامج المعتمدة من طرف الدولة، وقد ضمنا هذا الفصل ثلاث مباحث :

المبحث الاول : مسار تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2017.

المبحث الثاني : واقع البطالة وسياسة التشغيل في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث : تحليل اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر للفترة 2017/1980

المبحث الاول : مسار تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2017

عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حركة متعددة التجاهات فتميزت بالارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة وبالتالي سنتطرق في هذا المبحث الى تحليل معدلاته لمعرفت الاسباب التي ادت الى هذا التذبذب.

المطلب الاول : اتجاه النمو الاقتصادي بالجزائر

عرف النمو الاقتصادي في الجزائر مراحل عدة نتجت اثر الاصلاحات التي قامت بها الدولة لخلق نشاط اقتصادي متوازن، والقضاء على تلك العراقيل التي واجهت عملية التنمية والحد من ظاهرة الفقر ومحاربة البطالة، فلجأت لانجاز العديد من برامج تنموية، انعكست آثارها بصورة جلية على النمو الاقتصادي سنوضحها في هذا المبحث بالتفصيل.

أدى انتقال الحكومة الجزائرية من الاقتصاد المركزي المخطط الى اقتصاد السوق المنفتح عالميا الى اتخاذ جملة من الإصلاحات تخللتها عدة مخططات هادفة كان لها الاثر الكبير على معدلات النمو الاقتصادي نوجزها فيما يلي :

الفرع الاول : المخطط الخماسي الاول : (1980 – 1984)

استهدفت الدولة من وراء هذا المخطط اعادة التوازن بين الاختلالات في التوازنات الاستثمارية الوطنية بين مختلف القطاعات، وذلك من خلال تبني إستراتيجية النمو المتوازن، ويتضمن هذا المخطط برنامجا جديدا للاستثمار فقد بلغ فيه اجمالي الاستثمارات 363.6 مليار دج اخذت منه الصناعة 132.2 مليار دج و قطاع المحروقات 49.3 مليار دج ، كما اعطى هذا المخطط اهتماما بالقطاعات الاخرى مثل الفلاحة، السكن والهياكل القاعدية الاقتصادية والتربية والتكوين[1]. وقد عرف معدل النمو

[1] زهير جميلي، **دور الدولة في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر** – رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011/2010، ص126.

الحقيقي في هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا نتيجة ارتفاع اسعار البترول، وجملة الاستثمارات التي قامت بها الحكومة ضمن المخطط الخماسي الأول، و فاق متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في هذه الفترة 4.2 % وقد وصل الى ذروته بمعدل 5.6% سنة 1984.

الفرع الثاني : المخطط الخماسي الثاني : (1989/1985)

يعتبر امتدادا للمخطط الخماسي الاول الا انه ركز على التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية، وتوسيع القاعدة المادية للانتاج الصناعي، بتطوير الصناعات التكاملية وصناعة احلال الواردات مع تطوير القطاع الزراعي والري [1]. وقد اثرت سلبيا ازمة النفط العالمية التي حدثت سنة 1986 على معدلات النمو خلال هذه الفترة، فبعدما وصل معدل النمو السنوي المتوسط ازيد من 4%، خلال المخطط الخماسي الاول انخفض الى 0.4 % سنة 1986 ثم الى – 0.7 % سنة 1987 وظل هكذا الى نهاية الفترة.

الفرع الثالث : برنامج الغستقرار الإقتصادي : (1995/1990)

اتخذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (1995/1990) نتيجة الازمة المالية التي واجهت الجزائر اثر الصدمة البترولية سنة 1986، وزيادة المديونية الخارجية، حيث قامت الحكومة بطلب موجه الى هيئة صندوق النقد الدولي لتمويل نشاطها الاقتصادي، وقد ادى هذا لتحسين الوضعية الاقتصادية بلجزائر سنة 1989، فارتفعت الصادرات بنسبة 19 % عما كانت عليه سنة 1988، وارتفع الناتج الداخلي الخام بنسبة 4.4 % سنة 1989،مما ادى لعودة معدلات النمو للانتعاش مجددا، ولكن بالرغم من الاهداف التى سعت الحكومة الى تحقيقها من وراء هذا البرنامج الا انها لم تحقق كل النتائج المرجوة، وبالتالي اتجه معدل النمو الى السلبية من جديد حيث انخفض الى 1.2-% سنة 1991، الامر الذي دفع

[1] الجريدة الرسمية، القانون 84 – 22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، السنة 22، العدد الاول 1985، ص3.

بالحكومة الجزائرية سنة 1994 للاتفاق مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج جديد للتوازن الاقتصادي يمتد لسنة 2000.

الفرع الرابع : برنامج التصحيح الهيكلي : (2000/1996)

جاء برنامج التصحيح الهيكلي 2000/1996 بعد فشل البرامج الاقتصادية السابقة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وانتعاش النشاط الاقتصادي، حيث تم الاجماع الحكومي على معالجة كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، بصورة جذرية وذلك باعتماد برنامج التصحيح الهيكلي، بمثابة تجسيد لاجراءات مسطرة من اجل انعاش الاقتصاد والانتقال الى اقتصاد السوق. وكان من ابرز اهدافه، تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات يفوق الـ 5 % على مدار الثلاث سنوات المقبلة، مصحوب بخلق مناصب شغل جديدة خلال هذه الفترة، الا ان معدلات النمو خلال هذه الفترة عرفت تدهورا كبيرا حيث قدر متوسط معدلات النمو لهذه الفترة 3.2 % وهو معدل متواضع قياسا بالامكانات والموارد المتاحة، وعرف معدل النمو انخفاضا حادا سنة 1997 حيث وصل الى 1.13 %، ثم شهد ارتفاعا معتبرا 5.1 % سنة 1998 ليواصل تراجعه سنة 2000 بنسبة 3.8%.

الفرع الخامس : برنامج الإنعاش الإقتصادي : (2004/2001)

جاء هذا البرنامج بعد الانفراج الذي حدث في اسعار البترول، ورصدت له الحكومة ميزانية تصل الى ما يقارب 7.5 مليار دولار وكان من ابرز اهدافه :

- تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير مناصب عمل والتقليل من نسبة البطالة

- توفير متطلبات التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لقدرتها على الجمع بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

الجدول1: التوزيع السنوي للمبالغ المالية

السنوات	المبالغ المالية (مليار دينار)	نسبة المبالغ %
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.91
المجموع	525	100

المصدر : البنك المركزي تقرير 2004

الملاحظ من الجدول (1) كبر حجم المبالغ المالية المخصصة خلال 2001 و 2002 وهذا من اجل اعطاء دفعة قوية لعملية الانعاش الاقتصادي. وكان اثر هذا البرنامج على معدلات النمو الاقتصادي ايجابية حيث استمر ارتفاع هذه المعدلات من 3.0% سنة 2001 الى 5.6 % سنة 2002 و7.2 % سنة 2003 نتيجة ارتفاع اسعار البترول اثر احداث 11 سبتمبر 2001، ليتراجع قليلا سنة 2004 بنسبة 4.3 % الجدول2.

[1] سامية بزازي، خير الدين معطى الله ، **البرامج التنموية وآثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر خلال 2004/2001**، ملتقى دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، ايام 11، 12 مارس، 2013، ص4.

الجدول2 : تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2004/2001

	2001	2002	2003	2004
معدلالنموالاقتصادي	3.01	5.61	7.2	4.3

المصدر: بيانات البنك الدولي

الفرع السادس : البرنامج التكميلي لدعم النمو : (2009/2005)

جاء هذا البرنامج اثناء الارتفاع في اسعار النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، وكان من ابرز اهدافه، رفع معدلات النمو الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها اهم عوامل النمو الاقتصادي[1] .

الجدول 3: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009/2005

المؤشر /السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	- 2.5	- 0.9	- 2.3	/
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	5.9	1.7	3.4	2.4	2.4

المصدر: بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول (3) ان معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2009/2005، ويرجع ذلك الى تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات بسبب تدهور اسعار البترول في السوق العالمية، نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بداية من سنة 2006، حيث كان الاقتصاد العالمي يشرف على الدخول في ازمة مالية عالمية، في حين ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا،

[1] انيسة عثماني، لامية بوحصان، **دراسة قياسية لاثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية، سطيف 1، الايام 11، 12 مارس، 2013، ص 9.

وبلغت ذروتها سنة 2009 بمعدل 10.5 %، وهذا راجع للاثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

الفرع السابع : برنامج توطيد النمو (2014/2010)

خصص لهذ البرنامج مبلغ قدره 21214 مليار دج، اي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل مرحلتين اساسيتين :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ يقارب 9700 مليار دج، مايعادل 130 مليار دولار.
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11524 مليار دج، مايعادل 156 مليار دولار

ولقد ركزت الحكومة في هذا البرنامج على ثلاث محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول (4).

الجدول 4: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2014/2010

البرنامج	المبالغ المخصصة (مليار دج)	%النسبة
1 – برنامج تحسين ظروف المعيشة	9903	45.42
2 – برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
3 – برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
المجموع	21214	100

المصدر : احصائيات الديوان الوطني للاحصاء ONS

ولقد سجلت معدلات النمو تحسنا نوعا ما خلال الفترة 2014/2010 اذ سجلت معدلات الناتج الداخلي الخام نسبة 3.6 % سنة 2010 بعد ان كانت 2.4 % لتنتقل الى 2.8 % سنة 2011

ثم 3.4% سنة 2012 لتستمر في الارتفاع وتصل معدل 3.8% سنة 2014. الجدول (5).

الجدول 5 : تطور معدلات النمو للفترة 2014/2010

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79

المصدر: بيانات البنك الدولي

الفرع الثامن : المخطط الخماسي للتنمية 2019/2015

يعتبر هذا البرنامج برنامج استثمارات عمومية، وقد رصدت له الدولة 262 مليار دولار وكان من بين اهم اهدافه[1] :

- العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7 %.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

الا ان الملاحظ من خلال الجدول (6) ان معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة اتسمت بالانخفاض المستمر ابتداء من سنة 2015 حيث سجلت نسبة 3.7% ثم انخفضت الى 3.3 % سنة 2016، لتنخفض اكثر سنة 2017 وتصل الى ادنى حد بنسبة 1.6 % ويرجع هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي الوطني، المقاس بنمو اجمالي

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر ن ص338.

الناتج الداخلي الحقيقي، بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات، وذلك للانخفاض الكبير لاسعارالنفط في السوق العالمية [1].

الجدول 6 : تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة2019/2015

	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	11.21	10.2	12	/	/

المصدر : بيانات البنك الدولي

المطلب الثاني : تحليل النمو الاقتصادي بالجزائر

سجلت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبا واضحا سواء كانت معدلات النمو الاجمالي اومعدلات النمو خارج قطاع المحروقات منذ سنة 1990، وهي السنة التي بدأت فيها الاصلاحات الاقتصادية كما اشرنا اليها سابقا، لذا سنحاول في هذا المطلب رصد مختلف المراحل التي مر بها، معتمدين في قياسه على درجة تطور الناتج المحلي الخام الذي يعتبر مقياسا صريحا له، والملاحظ لمعدلات النمو القتصادي يجدها تتضمن اربع فترات يمكن ان نتخذها كمراحل مرت بها حركة النمو في الجزائر وهي :

الفرع الاول : الفترة من 1980 / 1990

شهد النمو الاقتصادي في هذه الفترة زيادة معتبرة حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في بداية فترة التخطيط نسبة % 3,8، و استمر على هذا الحال إلى غاية سنة 1984 لترتفع هذه النسبة إلى 5,6% وقد بلغ اقصى قيمة له سنة 1978 ما قيمته 9.2%، و على العموم بلغ مؤشر النمو السنوي للناتج الداخلي في المتوسط نسبة5,7%.

[1] التقرير السنوي 2017، البنك المركزي، ص 14.

كما عرفت هذه المرحلة تقلصا معتبرا في حجم البطالة، حيث انطلقت بمعدل مرتفع يقارب 24% سنة 1971. وهذا بسبب عدة عوامل أهمها : الاستقلال الحديث للجزائر، عدم الاستقرار السياسي، غياب نظام اقتصادي حقيقي لتصل إلى 9,7% سنة 1985، رغم ارتفاع حجم السكان في هذه السنة، الذي وصل إلى حوالي 23 مليون نسمة مقارنة بسنة 1970 أين كان يقارب 14 مليون نسمة، هذه الزيادة المدهشة في عدد السكان لم تعق سياسة تخفيض البطالة، إذن يمكننا اعتبار هذا التقلص في حجم البطالة قفزة عملاقة، حيث ان هناك عامل واحد الذي كان وراء هذه القفزة و هو أساس بقية العوامل الأخرى و المتمثل في رغبة المخطِّط في إقامة قاعدة صناعية قوية تمكّن الجزائر الخروج من التخلف بأقصى سرعة والقضاء على البطالة نهائيا ؛هذا ما يوضح أن إشباع الحاجة من التشغيل كان دوما من الأهداف الأساسية في إستراتيجيات التنمية التي كان يخططها المخطِّط الجزائري، هذه القاعدة الصناعية المتمثلة أساسا في المركبات الضخمة والمصانع العملاقة التي تحتاج إلى عمال لبنائها، لتسييرها، و القيام بعملية الإنتاج، و بالتالي خلق مناصب شغل بصفة كثيفة، من هنا يمكننا كتابة معادلة محاربة البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة والتي يمكن اعتبارها معادلة صحيحة لكل الفترات[1].

تصدير المحروقات ل جلب العملة الصعبة ل تمويل الاستثمارات ل بناء القاعدة الصناعية ل خلق مناصب شغل كثيفة ل تقليص البطالة.

لكن هذه المعادلة لم تكن لتحقق هدف المخطط المتمثل في القضاء على البطالة نهائيا لولا وجود عوامل ساعدت على جعلها صحيحة،ومن أهم العوامل : ظروف اقتصادية عالمية مواتية تميزت بالكساد الناجم عن الصدمتين البتروليتين في سنتي 1973 و 1979، وبالتالي ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة، وكذلك استقرار الوافدين على سوق

[1] محمود أورابح، **دورس التجربة فيما يتعلق بسياسة التشغيل في الجزائر(1966-1980)**، المجلة الجزائرية للعمل،العدد 19، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 1987، ص 24.

الشغل، خصوصا في الفترة الممتدة بين 1970 و 1978 بحكم السياسة التعليمية المنتهجة والتي مآلها تأخير الالتحاق بسوق الشغل (تعليم إجباري، تكوين مهني وديمقراطية التعليم ...) وبحكم تطبيق سياسة الخدمة الوطنية[1].

الفرع الثاني : الفترة من 1990 / 1994

عرفت هذه فترة الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت فيها معدلات نمو منخفضة، خاصة في السنوات 1991، 1993، 1994 التي تم فيها تسجيل معدلات نمو سالبة -1,2%، -2,2% ، - 0,9%، ليصل من خلالها متوسط النمو لهذه الفترة الى - 0,65%، وهذا راجع الى مخلفات الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، اضافة الى تداعيات انخفاض اسعار البترول العالمية وبداية الازمة السياسية التي اثرت سلبا على آداء مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر[2]. والجدول (7) يبين تطور معدلات النمو خلال هذه الفترة.

الجدول 7 : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل نمو الناتج الحقيقي	0,8%	- 1,2%	1,8%	-2,2%	-0,9%

المصدر : بينات الديوان الوطني للاحصاء

الفرع الثالث : الفترة من 1995 / 2000

لقد حقق نمو الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) خلال هذه الفترة نموا متوسطا سنويا قدره 3,25% ناجما اساسا عن قطاع المحروقات وقطاع الخدمات، حيث بلغت مساهمتهما 60 % من الناتج الداخلي، وبالنظر الى متوسط نمو الناتج خارج قطاع

[1] أحمد الأخضر عمراني، **التشغيل في الجزائر : سلسلة دراسات التشغيل**، منظمة العمل العربية،مكتب العمل العربي،مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، ص15.

[2] محمد لامي،، **دراسة تاثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011، ص 110.

المحروقات والمقدر خلال هذه الفترة بـ 2,53%، يبدو انه ضعيفا ولا يرقى لتحسين المؤشرات الاجتماعية ومستوى معيشة السكان، فالاقتصاد الوطني مايزال في هذه الفترة يعتمد على قطاع المحروقات، الذي يساهم بشكل كبير في رفع معدل النمو خلال هذه الفترة [1]، كما يوضحه الجدول (8).

الجدول8 : تطورمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2000/1995

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج الحقيقي	3,8%	4,1%	1,1%	5,1%	3,2%	2,2%

المصدر : الديوان الوطني للاحصاء

ان الارقام التي يتضمنها الجدول تؤكد ان برنامج التعديل الهيكلي الذي واكب هذه الفترة قد حقق اهدافه، حيث اصبح معدل النمو موجبا طيلة سنوات هذه الفترة، كما تبرز المساهمة التي يقدمها قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الخام وبالتالي النمو الاقتصادي، من خلال النسبتين المسجلتين سنة 1997 (معدل النمو خارج قطاع المحروقات –0,9%، ومعدل النمو الاجمالي 1,1%). وبالتالي نستطيع ان نقول انطلاقا من سنة 1995 تمت عملية الانتقال الى مرحلة نمو حقيقي الى حوالي 3,8%، 4,1% في عامي 1995، 1996، وبلغ 1,5% سنة 1998 نتيجة انطلاق الصناعة في تلك السنة والموسم الفلاحي الجديد [2]. وهذا مايؤكده الفرق المسجل بين معدل النمو خارج قطاع المحروقات 5,6% ومعدل النمو الناتج الحقيقي 5,1%.

[1] الحاج العمري، **دراسة قياسية لاثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009/1995)**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص77.

[2] Reformes Economique et integration en economie mondial Lab REDSIEM N0 09 , 2010 ,p14

الفرع الرابع : الفترة من 2001 / 2004

ان استهداف رفع معدلات النمو الاقتصادي من قبل السلطات المعنية عن طريق مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي وتحسن الظروف المناخية وعودة ارتفاع اسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الاخير لسنة 1999 اضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها حجم الانفاق العام ضمن مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2004/2001.

الجدول 9 : معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2004/2001

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الحقيقي	2,7	4,7	6,9	5,2

بيانات الديوان الوطني للاحصاء

نلاحظ من خلال الجدول ان متوسط معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال هذه الفترة بلغ 4,8% وهو اعلى من متوسط النمو المسجل في الفترة السابقة والذي بلغ 3,2%، وهذا يبين ان النمو المحقق قد ساهمت فيه مختلف القطاعات، بفضل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي كان يهدف اساسا الى دعم النمو الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات، وهذا مايظهر واضحا عند مقارنة معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي شهدت تطورا كبيرا 5,0%، 5,2%، 6,2% لسنوات 2001، 2002، 2004 بمعدلات نمو الناتج الحقيقي 2,6%، 4,7%، 5,2% المسجلة في نفس السنوات.

الفرع الخامس : الفترة من 2005 / 2009

شهدت هذه الفترة انطلاق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي التكميلي والبرامج المخصصة لتنمية الجنوب الجزائري والهضاب العليا، التي تهدف الى مواصلة دعم النمو خارج قطاع المحروقات، من خلال مواصلة تنمية البنى التحتية الاساسية في المجتمع، وقد برزت

آثار هذه البرامج بصورة واضحة من خلال ارتفاعات معدل نمو الناتج خارج قطاع المحروقات كماهو موضح في الجدول (10).

الجدول 10 : تطور معدلات النمو الاقتصادي 2009/2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الحقيقي	5,1%	2,0%	3,0%	2,4%	2,1%

بيانات الديوان الوطني للاحصاء

يبرز الجدول (10) ان معدل نمو الناتج الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 حيث بلغ 2,0% عكس ما كان عليه الحال سنة 2005 اذ بلغ 5,1%، ثم عاود الارتفاع سنة 2007 بنسبة 3 % نتيجة تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات، لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تراجع النمو في قطاع المحروقات، ومن هذا المنطلق يمكن القول بان تدهور معدلات النمو في قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في تدهور معدلات نمو الناتج الحقيقي رغم التحسن الذي شهده معدل النموخارج قطاع المحروقات الذي واصل ارتفاعاته لينتقل من نسبة 4,7% سنة 2005 الى 5,6% سنة 2006 ثم الى 6,3% سنة 2007 ليسجل اعلى نسبة له سنة 2009 بـ 10,5% نتيجة ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الاخرى كالفلاحة والصناعة والخدمات والاشغال العمومية والبناء، وهذا راجع الى الاهمية التي اولتها لها الدولة ضمن مخطط البرنامج التكميلي للانعاش الاقتصادي.

الفرع السادس : الفترة من 2017/2010

وهي تمتد من سنة 2010 الى غاية سنة 2017 وافقت هذه المرحلة كل من برنامج توطيد النمو 2014/2010، الذي خصص له مبلغ قدره 21214 مليار دج، اي ما يعادل 286 مليار دولار، وبرنامج المخطط الخماسي للتنمية 2019/2015، الذي يعتبر برنامج استثمارات عمومية، وقد رصدت له الدولة 262 مليار دولار، ونظر اللدعم المالي

الذي وجهته الحكومة لهذه البرامج سجل تحسن طفيف في معدلات النمو في بداية هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة، وقد تراوحت هذه المعدلات بين الارتفاع و الانخفاض اذ سجلت سنة 2010 نسبة 3.63 %، انخفضت سنة 2011 الى 2.89 %، ثم ارتفعت سنة 2012 الى 3.37 %، لتنخفض من جديد الى 2.77 % سنة 2013 وتستقر سنتي 2014 و 2015 عند النسبة 3.7 %، ثم تنخفض الى 3.3 % سنة 2016 وتستمر بالانخفاض سنة 2017 لتسجل 1.6 % وهي نسبة جد منخفضة وهذا يعود الى التراجع القوي لاسعار النفط في الاسواق العالمية.

الجدول 11 : تطور معدلات النمو للفترة 2017/2010

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79	3.76	3.30	1.60

المصدر: بيانات البنك الدولي

المبحث الثاني : واقع البطالة وسياسة التشغيل في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2017/1980

قامت الدولة الجزائرية على مدى تعاقب الحكومات بالعديد من الاجراءات الي استهدفت من ورائها الحد من ظاهرة تفشي البطالة في المجتمع، وذلك بالاهتمام اكتر بسياسات التشغيل التي من خلالها يتم التحكم في آلية تسيير سوق العمل في بنية النظام الاقتصادي للوطن، وقد عرفت هذه الاخيرة اتجاهات مختلفة نختصرها فيما يلي.

المطلب الاول : الاتجاه العام لسياسة التشغيل في الجزائر

قبل الخوض في شرح الاتجاه العام لسياسة التشغيل في الجزائر منذ الاستقلال، نتطرق اولا الى عرض مفهوم سياسة التشغيل في الجزائر واطارها القانوني والتشريعي.

الفرع الاول : سياسة التشغيل في الجزائر

لا يختلف مفهوم سياسة التشغيل في الجزائر عن المفهوم العالمي، حيث تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل على انها مجمل الوسائل المعتمدة من اجل

اعطاء الحق في العمل لكل انسان وكذا تكثيف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج. وهي تشكل مجموعة من الاجراءات النوعية والتي موضوعها سوق العمل و تؤثر هذه الاجراءات علىجهة الطلب والجزء الاخر على جهة العرض، كما يكون التاثير على الجهتين معا [1] .

ولسياسة التشغيل بعدين رئيسيين هما :

- خلق فرص العمل.
- ادارة اسواق العمل واطرافها الفاعلة.

و نظرا لتعقد ظاهرة البطالة وارتباطها بجميع المتغيرات الاقتصادية في الجزائر قامت الحكومة بوضع منظومة من القوانين والمراسيم التنفيذية لضبط سياسة التشغيل وكيفية استهدافها للتخفيف من حدة هذه الظاهرة.

أ ـ الإطار القانوني لسياسة التشغيل

تشعب سياسة التشغيل في الجزائر وتعقيدات اهدافها جعل من الصعب حصر جميع القوانين التي تم وضعها من قبل السلطات السياسية، الا انه يمكن الاقتصار على قانونين هامين :

- جاء القانون رقم 04-19 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموافق ل 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، ليعزز من مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها مؤسسة عمومية ذات تسير خاص يحدد مهامها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم (المادة 70 منه)، و قد أسندت إليها مهمة تنصيب العمال و تشغيلهم، بإستثناء المناطق أو الأماكن التي لا تتوفر فيها الوكالة، حيث رخص هذا القانون إستثناء اللبلديات القيام باستقبال عروض

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم آداء سياسة التشغيل في الجزائر**، للفترة 2011/2000، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 191.

المستخدمين وطلبات عمل مواطنيها والقيام بعمليات التنصيب في حدود اختصاصاتها الإقليمية، و ضمن الشروط التي تحددها الاتفاقية التي تربطها بالوكالة المذكورة (المادة 08 منه)، كما نص في المادة الثالثة : تضمن الدولة صلاحيات التنظيم في ميدان التشغيل لاسيما في[1] :

- المحافظة على التشغيل وترقيته.
- الدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتشغيل.
- المقاييس القانونية و التقنية لتأطير التشغيل ومراقبته.
- أدوات تحليل و تقييم سياسة التشغيل.
- أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل و تطوره.

- القانون رقم 06 –21 الذي يهدف في مادته الاولى الى وضع تدابير تشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن طريق تخفيف الاعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين، و تحديد طبيعة ومختلف اشكال المساعدة.

وبذلك فالحكومة الجزائرية تقوم بتشجيع المستخدمين على إستحداث مناصب شغل للشباب واستقطاب اليد العاملة، وبالمقابل تقدم لهم الدولة تخفيضات أبرزها الاستفادة من تخفيض في حصة صاحب العمل بعنوان الاشتراك في الضمان الاجتماعي عن كل طالب عمل يتم تشغيله، ويستفيد المستخدم من هذا التخفيض مادامت علاقة العمل قائمة وفي حدود 3 سنوات كحد أقصى. وهذا كله من أجل التحفيز و التشجيع على استحداث و خلق مناصب شغل من أجل المساهمة في الحد من ارتفاع معدلات البطالة [2].

ب. الإطار التنظيمي لسياسة التشغيل

هناك ثلاث مراسيم تخص الاطار التنظيمي لسياسة التشغيل وهي :

[1] القانون رقم 04–19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 83 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2004، ص 8، 9.

[2] القانون رقم 06–21 المؤرخفي14 نوفمبر 2006، المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد80، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 2006، ص 5.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فبراير سنة 2006، الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها. وقد كلفت الوكالة من طرف الدولة بعدة مهام في مجال التشغيل اهمها مايلي [1] :

* تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك. وتكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يأتي:

- وضع منظومة اعلامية تسمح بالاطلاع بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.
- القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.
- القيام بكل دراسة وتحقيق لهما صلة باداء مهمتها.
- تطوير ادوات واليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييسها.

* جمع عروض وطلبات العمل ووضعها فيى علاقة فيما بينها، وتكلف بهذه الصفة بما ياتي :

- ضمان استقبال طالبي العمل واعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.
- القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.
- تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التى تقررها الدولة والجماعات المحلية وكل مؤسسة معنية واعلامها بتسيير البرامج وانجازها.
- تطوير مناهج تسيير سوق التشغيل وادوات التدخل على عرض وطلب التشغيل وتقييسها.
- ضمان عمليات التكوين في مجال الاستشارة في التشغيل وتسيير سوق العمل.
- ابرام الاتفاقيات مع الهيئات المعتمدة و البلديات المكلفة بنشطات التنصيب.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخفي 18 فيفري 2006، المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09 الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2006، ص23.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 افريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، والذي يهدف الى تحديد الاطار العام لجهاز المساعدة على الادماج المهني للشباب وتحديد كيفيات تطبيقه، ومن بين اهم اهدافه ماذكر في المادة الثانية منه[1] :
  - تشجيع الادماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين.
  - تشجيع كافة اشكال النشاط والتدابير الاخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين، تشغيل وتوظيف.
- المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 3 يوليو سنة 2014، والذي يحدد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري. حيث يمثل المدير العام للوظيفة والاصلاح الاداري، الموضوع تحت سلطة الوزير الاول، السلطة المركزية لتصور سياسة الحكومة في مجال الوظيفة العمومية و الاصلاح الاداري و تنفيذها. و في هذا الطار يتولى المدير العام للوظيفة العمومية و الاصلاح الاداري المهام الاتية [2] :
  - إقتراح عناصر السياسة الحكومية في مجال الوظيفة العمومية و التدابير الضرورية لتنفيذها.
  - ضمان مطابقة النصوص التي تحكم الموظفين مع المبادئ الأساسية للقانون الأساسي العامل في وظيفة العمومية.
  - تحديد الأطر القانونية المتعلقة بالوظائف العمومية و تنظيم المسار المهني للأعوان العموميين.
  - إقتراح عناصر السياسة الوطنية في ميدان الإصلاح الإداري و ضمان تنسيقها و تنفيذها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 افريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 22 الصادرة بتاريخ 30 افريل 2008.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 03 يونيو 2014 المتعلق بتحديد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية و الاصلاح الاداري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 الصادر بتاريخ 06 يونيو 2014، ص 7.

- دراسة القواعد المتعلقة بعمل و تنظيم إدارات الدولة و الجماعات الإقليمية، و المؤسسات العمومية.

بالاضافة الى العديد من النصوص القانونية التي تستهدف في مضمونها انشاء المؤسسات الصغيرة، والمقاولات، والاجهزة الناشطة في مجال التشغيل.

الفرع الثاني : هيكل سوق العمل في الاقتصاد الوطني

ينقسم سوق العمل في الجزائر الى قسمين رئيسيين كما هو موضح في الشكل (18)

الشكل 18 : هيكل سوق العمل في الجزائر

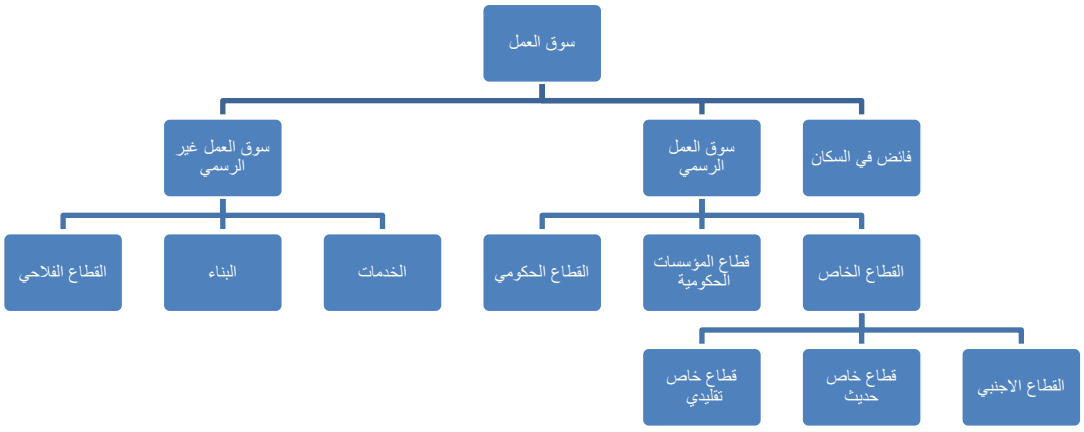

المصدر: بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 197.

أ - سوق العمل الرسمي : هو سوق يتميز بالاستقرار والوظائف فيه اغلبها تابع للحكومة، و يخضع لمجموعة من القوانين الملزمة لإطراف التعاقد الخاصة بالشغل ومن أهمها :

- القطاع الحكومي : ويحتضن كل الأفراد العاملين في القطاع الحكومي والشركات العامة، و يتمتع هؤلاء العمال بنظام التامين الاجتماعي والعمل النقابي، و الاستقرار في مناصب عملهم ويحصلون على دخل ثابت، كما أنهم يستفيدون من التقاعد والتأهيل والترقية حسب ما تنص عليه القوانين. ويتميز هذ القطاع بالتوازن في إتاحة فرص العمل، والرقابة والتحكم من طرف السلطات العمومية المكلفة بالتشغيل.

- قطاع المؤسسات العمومية :

كان للمؤسسات الاقتصادية العمومية دورا كبيرا في استقطاب اليد العاملة الى جانب القطاع الحكومي قبل سنوات الثمانينات، و نظرا للإصلاحات الاقتصادية التي مست هيكل القطاع العام، جعلت المؤسسات العمومية تستغني تدريجياً عن التوظيف و خاصة عند تطبيق مبدأ برنامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية، حيث تم تصفيتها و بيع الكثير من هذه المؤسسات، مما ترتب عن ذلك انخفاض في عدد العاملين بشركات القطاع العام، بفعل التقاعد المسبق و التقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم تعيين عمال جدد [1].

- القطاع الخاص : و يمثل الفئة من العاملين لحسابهم الخاص و كذلك من عمل معهم من أفراد العائلة، وكثيرا ما يتواجد هذا النوع من العمل في الارياف خاصة في مجال الزراعة واحيانا في المدن في المجال الحرفي، و هذه الفئة من العاملين تعتبر من الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع.

ب - سوق العمل غير الرسمي : وهو بمثابة السوق الرئيسي الثاني للعمل، ويتميز بعدم وجود أي تشريع او تنظيم قانوني يضبطه، رغم تزايد حركية العمل فيه، وهو ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الاقتصادية الى الصعود، وقد تطور العمل غير الرسمي في الجزائر بشكل ملفت حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه الى 15.25 % سنة 1993من مجموع الوظائف، والعمل في القطاع الفلاحي ارتفع من نسبة 16.04 % من مجموع الوظائف لسنة 1994 الى نسبة 17.13 % من مجموع الوظائف لسنة 1995.

[1] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** – حالة الجزائر – الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الاردن،ص197.

المطلب الثاني : الاتجاه العام للبطالة خلال الفترة 2017/1980

عرفت ظاهرة البطالة منذ بداية الثمانينات تذبذبا واضحا في معدلاتها في الاقتصاد الجزائري، حيث لم تستقر في اتجاه واحد، بل كانت تتميز احيانا بشدة الارتفاع لاسباب نتعرض اليها في ما يلي :

الفرع الاول : واقع البطالة في الجزائر

عرف النصف الثاني من سنوات الثمانينات، ارتفاع في معدلات ظاهرة البطالة في الجزائر، مرتبطة بذلك بتداعيات الصدمة البترولية العالمية، اين انخفض سعر برميل النفط في الاسواق العالمية الى 10 دولارات، ولان الاقتصاد الجزائري ذا طبيعة ريعية، اى انه يعتمد اساسا على المحروقات بنسبة كبيرة، قامت الحكومة بمواجهة هذه الوضعية الصعبة، بتدابير تقشفية، كالغاء او تاجيل العديد من المشاريع الاستثمارية التي كانت مسطرة ضمن المخطط الخماسي الثاني (1988/1985)، غير ان هذه الاجراءات لم تكن كافية بسبب المناخ الدولي غير الملائم، فضغوط المديونية وشح مصادر الاقتراض الخارجي، مع انخفاض الارادات الوطنية، زاد من حدة ظاهرة البطالة، بسبب زيادة العرض من جهة وانخفاض الطلب على العمالة من جهة ثانية، فارتفعت نسبة البطالة من 9.7% سنة 1985 الى 21.4% سنة 1987، ثم الى 21.8 % سنة 1988 قبل ان تتجاوز عتبة 25 % سنة 1993، ثم استمرت معدلات البطالة في الارتفاع بشكل اكثر حدة خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي (1998/1994)، بسبب التدابير التقشفية التي فرضتها الحكومة ضمن هذا البرنامج، سواء المتعلقة بادارة الطلب الكلي او العرض الكلي، الامر الذي ادى الى آثار سلبية على سوق الشغل وعلى الطلب على العمالة، ومن ثمة زيادة معدلات البطالة، والتي انعكست بصورة مباشرة في زيادة اختلالات سوق العمل، فاصبح بامكان المؤسسات التي تعاني من عسر مالي تسريح العمال بشكل طوعي او اجباري او احالتهم على التقاعد المسبق، حيث تؤكد البيانات الاحصائية المتاحة خلال فترة البرنامج انه تم احالة 264 الف عامل على التقاعد المسبق وتسجيل 50700 حالة تسريح طوعي واكثر من 100 الف حالة بطالة تقنية تضاف الى 519 الف حالة تسريح اجباري بفعل حل وتصفية 985 مؤسسة، منها 633

مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة [1]، ونظرا لزيادة حجم العرض لليد العاملة في سوق الشغل الذي قدر بـ 250 الف سنويا، زيادة الى العدد الكبير من المسرحين فقد ارتفعت نسبة البطالة الى ما يقارب 28.45 % سنة 1999، ولتفادي هذا الارتفاع في معدلات البطالة، اعتمدت الحكومة الجزائرية برامج تنموية، كبرنامج الانعاش الاقتصادي (2004/2001) والذي رصد غلاف مالي هام قدر بـ 7 مليار دولار، خصص منها 16 مليار دينار جزائري للشغل والحماية الاجتماعية، لتفادي الاختلال في سوق الشغل، وكان لهذا البرنامج انعكاسات ايجابية على معدلات البطالة، حيث تراجعت من 27.3 % مع بداية البرنامج سنة 2001 الى مستوى 17.56 % سنة سنة 2004. واستمرت نسبة البطالة في الانخفاض خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي (2009/2005) بفعل المبالغ المالية الضخمة المخصصة للاستثمار والتي بلغت الـ 55 مليار دولار، والتدابير المرافقة لهذا البرنامج لدعم الشغل والحماية الاجتماعية، حيث بلغت نسبة البطالة مع نهايته 10.16 %[2].

وقد واصلت معدلات البطالة في النخفاض مع بداية برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من ابرز اهدافه خلق مناصب شغل تستوعب حجم الطلب على العمل، حيث خصص لهذا الباب وحده مبلغ 360 مليار دينار جزائري، بنسبة 1.67 % من المبلغ الاجمالى للبرنامج، وقد انخفضت معدلات البطالة بداية هذا البرنامج لتصل 9.96 % سنتي 2010 و 2011 وقد استقر معدل البطالة في سنة 2013 عند 1.12 مليون بطال اي بنسبة 9.82% من القوى العاملة مسجلة بذلك انخفاض عن مستواها في السنة الماضية، وخلال سنة 2014 بلغ عدد البطالين 1214000 بطال، مسجلا بذلك معدل بطالة قدره 10.21% مرتفعا عن سنة 2013 وهذا راجع الى الزيادة في عدد خرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، اما في سنة 2015 فقدر عدد البطالين بـ 1.34 مليون، اي ما يعادل 11.21% من القوى العاملة، في ارتفاع بنقطة مئوية عن

[1] عبد الباقي روابح، **البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 37، جوان 2012، ص 260.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر، سنة 2010، ص 165.

السنة الماضية[1].اما في سنة 2016 فقد انخفض معدل البطالة ليصل الى 10.2 % اي مايقارب 1.27 مليون شخص، عن السنوات الماضية ليرتفع من جديد سنة 2017 ويسجل نسبة 12 % من القوى العاملة اي ما يعادل 1.44 مليون عاطل عن العمل رغم النمو الطفيف خارج قطاع المحروقات [2].

الفرع الثاني : تحليل تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني

تعتبر البطالة من اهم المشاكل التي واجهها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وقد سعت الحكومة جاهدة لتخفيض معدلاتها بمختلف الطرق وابرزها الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، والواضح ان الاقتصاد في فترة مابعد الاستقلال مباشرة كان يعاني من البطالة الهيكلية على نطاق واسع، حيث كانت اليد العاملة آنذاك غير مؤهلة ومركزة في الأرياف بنسبة تقارب او تفوق 70 %، ومع تزايد النزوح الريفي نحو المدن تفاقمت ظاهرة البطالة بشكل كبير جدا وهو ما اثر ولمدة طويلة على سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر [3].

وبالنظر الى المعطيات المسجلة بالاقتصاد الجزائري، يمكننا ان نقسم المراحل التي مر بها تطور معدلات البطالة كمايلي :

أ – المرحلة الاولى 1980 / 1989 :

تعتبر هذه الفترة امتدادا للاصلاحات التي بدأت في تطبيقها الحكومة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباعتماد سياسة تنموية شاملة كان هدفها الاساسي خلق مناصب عمل والتخفيف من حدة ارتفاع معدلات البطالة، وقد شهدت هذه الفترة مخططين تنمويين، المخطط الخماسي الاول (1984/1980) تضمن عدة استثمارات واستحوذت المشاريع الصناعية على نسبة 51.59% باعتبارها اهم ضمان للاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات، وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي وقد انعكس حجم هذه المشاريع

[1] تقرير البنك المركزي لسنة 2015.

[2] تقرير البنك المركزي لسنة 2017.

[3] فضيل عبد الكريم،محمد صالي، **النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص131.

الاستثمارية على معطيات الشغل حيث وصل عدد مناصب الشغل المفتوحة الـ 384000 منصب سنة 1985 مما ادى الى انخفاض نسبة البطالة الى معدل 9.7 % لنفس السنة الجدول (11) [1]. ثم قامت الحكومة بتدعيم المخطط الخماسي الاول بمخطط خماسي ثاني يمتد من 1985 الى 1989، الا ان المعطيات المتعلقة بالتشغيل التى رافقت هذا المخطط كانت مختلفة عما جاء في المخططات السابقة وبالتالي كانت النتائج ايضا مختلفة، حيث ان اسعار النفط التي بدأت بالانخفاض منذ عام 85 دفعت بالحكومة الى تخقيض قيمة الصادرات من السلع والخدمات واللجوء الى الاستدانة الخارجية وبالتالي ارتفاع حجم المديونية الى مستويات اعلى. وقد كان لهذا الامر تأتير سلبي على النشاط الاقتصادي عامة وعلى التشغيل والعمالة خاصة، حيث وصل معدل خلق مناصب العمل الى 74000 منصب سنة 86 ثم انخفض الى 64000 منصب سنة 87 ثم 61000 منصب سنة 88 ليبلغ 59000 منصب سنة 89 لترتفع مقابله معدلات البطالة وبنسب عالية [2] .

الجدول رقم 12 : تطور معدل البطالة للفترة 89/84

السنوات		1984	1985	1986	1987	1988	1989
البطالة	%	8.7	9.7	18.4	21.4	21.8	18.1

بيانات البنك الدولي

ب – المرحلة الثانية 2000/1990 :

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شرعت الحكومة الجزائرية في تبني اصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الاثر الكبير على التشغيل، سواء القطاع العام، او القطاع الخاص، فالقطاع العام عرف خلال التسعينات تسريح عدد كبير من العمال بلغ اكثر من 400000 منصب عمل نتيجة برامج التصحيح الهيكلي الذي تبنته الحكومة

[1] عبد الغني داكن، محمد عبد الرحمن بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال 08/70**، مجلة الباحث العدد 10، 2012، ص 179.

[2] سمية بلقاسمي، **اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016، ص 244.

والمفروض من طرف صندوق النقد الدولي، الامر الذي ادى الى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية في كافة الانشطة الاقتصادية، وبالمقابل عرف القطاع الخاص ابتداءا من سنة 1990 انتعاشا كبيرا وساهم في خلق عدد كبير من مناصب العمل نتيجة تطوره السريع [1]. والجدير بالذكر ان جل الوظائف التي تم انشاؤها في القطاع الخاص تتميز بكونها مؤقتة تنتهي بمجرد نهاية المشروع او نهاية العقود محددة المدة، وهذا يمثل حلا ظرفيا لازمة البطالة، تعود من بعدها معدلات البطالة للارتفاع من جديد. وكما هو موضح في الجدول (12) تميزت هذه الفترة بمعدلات مرتفعة للبطالة، حيث انتقل معدل البطالة من 19.8 % سنة 1990 الى 28.62 % سنة 1996، نتيجة انخفاض مستوى الاستثمارات العمومية وتراجع دور الدولة في وظائف جديدة لاستيعاب جزءا من العاطلين والداخلين الجدد لسوق العمل. والملاحظ انه منذ انطلاق برنامج التعديل الهيكلي لم تتراجع معدلات البطالة، بل واصلت الارتفاع لتسجل اعلى نسبة لها خالال الفترة بمعدل 29.77% سنة 2000. وصرحت وزارة العمل في ماي 1998 انه تم فقد مناصب عمل قدر عددها بحوالي 637188 منصب، اضف الى ذلك ان الاقتصاد الوطني لم يكن قادرا على خلق ربع الطلب الاضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في 40 الف منصب شغل خلال 1994 و1997 ثم واصل هذا الرقم التدهور ليصل الى 27 الف منصب جديد سنويا فقط، اما فيما يخص العرض فانه تراوح بين 200 الف الى 300 الف عرض جديد كل سنة.

الجدول رقم 13 : تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000/1990)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدل البطالة	19.8	20.6	24.38	26.23	27.84	31.84	28.62	325.4	26.92	28.45	29.77

المصدر : بيانات البنك الدولي

[1] شكوري محمد، شبي عبد الرحيم، **البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية واقتصادية**، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس، ص 12

ج – المرحلة الثالثة (2009/2001) :

تزامنت هذه الفترة مع اطلاق الحكومة لبرنامجي الانعاش الاقتصادي 2001– 2004 و البرنامج التكميلي لدع النمو 2005– 2009، حيث ساهم البرنامج الاول بامتصاص البطالة وسمح بانشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بنسبة 96% من اجمالي المؤسسات البالغ 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004.والملاحظ ان عدد المناصب التي جاء بها برنامج الانعاش الاقتصادي كان اكبر من عدد المناصب المتوقعة، وبالتالي حقق هذا البرنامج اهدافه في مجال التشغيل بصفة تامة، رغم ما يقابل هذه المناصب من زوال كونها ناتجة عن السياسة الانفاقية التوسعية المتخذة من اجل تحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي بقاؤها مرهون باستمرار الانفاق على تلك القطاعات[1]. اما البرنامج الثاني (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009) فقد استهدفت من خلاله الحكومة تدعيم النمو ورصدت له مبلغا ماليا قدر بـ 4200 مليار دج ليتمكن من استحداث 2 مليون منصب عمل بمختلف انواعه لامتصاص العرض الزائد في القوة العاملة. وبالفعل فمن خلال تتبع معدلات البطالة المسجلة خلال سنوات هذه الفترة الجدول (13) نجد انها انخفضت بصفة مستمرة ومطردة بداية من سنة 2001 اين كانت عند المعدل 27.3% لتصل الى ادنى مستوياتها 10.2% سنة 2009، وهذا راجع ايضا الى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء والاشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة.

الجدول 14 : تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001 – 2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: بيانات البنك الدولي

[1] سليم عقون، **قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص تقنيات كمية ن جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص 69.

د – المرحلة الرابعة (2010 – 2017) :

وافقت هذه المرحلة بداية برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من ابرز اهدافه خلق مناصب شغل تستوعب حجم الطلب على العمل من قبل الفئة النشطة بالمجتمع الجزائري، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار دج، بنسبة 1.67 % من المبلغ الاجمالي للبرنامج، من خلال دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، واستحداث مؤسسات ونشطات مصغرة. وانطلاقا من بداية هذه المرحلة فقد انخفض عدد العاطلين عن العمل الى1076000، اي بمعدل 9.96 %، كماهو موضح في الجدول (14) ثم استمر معدل البطالة على حاله سنة 2011 اي بنسبة 9.96% ، وفي سنة 2012 ارتفع عدد العاطلين على العمل لترتفع نسبة البطالة فيه الى 10.97 %، وقد استقرت البطالة في سنة 2013 عند 1.12 مليون بطال اي بنسبة 9.82% من القوى العاملة مسجلة بذلك انخفاض عن مستواها في السنة الماضية [1]. وخلال سنة 2014 بلغ عدد البطالين 1214000 بطال، مسجلا بذلك معدل بطالة قدره 10.21% مرتفعا عن سنة 2013 وهذا راجع الى الزيادة في عدد خرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، اما في سنة 2015 فقدر عدد البطالين بـ 1.34 مليون، اي ما يعادل 11.21% من القوى العاملة، في ارتفاع بنقطة مئوية عن السنة الماضية[2]. اما في سنة 2016 فقد انخفض معدل البطالة ليصل الى 10.2 % اي مايقارب 1.27 مليون شخص، عن السنوات الماضية[3] ليرتفع من جديد سنة 2017 ويسجل نسبة 12 % من القوى العاملة اي مايعادل 1.44 مليون عاطل عن العمل رغم النمو الطفيف خارج قطاع المحروقات [4].

[1] تقرير البنك المركزي لسنة 2013

[2] تقرير البنك المركزي لسنة 2015

[3] تقرير البك المركزي لسنة 2016

[4] تقرير البنك المركزي لسنة 2017

الجدول15 : تطور معدلات البطالة في الجزائر (2010 – 2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21	10.2	12.0

المصدر : بيانات البنك الدولي

المطلب الثالث : تطور برامج واجهزة التشغيل المستهدفة للقضاء على البطالة

إن استفحال ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف التسعينات أدى بالحكومة الجزائرية الى التدخل عن طريق انشاء هيئات واجهزة لدعم التشغيل في الجزائر، كان هدفها الرئيسي إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال منح نشاط منظم للشخص العاطل عن العمل، يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا في ظل الأجهزة و البرامج التالية :

الفرع الاول : الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

تعد هذه الوكالة من اقدم الهيئات العمومية للتشغيل، احيث تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 1990/9/8 [1]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، مهمتها الاساسية تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، لتقريب طالبي العمل باصحاب العمل، كما تقوم الوكالة بتنظيم وتطوير وضعية سوق الشغل من خلال :

- وضع نظام للمعلومات يساعد على تقديم المعلومات الدقيقة
- استقبال طلبات التشغيل وتوجيه طالبي الشغل واعلامهم
- التقريب بين طالبي العمل واصحاب العمل

الفرع الثاني : جهاز المساعدة على الادماج المهنيDAIP

تم اعتمادهذا الجهاز كاداة لتكريس المخطط الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة في شقه المتعلق بدعم العمل المأجور، وتزامن انشاؤه مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، هو جهاز موجه لطالبي العمل المبتدئين، تتكفل بهم الدولة ماليا يتم تسيير جهاز المساعدة على

[1] مرسوم تنفيذي رقم 259/90 مؤرخ في 1990/9/8 يحدد ويتمم الامر رقم 71-42 المؤرخ في 1971/06/17 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة، الجريدة الرسمية العدد 39 الصادر بتاريخ 1990/9/12

الادماج المهني من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديرية الولائية للتشغيل[1]، وتهدف الى:

- ادماج شباب طالبي الشغل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشغل، لا سيما عبر برامج تكوين–تشغيل و توظيف.
- تشجيع الادماج المهني للشباب.
- محاربة البطالة بمنهجية اقتصادية.
- تحسين معارف و مؤهلات يد العاملة خلال فترة الادماج، خاصة ما يتعلق بالمهن التي تعاني عجزا في سوق الشغل.
- تكييف فروع التكوين و التخصصات المطلوبة في سوف الشغل.
- تشجيع تشغيل الشباب عن طريق برامج تكوين–تشغيل و توظيف.

وهو يتكون من ثلاث عقود:

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين CID
- عقد الإدماج المهني بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني CIP
- عقد تكوين إدماج بالنسبة للشباب بدون تكوين و لا تأهيل CIF

ومن اهم ميزات هذا االعقد نذكر:

- إمكانية إدماج طالبي العمل المبتدئين على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة و المؤسسات و الإدارات العمومية.
- إمكانية التكوين في صيغتين عقد تكوين–تشغيل CFE و المنحة التشجيعية للبحث عن التكوين PERF.

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل www.anem.dz

- الاستفادة من منح تشجيعية بعد الادماج.
- الاستفادة من التغطية الاجتماعية للمدمجين.
- إمكانية الاستفادة من التنصيبات في إطار عقد المدعم أو الكلاسيكي.
- منح شهادة للمستفيدين من عقد تكون– ادماج CFI من طرف المستخدم عقب انتهاء فترة ادماجهم.

ويسير جهاز المساعدة على الادماج المهني من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديريات الولائية للتشغيل، وتبرم العقود بين المديرية الولائية للتشغيل و الهيئة المستخدمة والشخص المستفيد من الادماج، وتمتد مدة العقد حسب الجهة المتعاقدة على النحو التالي :

- القطاع الاداري مدة العقد 3 سنوات قابلة للتجديد.
- المؤسسات الاقتصادية مدة العقد 1 سنة قابلة للتجديد.
- الحرفيين ومؤسسات الانتاج مدة العقد1 سنة غير قابلة للتجديد.
- ورشات ذات المنفعة العامة مدة العقد 6 اشهر قابلة للتجديد لمدة اقصاها سنة.

ولقد ساهم هذا الجهاز كما يبدو من خلال الجدول (15) في خلق مناصب شغل و امتصاص نسبة من البطالة حيث بلغت نسبة مساهمته في التشغيل الكلي لسنتي 2010 و 2011 على التوالي النسبتين 2.81 % و6.88 %.

الجدول 16 : الوظائف التي تم خلقها في اطار جهاز المساعدة على الادماج المهني

DAIP	2010	2011
CID	99696	269746
CIP	85220	226284
CFI	88225	164780
المجموع	**273141**	**660810**
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي (%)	2.81	6.88

.المصدر : دحمان محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 221

الفرع الثالث : وكالة التنمية الاجتماعية ADS

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية، انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 1996/07/29، والذي حدد قانونها الاساسي لمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي كأحد اهدافها الرئيسية، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزارة التضامن الوطني بعدما كانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل عند نشأتها، حسب المرسوم الرئاسي رقم 08/09 المؤرخ في 27 جانفي 2008، وتشرف هذه الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجه للافراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية في شكل مشاريع تنموية [1]، من اهمها :

- **برنامج عقود ماقبل التشغيل CPE** : وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/402 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب. و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز. و يقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية. و يخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة، و الحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) و الباحثين عن منصب شغل لأول مرة [2]، و يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض و تسهيل إدماج الحاصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها لهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل ممثلة في المؤسسات العمومية االخاصة، يتم توظيف االمترشحين المختارينُ لمدة 12 شهر قابلة للتجديد مرة واحدة، أين يتقاضون مبلغا قدره 8.000 دج شهريا بالنسبة للجامعيين و 6000 دج بالنسبة للتقنيين السامين، حيث يعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الاطراف بين المستخدم و المترشح و المدير الولائي للتشغيل، الذي يعمل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية

[1] عبد الرزاق جباري، **اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص 145.

[2] دحمان محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 223

بصفتها الهيئة المسيرة للبرنامج، أين يكلف هذا الأخير بالبحث عن عروض التشغيل لدى المستخدمين العموميين والخواص، و تكلف الوكالات المحلية التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل بتسجيل الطلبات و إبلاغها للمدير الولائي للتشغيل [1].

ونلاحظ من خلال الجدول (16) الانخفاض المستمر في عدد المناصب بدءا من سنة 2008 الى غاية 2010 و يرجع ذلك الى تأثير الاجهزة الاخرى كونها اكثر مساعدة واكثر سهولة و اكثر شمولية.

الجدول 17 : تطور عدد مناصب العمل المستحدثة في اطار برنامج CPE

السنة	2008	2009	2010	المجموع
عدد المناصب	55977	22540	14388	92905

المصدر: CN.E.S.Rapportenational sur le développements humain, Algérie 2009-2010,p90

- **برنامج مناصب الشغل المأجورة بمبادرة محلية ESIL :** يهدف هذا البرنامج الى تشغيل الشباب عارضي العمل دون مؤهلات او بمؤهلات بسيطة والذين تتراوح اعمارهم بين 18 و 35 سنة في مناصب عمل مؤقتة يتم استحداثها في اطار الورشات ذات المنفعة العامة التي تبادر بها الجماعات المحلية، و يتم تمويلها من طرف ميزانية الدولة. و يتم تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، كانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا. و تتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، و يسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية و مديريات النشاط الاجتماعي [2].

[1] عبد الرزاق جباري، مرجع سابق، ص 147.

[2] دحمان محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 224.

الجدول 18 : عدد مناصب العمل المستحدثة في اطار برنامج ESIL

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد الوظائف	79000	72500	89000	70500	72500	72500	62581
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
عدد الوظائف	104408	126266	131516	130976	62161	173023	

المصدر : دحمان محمدادريوش، مرجع سابق، ص224

- **برنامج الاشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP HUMO** : أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، و يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و الذين لا يتوفرون على تأهيل خاص، و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، كما يهدف إلى إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشات القاعدية المحلية، قد بلغت حصيلة هذا البرنامج سنة 2010 خلق 10855 منصب عمل.

و يمكننا الإطلاع على حصيلة برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف Tup–Humo من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة بين السنة 2006 و2009 من خلال الجدول الآتي :

الجدول19 : تطور عدد مناصب العمل و المخصصات المالية في اطار برنامج Tup–Humo

السنة	مناصب العمل المستحدثة	الغلاف المالي
2006	19936	5286050000.00
2007	19131	6029580000.00
2008	12973	4049820000.00
2009	15964	5071130000.00

المصدر: Gouvernement Algérien , ALGERIE 2eme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement , septembre 2010, P36

- **برنامج منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG :**

تم انطلاقه في نهاية سنة 1994، و تقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسييره مند سنة 1997 ، و يهدف الى الإدماج الاجتماعي للفئات المعوزة و القادرة على العمل. و يدخل ضمن سياسة التشغيل العامة و في إطار سياسة الدولة لمحاربة الفقر، و تظهر اهميته من خلال عدد مناصب العمل والمخصصات المالية المعدة له من طرف الحكومة، لذا نجده يتميز بارتفاع عدد المستفيدين منه، ويمكن الاطلاع على نتائج هذا البرنامج خلال الفترة 2009/2006 من الجدول (19).

الجدول20 : تطور مناصب العمل و المخصصات المالية في اطار برنامج IAIG

السنة	مناصب العمل المستحدثة	الغلاف المالي
2006	217590	9583040000.00
2007	252980	11584600000.00
2008	262655	11989300000.00
2009	267601	11115220000.00

المصدر ; Gouvernement Algérien , ALGERIE 2eme Rapport National sur les objectifs du millénairepour le développement , septembre 2010, P33

الفرع الرابع : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تمارس عملها تحت اشراف المجلس الوطني للاستثمار، وهي تتكون من مجموعة من الادارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثمراتهم، حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثمة اتخاذ القرارات بشانها سواء بالقبول او بالرفض، الى ان تم تعديل هذا المرسوم، باصدار امر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، وذلك بانشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[1]. وهي تتكون من مديريتين مديرية الاستثمارات الاجنبية ومديرية اتفاقات الاستثمار، وتقوم بالمهام

[1] دحمان محمد دريوش، مرجع سابق، ص225

الموكلة لها استنادا للامر 06/08 المؤرخ في 15جويلية 2006 المعدل للامر 01/03 والمتمثلة في [1]:

- تحديد فرص الاستثمار من خلال توفير المعطيات الضرورية حول مناخ الاستثمار و فرص العمل و الشراكة، و جعلها في متناول المستثمرين.
- المساعدة على توجيه المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التشريع المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- رصد العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.

و تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها و المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، و الذي يؤدي الى إحداث مناصب شغل و بالتالي التخفيف من حدة البطالة و قد بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الانتاجي منذ إنشاءها سنة 2001 ما يقارب 6.616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل.

الفرع الخامس : الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغرANGEM :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 [2]، و وضع تتحت وصاية وزارة التشغيل لتنقل الوصاية بعدها إلى وزارة التضامن الاجتماعي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10/08 المؤرخ في 27 جانفي 2008، واستهدفت تشجيع العمل الذاتي والمنزلي خاصة لدى فئة الاناث للتخفيف من حدة البطالة والفقر، وذلك عن طريق تدعيم اصحاب المبادرات الشخصية

[1] ساعد ين فرحات، وداد عباس، **فعالية سياسة التشغيل في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004/2001، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013، ص 13.

[2] طويطي مصطفى و لعرج مجاهد نسيمة، "**آليات إنعاش تشغيل الشباب في الجزائر** دارسة و صفية للوضعية الراهنة، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول : سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي 2014/2001، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، ص 15.

من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وتتمثل مهامها الاساسية في :

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما.
- مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين بالمساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة المنجزة و احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة.

و انطلق نشاط الوكالة الفعلي في منتصف سنة 2005ومنحت الوكالة العديد من القروض المصغرة بانواعها المختلفة عبر كامل الترلب الوطني، وقد وصل العدد الاجمالي للسلف الممنوحة بدون فوائد خلال الفترة 2019/2005 الى 889928 قرض موزعة حسب الجدول 21 :

الجدول21 : حصيلة القروض بدون فوائد موزعة حسب قطاع النشاط و حسب جنس المستفيد

حسب قطاع النشاط			حسب جنس المستفيد		
	عدد القروض	النسبة %		عدد القروض	النسبة %
الفلاحة	122130	13.72	نساء	564059	63.38
الصناعة الصغيرة	350797	39.42	رجال	325869	36.62
البناء والاشغال العمومية	76905	8.64			
الخدمات	178598	20.06			
الصناعات التقليدية	156583	17.60			
تجارة	4069	0.46			
الصيد البحري	846	0.10			
المجموع	889928	100	المجموع	889928	100

المصدر : معطيات مجمعة من الموقع :www.angem.Dz

اضافة الى هذا قامت بتوزيع سلف ممنوحة بدون فوائد حسب الغرض الذي منحت لاجله على الوجه التالي :

- عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الاولية قدر بـ : 804609.

- عدد السلف بدون فوائد لانشاء مشروع قدر بـ : 85319.

ومن خلال الاحصائيات المبينة في الجدول 21 حول حصيلة السلف الممنوحة يمكن ان نستخلص :

- اكبر حصيلة من السلف الممنوحة بدون فوائد كانت من نصيب النساء بنسبة 63.38 %.
- احتل قطاع الصناعات الصغيرة الافضلية بنسبة 39.42 % ثم قطاع الخدمات، ثم الصناعات التقليدية، ثم قطاع الفلاحة بنسب اقل.
- اعطيت الاولوية في منح القروض لشراء المواد الاولية على حساب غرض انشاء مشروع، حيث كان نصيبها يفوق الـ 90 % (804609 سلفة من اصل 889928 سلفة).

و قد كان توزيع المستفيدين من السلف بدون فوائد حسب الشريحة العمرية خلال الفترة 20019/2005 يظهر تغلب الفئات العمرية الصغيرة من سن 18 الى 39 سنة كماهو مبين في الشكل 19.

الشكل19: توزيع المستفيدين من السلف حسب الشريحة العمرية

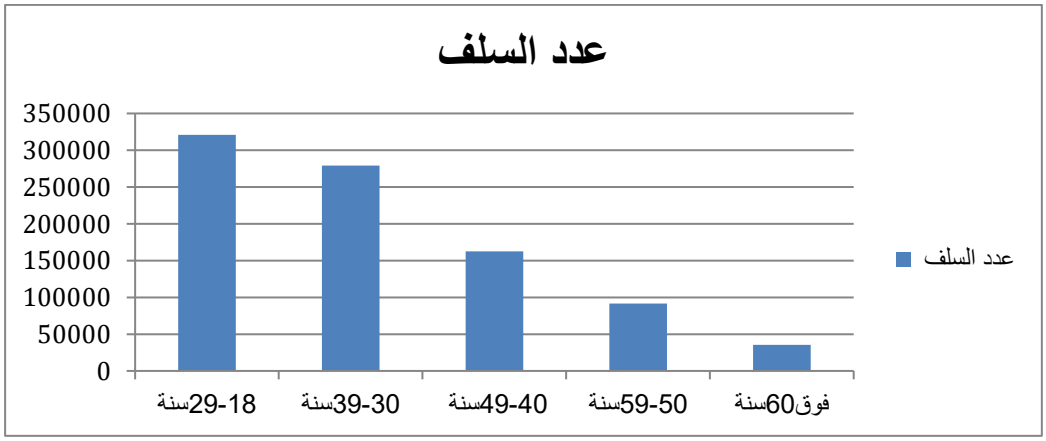

المصدر : معطيات مجمعة من الموقع www.angem.Dz

من التمثيل البياني يمكن ان نستخلص : النسبة الاكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد كانت من نصيب الشباب من الشريحة العمرية 18 – 29 سنة، حيث بلغت 36.07 % من العدد الاجمالي للسلف الممنوحة وهو مايتماشى مع سياسة القرض المصغر الموجه خصيصا الى فئة الشباب البطال.

الفرع السادس : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 188/94، المؤرخ في 06 جوان 1994، و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين علي البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي[1]. ويتكفل الصندوق الوطني للتامين على البطالة بخلق آلية الانشطة الممارسة المرقيين الذين تتراوح اعمارهم بين 35 و50 سنة، ويمكن تلخيص اهم اجراءات الصندوق فيمايلي [2] :

- الاجراءات غير الفعالة : وتضم هذه الاجراءات دفع تعويض التامين من البطالة ومراقبة المنظمين على الصندوق لمدة قدرها 23 شهر.
- الاجراءات الفعالة : وتضم هذه الاجراءات نشاطات للمساعدة والدعم للرجوع الى العمل، ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مركز البحث عن العمل ومركز دعم العمل الحر، والذي انطلق نشاطه سنة 1998.

ويقدم الصندوق مساعدات مالية على شكل قروض هبة من 28 – 29 % من التكلفة الاجمالية للمشروع، تصحبها تخفيضات في الفوائد البنكية. ويساعد الصندوق ايضا في الاستفادة من التمويل البنكي بنسبة 70% من التكلفة الاجمالية للمشروع من خلال اجراء بسيط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، من خلال

[1] www.cnac.dz

[2] دحمان محمد دريوش، مرجع سابق، ص 227

صندوق الضمان المشترك اخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30الى 50 سنة [1].

الفرع السابع : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،هي هيئة عمومية،أنشئت في عام 1996, بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/69 والمؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 231/98 المؤرخ في 13 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003. وهي جهازموجه للشباب العاطل عن العمل، و البالغ من العمر من (19-35 سنة) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات ومشاريع استثمارية [2].

و بالتالي فهي تأخذ على عاتقها استقبال و توجيه و تكوين الشباب ذوي المشاريع و مساعدتهم في مجال إعداد دراسة مشاريعهم. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد الشباب المقاول من مرافقة عند مثولهم أمام لجنة الانتقاء و الاعتماد و تمويل المشاريع التي يرأسها مدير الفرع. كما تقوم ملحقات الفروع بالتكفل بمرافقة الشباب ذوي المشاريع خلال مراحل الاستقبال و التوجيه و إعداد ملفاتهم وكذا القيام بعمليات تحصيل قروضب دون فوائد لدى المؤسسات المصغرة التابعة لمحل اختصاصها [3].

ولقد استحدثت الوكالة عددا من عقود التشغيل بلغ 878264 عقد، منذ انشائها الى غاية نهاية 2016، وهي موزعة على السنوات كماهو موضح في الجدول (22).

---

[1] www.mdipi.gov.dz

[2] www.mdipi.gov.dz

[3] ليندة كحل الراس، **سياسة التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2010/2000**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص81.

الجدول22 : عقود العمل المستحدثة من طرف ANSEJ الى غاية نهاية 2016

الفترة	عدد العقود	النسبة %
منذ الانشاء الى غاية 2010/12/31	392670	44.71
2011	92682	10.55
2012	129203	14.71
2013	96233	10.96
2014	93140	10.61
2015	51570	5.87
2016	22766	2.59
منذ الانشاء الى غاية 2016/12/31	878264	100

المصدر : http://www.ansej.org.dz

نلاحظ من الجدول اعلاه ان مجموع عدد الوظائف التي تم انشاؤها عند بدء المشروعات التي تمولها منذ البداية بلغ حوالى 878264 وظيفة، بالنسبة للفترة مابين 2014 و 2016 تم انشاء 167476 وظيفة من خلال المشاريع الممولة، مايقدر بـ 20% من اجمالي الوظائف التي انشاتها الوكالة منذ انشائها.

الجدول23 : توزيع البرامج المالية حسب القطاعات

القطاع/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والصيد	3086	6705	8225	10487	6862	3479
%	9	10	19	26	29	31
الصناعة التقليدية	3559	5438	4900	4255	2170	320
%	8	8	11	10	9	3
البناء والاشغال العمومية	3672	4375	4347	5106	3838	1672
%	9	7	10	12	16	15
الصناعة والصيانة	2118	3301	3333	6614	4913	2720
%	5	5	8	16	21	24
اعمال حرة	569	826	1042	1450	1205	716
%	1	1	2	4	5	6
خدمات	29228	45167	21192	12944	4688	2355
%	68	69	49	32	20	21
الاجمالي	42832	65812	43039	40856	23676	11262

المصدر : http://www.ansej.org.dz

تؤيد النتائج المعروضة في الجدول اعلاه التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية من خلال الانشطة و المشاريع التي يتم تمويلها من الاجهزة الحكومية حيث نلاحظ :

- ارتفاع حصة الزراعة من 26% في عام 2014 الى 29% في عام 2015 والى 31% في عام 2016.
- ارتفاع حصة البناء والاشغال العمومية من 12 % في عام 2014 الى 16 % عام 2015 ثم الى 15 % عام 2016.
- ارتفاع حصة الصناعة والصيانة من 16 % سنة 2014 الى 21 % سنة 2015 ثم الى 24 % سنة 2016.
- ارتفاع حصة المهن الحرة من 4% عام 2014 الى 5 % عام 2015 ثم الى 6 % عام 2016.

اما في قطاع الخدمات فعرف معدل التمويل انخفاضا حادا حيث انحدر من 32 % سنة 2014 الى 21 % سنة 2016، رغم استحواذه على اعلى نسبة من البرامج المالية منذ نشاة الوكالة الى غاية نهاية سنة 2016. الشكل (20).

الشكل 20 : عدد الوظائف المستحدثة حسب القطاعات من طرف ANSEJ منذ نشاته الى نهاية سنة 2016

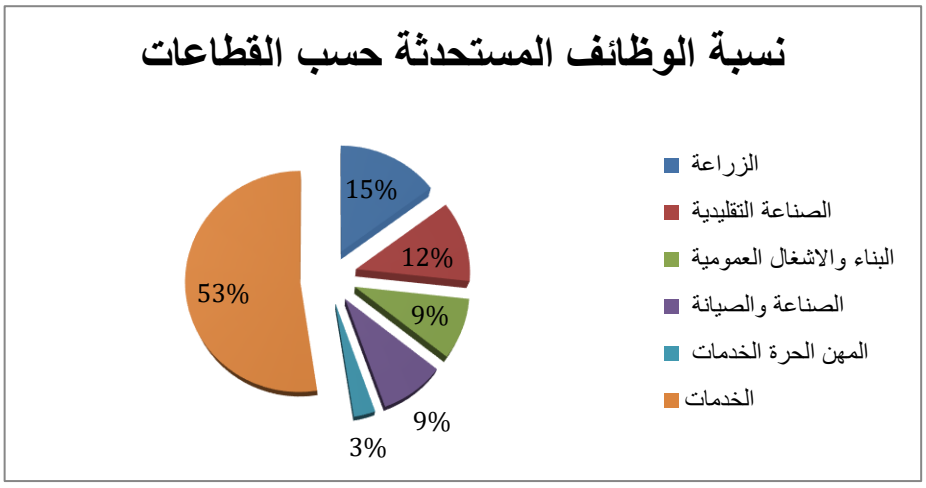

المصدر : http://www.ansej.org.dz

وكحصيلة شاملة لمجموع البرامج و الاجهزة التي وضعتها الحكومة في اطار محاربة البطالة والتخفيض من معدلاتها في الاقتصاد الوطني، نقوم بادراج الجدول (24) الذي يشمل ويبرز جميع خصائص مختلف هذه الاجهزة و مميزاتها.

الجدول24 : خصائص مختلف الاجهزة و البرامج للحد من تفاقم البطالة

الاجهزة	الوصاية	المهمة	فئات الافراد المعنية	النصوص
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM والتي انشئت سنة 1990	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	تنظيم سوق العمل ووضع برامج خاصة بالتشغيل	جميع الافراد الذين يعرضون خدمات عملهم	DAIP : 1-CID 2-CIP 3-CFI
وكالة التنمية الاجتماعية ADS	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي + محافضة من الحكومة	مساعدة الفئات المحرومة ترقية وتطوير التشغيل	الفئات المسنة (60 سنة فاكثر وبدون دخل) الافراد النشطين وبدون دخل، الطلبة الجامعيين والذين يبحثون عن العمل ولاول مرة	الشبكة الاجتماعية AFS,IAIG التنمية الجماعية التساهمية : القرض المصغر برنامج TUPHIMO: الجزائر البيضاء برنامج عقود ماقبل التشغيل CPE : مناصب الشغل المؤسسة ذات المبادرة المحلية ESIL الشبكة الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية
ANSEJ انشئت سنة 1996	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي + محافظة من الحكومة	المساعدة على خلق نشاطات في صالح الشباب العاطلين عن العمل	طالب العمل ضمن فئة السن 19-35 سنة مع امكانية التمديد حتى سن 40 سنة	مؤسسات مصغرة لا تتجاوز تكاليف إنشاءها 10 ملايين دينار
CNAC انشئت سنة 1994	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	المساعدة على اعادة تسجيل العاطلين عن العمل للتامين عن البطالة	الافراد العاطلين بين 35 و50 سنة والمسجلين خلال ستة اشهر على الاقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل	- مراكز البحث عن العمل - الاعادة الى الوضعية السابقة - التمويل لخلق النشاطات
ANGEM انشئت سنة 2004	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	تسيير القرض المصغر	الشباب، المراة التي تمارس العمل المنزلي، الحرف الصغيرة	قرض مصغر تتغير قيمته
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	تستقبل وتنصح وترافق المستثمرين	المستثمرين المحليين والاجانب	- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع سواء في حالات الانشاء او التوسيع - تخفيض الرسوم الجمروكية الى 5% في حالة اقتناء التجهيزات المستوردة من الخارج

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	اعادة بناء المجال الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية واستصلاح الاراضي الفلاحية	المستثمرين المحليين في القطاع الفلاحي	تقديم الدعم المالي وكذا القروض للفلاح عن طريق الهيئات المالية النتخصصة
صندوق الزكاة	وزارة الشؤون الدينية والاوقاف	تفعيل سياسة التكافل الاجتماعي من خلال استراتجية الصندوق والتي تقوم على الفكرة (لا تعيه ليبقي فقيرا انما ليصبح مزكيا)	ذوي الاحتياجات الخاصة القادرين على ممارسة نشاط ما، الاسر الفقيرة وكذا المنتجة، اصحاب الحرف، النتخرجون من الجامعات ومراكز التكوين المهني	تقديم مبالغ مالية للفقراء المسجلين لدى الصندوق، وجزء من حصيلة الزكاة يخصصه الصندوق للقادرين على العمل (القرض الحسن)

المصدر : محمد دحمان دريوش، مرجع سابق، ص 219.

المطلب الرابع : تقييم اجهزة وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر

بالرغم من اعتماد الحكومة الجزائرية خلال السنوات الاخيرة على مجموعة من الاطر التنظيمية والهيكلية، التي ساهمت الى حد ما في تحقيق بعض اهداف سياسة التشغيل، وذلك بتوفير مجموعة من الآليات والمخططات العلمية، كالاجهزة والبرامج التي أنشئت بغرض ادماج البطالين في سوق الشغل، للحد من ارتفاع معدلات البطالة، حيث كان له اثرا ايجابيا في انخفاض معدلات البطالة في السنوات الاخيرة فقد وصلت الى نسبة 9.8% سنة 2013 بعدما عرفت ارتفاعات كبيرة خاصة في سنة 2000 اين سجلت نسبة 29.7%، الا انه لا تزال معدلات البطالة مرتفعة بشكل واضح اذا ما قورنت بمعدلاتها العالمية.

و قد اعتمدت سياسات التشغيل في الجزائر على توفير فرص العمل من خلال برامج الأشغال العامة و إعانات الأجور و استهدفت هذه البرامج كلا من الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن و ظائف، و شرائح أخرى من السكان البالغين الذين يعانون من الإقصاء الاجتماعي، و مع ذلك فإن هذه السياسات تنطوي على ثلاثة عيوب رئيسة جعلت تاثيرها ضعيفا في سوق العمل وهي : التكلفة العالية، و التغطية المنخفضة، و

التأثير المحدود، كما أن معظم الوظائف التي أنشئت في إطار برامج الأشغال العامة مؤقتة، و في مهن متدنية الأجر، ينظر إليها على انها خطط مساعدة اجتماعية و لا تعالج القضايا البنيوية للبطالة حيث تشير الإحصائيات أن 32.9 % أي ما يقارب 3203000 من مناصب الشغل غير دائمة و هشة يمكن أن تساهم في تضاعف حجم البطالة في أي وقت، لذلك ينبغي إعادة النظر في هذه السياسات لتحسين كفاءتها وتوسيعها لتشمل اكثر الشرائح هشاشة من العاطلين عن العمل، وجعلها اكثر فعالية للحد من ظاهرة البطالة [1].

المبحث الثالث : تحليل اثر النمو الاقتصادي على البطالة خلال الفترة 2017/1980

من خلال معطيات الجدول (25) الذي يمثل تطور معدلات كل من النمو الاقتصادي و البطالة خلال الفترة المقترحة للدراسة، يمكن تقسيم هذه الفترة الى اربع مراحل :

[1] مولاي لخضر عبالرزاق، **تقييم اداء سياسات الشغل في الجزائر 200-2011**، مجلة الباحث عدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 199.

الجدول25 : تطور معدلات النمو الاقتصادي و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017/1980 الوحدة %

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
م/النمو	0.79	3.0	6.4	5.4	5.6	3.7	0.4	- 0.7	- 1.0	4.4
م/البطالة	15.8	15.4	16.3	13.1	8.7	9.7	18.4	21.4	21.8	18.1
	1990	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
م/ النمو	0.8	- 1.2	1.8	- 2.1	- 0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
م/البطالة	19.8	20.6	24.38	26.23	27.74	31.84	28.62	25.43	26.92	28.45
	2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
م/النمو	3.82	3.01	5.61	7.20	4.30	5.91	1.68	3.37	2.36	2.40
م/البطالة	29.77	27.30	25.90	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79	11.33	10.16
	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
م/النمو	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79	3.76	3.30	1.60	/	/
م/البطالة	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21	10.20	12.00	/	/

المصدر بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للاحصاء ONS

المطلب الاول : المرحلة الاولى 1989/198

تمتد هذه المرحلة من 1980 الى 1989 وهي توافق نهاية مرحلة التخطيط المركز، التي شهدت علاقة عكسية بين النمو والبطالة حيث الارتفاع المستمر للناتج المحلي صاحبه انخفاض مهم في معدلات البطالة، وبداية مرحلة الاصلاحات الاقتصادية، التي عرفت تذبذبا ونوعا من عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي حيث نلاحظ من الجدول (25) والشكل (21) ارتفاعا ملحوظا خلال النصف الاول من هذه الفترة وصل ذروته سنة 1982 بمعدل 6.4% ، اما في النصف الثاني فقد سجل تراجعا كبيرا لهذه المعدلات وبقيم سالبة خاصة في سنتي 1987 و 1988، وقد يرجع السبب الرئيسي لذلك، للازمة النفطية سنة 1986 وانهيار اسعار البترول في السوق العالمية.

اما عن وضعية اتجاه معدلات البطالة خلال هذه الفترة، فقد عرفت انخفاضا في بداية الفترة الشكل (21) نتيجة الزيادة في حجم العمالةبفضل النسب العالية للاستثمارات

القومية والظروف الجد ملائمة التي كانت تميز امكانية تمويل النشطات الاقتصادية، وقد انخفض معدل البطالة الى حده الاقصى سنة 1984 بمعدل 8.7 %.

اما في النصف الثاني من هذه الفترة فعرف ارتفاعا مطردا من سنة 1986 الى سنة 1989. وبالتالي فالملاحظ انه في الوقت الذي يزيد فيه معدل النمو الاقتصادي ينخفض معدل البطالة، اي كما يبينه الشكل (21) كلاهما لا يتبعان نفس الاتجاه في معضم الاحيان، بمعنى انه كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي قابلها انخفاض في معدلات البطالة وكلما انخفضت معدلات النمو الاقتصادي قابلها ارتفاع في معدلات البطالة وهي توافق النظرية الاقتصادية عموما.

الشكل21 : تطور معدل النمو و معدل البطالة للفترة 1989/1980

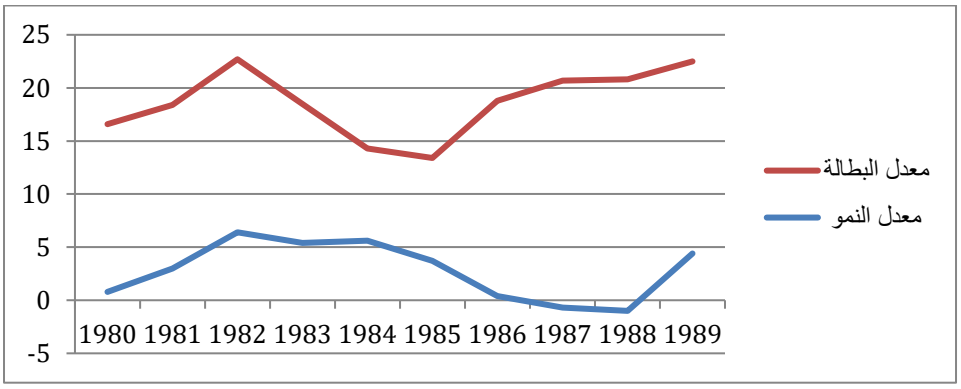

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

المطلب الثاني : المرحلة الثانية 2000/1990

تغطي هذه المرحلة الفترة من سنة 1990 الى سنة 2000 و هي الفترة التي عرفت فيها البلاد اصلاحات جذرية في السياسة الاقتصادية للتحول الى اقتصاد السوق، نتيجة االضائقة المالية جراء الزيادة في الديون الخارجية ، وتأثر الاقتصاد الوطني في هذه الفترة بازمة حقيقية خاصة عند انهيار اسعار النفط في الاسواق العالمية، انعكست بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي فانخفضت انخفاضا واضحا بتسجيلها قيما سالبة في السنوات 1991، 1993 و1994 الجدول (25)، لينتعش في سنة 1995 ويسجل معدل النمو بلغ 3.8 %، كما عرفت سنة 1997 انخفاضا جديدا في معدل النمو نتيجة

تدهور الظروف المناخية التي ادت الى انخفاض الانتاج الزراعي بـ 24 %، اما خلال 1998، 1999، 2000 فقد عرفت معدلات النمو نوعا من الاستقرار، وهذا راجع الى السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة من جهة وارتفاع اسعار البترول من جهة اخرى.

وتميزت معدلات البطالة كما يظهر من الجدول (25) بمعدلات مرتفعة، حيث انتقل معدل اجمالي البطالة من 19.8 % سنة 1990 الى 31.84 % سنة 1995، كنتيجة لخفض الدولة للاستثمارات العمومية (انخفاض في معدل النمو الاقتصادي)، وتراجع دورها في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين اوالداخلين الجدد لسوق العمل.

والواضح من هذا، ومن مشاهدة الشكل (22) ان معدلات النمو و معدلات البطالة ينحيان منحى واحد اي انهما يتبعان نفس التجاه، وبالتالي كلما كان هناك ارتفاع في معدل النمو قابله ارتفاع في معدل البطالة، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الشكل22 : تطور معدل النمو و معدل البطالة للفترة 2000/1990

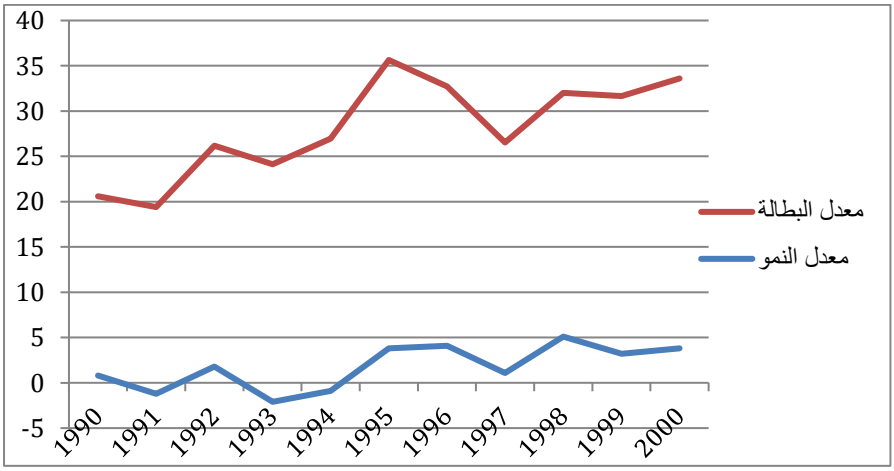

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة 2009/2001

وتشمل هذه المرحلة السنوات من 2001 الى سنة 2009 ، لتوافق مرحلة برامج الانعاش الاقتصادي التي طبقتها الحكومة الجزائرية، وتميزت بتسجيل معدلات نمو ايجابية بعد فترة الانكماش الاقتصادي والنمو المنخفض خلال التسعينات من القرن الماضي، والتي ترجع اساسا الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، حيث انتقل معدل النمو من 3.01 % المسجلة سنة 2001 الى اعلى نسبة له خلال هذه الفترة 7.2 % المسجلة سنة 2003 ، الا ان الازمة المالية وتداعياتها سنة 2008 اثرت سلبا على معدلات النمو في آخر المرحلة ، لتعرفتراجعا بداية من سنة 2006 الى غاية 2009 حسب المعدلات الموافقة (1.68%، 3.37 % ، 2.36 % ، 2.4 %) الجدول (25).

اما بالنسبة للبطالة فقد تميزت هذه المرحلة بالانخفاض الواضح في معضم فتراتها، فسجلت النسبة 27.3 % سنة 2001 كأعلى قيمة وصلت لها في هذه المرحلة، ثم بدأت بالانخفاض تواترا الى ان وصلت الى ادنى معدل لها في نهاية المرحلة اي سنة 2009 بمعدل 10.16 % ، ونجدها قد اتخذت الاتجاه المتناقص في معضم الاوقات، بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط، وتبني الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي، الذي كان له اثرا ايجابيا على سوق العمل، مما ادى الى تقليص حجم البطالة. والملاحظ من الشكل (23) ان هناك علاقة عكسية تربط مابين المتغيرين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فكل زيادة في الناتج المحلي الحقيقي يقابله انخفاض في معدلات البطالة، واي انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي يوافقه زيادة في معدلات البطالة، وهذا يوافق ماتنص عليه النظرية الاقتصادية.

الشكل23 : تطور معدل النمو و معدل البطالة خلال الفترة 2009/2001

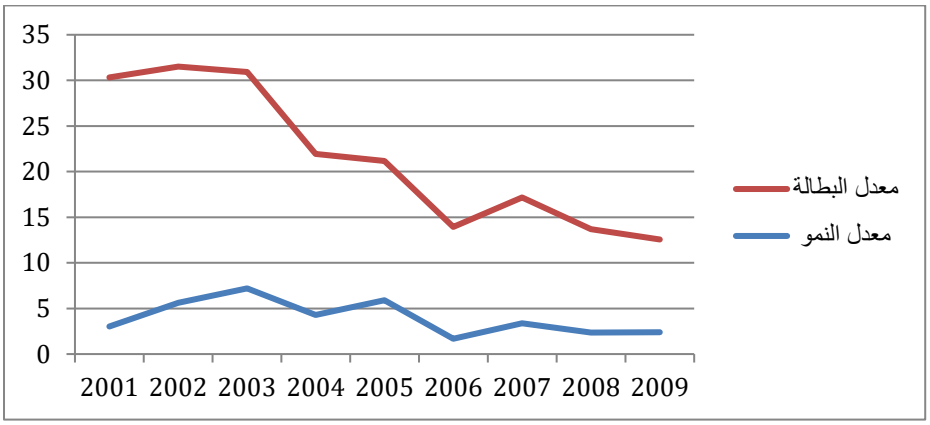

المصدر : بناء على معطيات الجدول (24)

المطلب الرابع : المرحلة الرابعة 2017/2010

وافقت هذه المرحلة كل من برنامج توطيد النمو 2014/2010 وبرنامج المخطط الخماسي للتنمية 2019/2015، وهي تمتد من سنة 2010 الى غاية سنة 2017، ونظرا للدعم المالي الذي وجهته الحكومة لهذه البرامج سجل تحسن طفيف في معدلات النمو في بداية هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة، وقد تراوحت هذه المعدلات بين الارتفاع والانخفاض اذ سجلت سنة 2010 نسبة 3.63 % ، انخفضت سنة 2011 الى 2.89 %، ثم ارتفعت سنة 2012 الى 3.37 %، لتنخفض من جديد الى 2.77 % سنة 2013 وتستقر سنتي 2014 و 2015 عند النسبة 3.7 %، ثم تنخفض الى 3.3 % سنة 2016 وتستمر بالانخفاض سنة 2017 لتسجل 1.6 % وهي نسبة منخفضة جدا تعود الى التراجع القوي لاسعار النفط في الاسواق العالمية.

اما فيما يخص معدلات البطالة فقد تميزت في هذه المرحلة بالانخفاض الواضح، حيث سجل سنتي 2010 و 2011 نسبة 9.96 % لترتفع قليلا الى 10.97 % سنة 2012، ثم تنخفض الى ادني معدل لها سنة 2013 بنسبة 9.82 % ، لتبدأ بعدها بالارتفاع التدريجي الى ان تصل الى معدل 12.0 % سنة 2017. و الملاحظ من

الشكل (24) ان في الوقت الذي يزيد فيه معدل النمو ينخفض عرض التشغيل وتزيد معدلات البطالة، وبالتالي نجدهما يتبعان نفس الاتجاه في معظم الأوقات، وعموما وخلال هذه المرحلة فان التغير في معدلات النمو الاقتصادي يأخذ نفس الاتجاه مع التغير الحاصل في معدلات البطالة.

الشكل 24 : تطور معدل النمو و معدل البطالة خلال الفترة 2017/2010

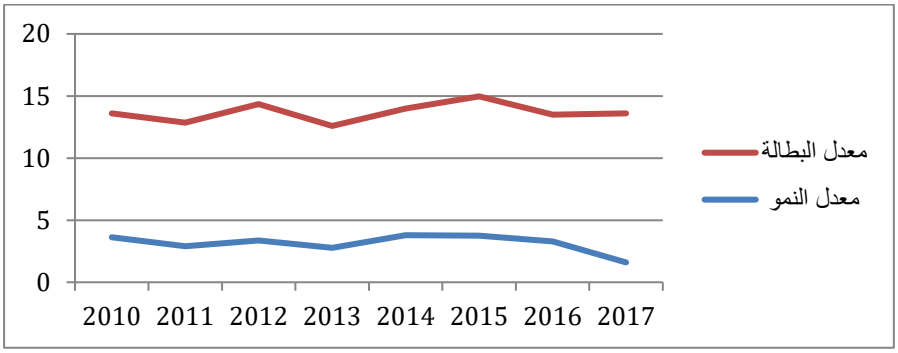

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

ان المتتبع لمسار النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الوطني وبالتحديد للفترة 2017/1980، يلاحظ من خلال الشكل (25) الذي يمثل تطور معدلات النمو ومعدلات البطالة على طول فترة الدراسة، ان هناك تأثير متذبذبا لمعدل النمو الذي نجده يتحرك اجمالا بين النسبتين 0.62% و 5.08% بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.85% خلال طول فترة الدراسة الجدول (26)، على معدل البطالة يظهر احينا بصورة عكسية واحيانا اخرى يأخذ نفس الاتجاه، منافيا بذلك جوهر النظرية الاقتصادية. لكن عند النظر في متوسط معدل النمو والبطالة للمراحل الاربعة التي مر بها المتغيرين في الجزائر، يظهر احيانا ان هناك تأثير عكسي بينهما الشكل (26) فكلما اتجه متوسط معدل النمو نحو الاعلى قابله انخفاض في متوسط معدل البطالة، حيث نلاحظ من الجدول (26) انه عندما كان متوسط معدل النمو الاقتصادي عند القيمة 2.8 % في الفترة الاولى، وكان متوسط معدل البطالة عند القيمة 15.87 %، انخفض الاول الى القيمة 1.77 % في المرحلة الثانية فقابله الثاني بالارتفاع الى القيمة 26.34 % في نفس المرحلة، ثم ارتفع متوسط

معدل النمو الاقتصادي في الفترة الثالثة الى القيمة 3.98 % وانخفض متوسط معدل البطالة لنفس المرحلة الى القيمة 17.48 %، وعندما استمر متوسط معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع الطفيف في المرحلة الرابعة ليصل الى 3.14 % وافقه انخفاض كبير في متوسط معدل البطالة لنفس المرحلة حيث نزل الى القيمة 10.54 % وهذا نجده يوافق ظاهريا النظرية الاقتصادية.

وتجدر الاشارة الى ان عدم التوافق التام لهذه العلاقة نمو/ بطالة للنظرية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني يرجع الى كون السياسات الاقتصادية في الجزائر، الموجهة لدعم النمو الاقتصادي، تساعد على زيادة النمو دون ان يكون لها الفعالية اللازمة للتخفيض من معدلات البطالة، وذلك لتمركز معظم المشاريع الاستثمارية في القطاع النفطي، الذي يتميز بنقص الكثافة في العمالة عكس القطاعات الاخرى، الامر الذي يجعل نموه غير مؤثر بشكل فعال على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري. زيادة على ذالك فان نوعية البطالة التي تميز الاقتصاد الوطني ليست بطالة دورية ناشئة عن الدورة الاقتصادية، بل هي كما يرى الكثير من الاختصاصيين بطالة هيكلية واحتكاكية، ناتجة عن التغيرات الاقتصادية التي لا يصحبها تغير في التعليم والتدريب للافراد ، ما يعني ان الافراد العاطلين عن العمل ليس بسبب حالة الركود الاقتصادي (فائض في الانتاج)، بل لانهم لايملكون المهارات اللازمة للقيام بالوظائف المتاحة، وعليه فان نمو الناتج المحلي الجمالي الحقيقي لا يساهم في التخفيف من حدة ارتفاع معدلات البطالة.

الجدول26 : تطور متوسط معدل النمو و متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1980 /2017

	المرحلة 1 1980/1989		المرحلة 2 1990/2000		المرحلة 3 2001/2009		المرحلة 4 2010/2017	
	mean	var	mean	var	mean	var	mean	var
متوسط معدل النموالاقتصادي %	2.8	7.49	1.77	5.91	3.98	3.57	3.14	0.53
متوسط معدل البطالة %	15.87	19.41	26.34	13.43	17.48	42.91	10.54	0.6

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

الجدول27 : المتوسط و التباين و الانحراف المعياري لمعدل النمو و معدل البطالة للفترة 2017/1980

	المتوسط mean	التباين var	الانحراف المعياري
معدل النمو الاقتصاد	2.85	4.97	2.23
معدل البطالة	18.16	51.73	7.19

بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

الشكل 25: منحنى متوسط معدل النمو و متوسط معدل البطالة للفترة 2017/1980

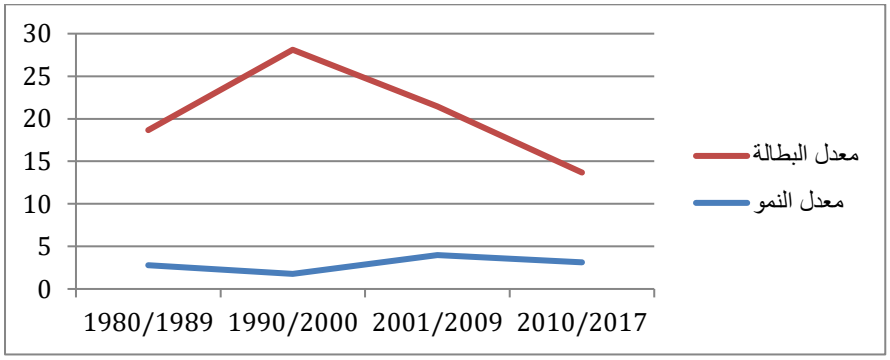

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (26)

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ماسبق لنا معرفته من هذا الفصل فان المعطيات والبيانات حول المتغيرين (النمو والبطالة) على طول فترة الدراسة 2017/1980 لم تأخذ اتجاها محددا بل كانت في حالة تذبذب حيث اظهرت في فترات انهما كانا يتخذان نفس الاتجاه وهذا امرا يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي ترى ان العلاقة بين النمو والبطالة علاقة عكسية، وايدت ذلك عدة دراسات، وفي فترات اخرى ظهرت فعلا العلاقة العكسية بين المتغيرين، لكن عندما كان يسجل ارتفاع في معدل النمو فان معدل البطالة يستجيب بالانخفاض بقيم ضعيفة جدا، وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرين وان كانت في التجاه الصحيح فان اثر النمو كان ضعيفا جدا على معدلات البطالة وقد يرجع ذلك لعدة اسباب نذكر منها:

- ان محدودية سياسة الانفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة يبقى تاثيرها على المدى القصير ولايمس بشكل كاف معدل البطالة الكلي، وعليه فان النمو لن يساعد كثيرا في التخفيف من حدة البطالة.
- ان العلاقة بين النمو ومعدلات البطالة تظهر علاقة باتجاه واحد بسب الارتباط بين الناتج ومعدل البطالة في الاقتصاد الوطني لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الحقيقي مما يحد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة المسجلة في عرض العمل.
- عدم مرونة سوق العمل، وسيطرة الحكومة بوصفها المصدر الرئيسي للطلب على اليد العاملة، السبب الذي جعل البطالة اقل استجابة للتغير في معدلات النمو الاقتصادي.

وفي الاخير نستخلص من هذه الدراسة ان السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتشغيل والطلب على اليد العاملة، لن يكون لها تاثير واضح في خفض معدلات البطالة، الا باتباع سياسات اقتصادية تمس مرونة وهيكل الاقتصاد ككل، والقيام باصلاحات جذرية لمؤسسات سوق العمل، ليكون لها الاثر الفاعل والايجابي على الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لاثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017/1980

الفصل الرابع : الدراسة القياسية لأثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017/1980

تمهيد :

سيحتوي هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة لرصد اتجاه العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في المنظومة الاقتصادية الوطنية، وكذلك سنتطرق الى مدى ملاءمة وصحة قانون اوكن عند اسقاطه على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الدراسة القياسية لاثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2017/1980.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

تضمن المبحث الاول عرضا تاريخيا ونظريا لعلاقة اوكن، والمبحث الثاني استعرضنا فيه اهم الاختبارات التطبيقية لعلاقة اوكن لمجموعة من المتخصصين داخل التراب الوطني وخارجه.

اما المبحث الثالث فتضمن الدراسة القياسية بطريقتين، طريقة نموذج الانحدار الذاتي، وطريقة اسقاط علاقة اوكن على الاقتصاد الوطني، لنصل في الاخير الى طرح اهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة.

المبحث الاول : الجانب التاريخي و الاطار الرياضي لقانون اوكن

قبل التطرق للاطار النظري لقانون اوكن يجب القاء نظرة على المراحل التاريخية التي مر بها هذا القانون.

المطلب الاول : الجانب التاريخي لقانون اوكن

يعتبر قانون اوكن احد الادوات المستخدمة بصورة واسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية في الدولة لقياس مدى استجابة معدلات التشغيل لتغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي , وهناك صيغتان رياضيتان لهذا القانون تربطان معدل البطالة بالناتج الفعلي، قدمهما صاحب القانون (Arthur Melvin Okun) في بحثه عام 1962، ولقد سمي الارتباط السلبي بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة بقانون اوكن ويتمثل تميز قانون اوكن في سهولته اذ يتضمن متغيرين اقتصاديين كليين مهمين (البطالة والنمو)، فضلا عن ذلك يبدو ان العلاقة تؤيد بالدعم المختبري، حيث يمثل قانون اوكن علاقة احصائية بصورة اكثر من ان يكون ذا ميزة هيكلية للاقتصاد، وكما هو الحال مع اي علاقة احصائية، ربما يخضع القانون الى التعديلات نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي [1]. وقد قدم اوكن في بحثه علاقتين تطبيقيتين تربطان بين معدل ابطالة والناتج الحقيقي، وقد كانت كلا العلاقتين معادلتين بسيطتين استخدمتا كقوانين دلالة، وقد تم توسع هاتين العلاقتين من قبل الاقتصاديين لتشمل متغيرات اخرى تجاهلها اوكن في تحليله، ويقرر اوكن ان معدل البطالة يرتفع بنحو نقطة مئوية عند كل هبوط لمستوى الـ GDP بمقدار 2 % مقارنة بمستوى الناتج المحلي الكامن في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة، وهذا يعني انه اذا هبط مستوى الانتاج في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة الى مقدار 98 % فان معدل البطالة سيرتفع بمقدار نقطة مئوية، ويوضح الشكل (27) كيف يتحرك معدل البطالة والانتاج معا عل مدار الزمن [2].

---

[1] ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن**، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 12 العدد 3، 2010، العراق، ص 76.

[2] عبد الكريم عبدالله محمد، منتهى زهير محسن، **قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق** 2010/1970، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة السابعة والثلاثون، العدد98، 2014، العراق، ص07

الشكل26: قانون اوكن

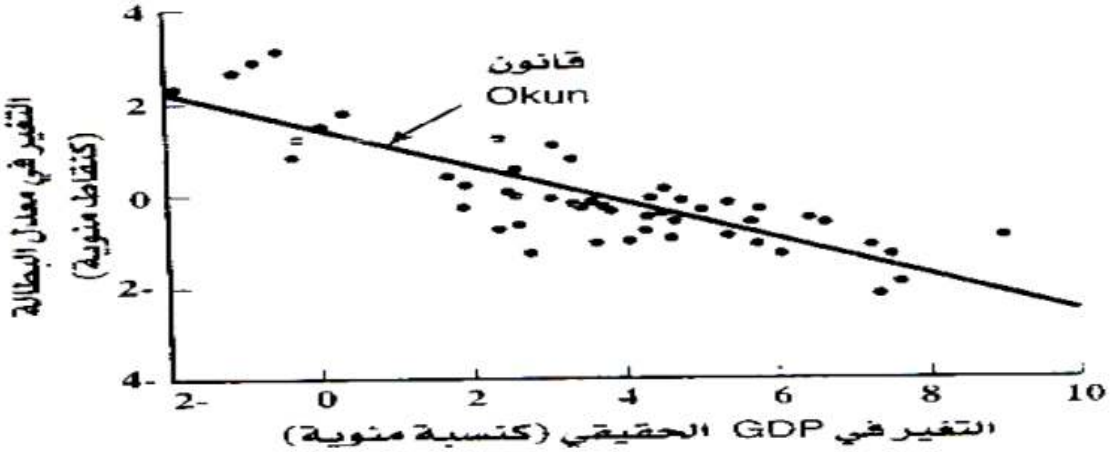

المصدر: عبد الكريم عبدالله محمد، منتهى زهير محسن، مرجع سابق، ص08.

المطلب الثاني : الاطار الرياضي لقانون اوكن

وقد صيغت العلاقة التجريبية لاوكن في شكلها الرياضي على النحو التالي :

ان النظرة الرياضية لقانون اوكن تعبر عن علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدلالت البطالة الى مستواها الطبيعي، والفجوة في الناتج بالمقارنة مع مستوى امكاناته (الناتج المحتمل)، ويمكن كتابة علاقة اوكن كمايلي[1] :

$$\frac{(y_P - y)}{y_P} = \beta(U - U_A) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 01$$

حيث:

Y_p : الناتج المحتمل (الكامن) او ناتج العمالة الكاملة

Y : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

U_* : معدل البطالة الطبيعي

[1] دحماني محمد دريوش، سمير سحنون، **العلاقة بين نمو الناتج والبطالة**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ص103.

U : معدل البطالة الفعلي

β : معامل اوكن يقيس الانخفاض في معدل البطالة لما يتجاوز الانتاج حد معين.

ولدينا :

$$U = \frac{Nombre\ de\ Chomeurs}{Population\ active\ totale} X100$$

يمكن ايضا كتابة علاقة اوكن على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = k - \beta \Delta U \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 02$$

المبحث الثاني : استعراض لاهم الاختبارات التطبيقية لعلاقة اوكن

عرفت العلاقة مابين النمو الاقتصادي و البطالة العديد من الدراسات التطبيقية، اجريت من قبل الكثير من المتخصصين في علم الاقتصاد على الكثير من اقتصادات دول العالم، بما فيه المتقدم والسائر في طريق النمو، واختلفت هذه الدراسات حسب نوعية الدراسة ومكانها التي اجريت فيه، في الجزم على ان علاقة اوكن يصح تطبيقها على جميع اقتصادات الدول، الا ان هناك علاقة تكون واضحة قوية احيانا بينما تكون غير واضحة وضعيفة خاصة في اقتصادات الدول النامية

التي تعتمد في اقتصادها على النفط بصفة كبيرة. و للتعرف اكثر على هذه الدراسات نوجزها في قسمين:

المطلب الاول : الدراسات الوطنية

تطرقت الدراسة التي اجراها (يوسفات علي، سنة 2010) الى العلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2009/1970، وذلك بالعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية ومنهجية التكامل المشترك، و توصل الى وجود علاقة سببية ضعيفة وعكسية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.في حين جاءت

دراسة (دحماني محمد ادريوش و سمير سحنون 2013) في تحليل العلاقة بين نمو الناتج والبطالة و اعادة اختبار صحة قانون اوكن بالنسبة لحالة الجزائر للفترة 2010/1970، حيث اعتمد على تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وتقدير معامل اوكن، و على اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ ECM، و اتباع منهجية سببية غرانجر من اجل تحديد اتجاه العلاقة بين النمو والبطالة في الجزائر. فوجد ان البيانات حول المتغيرين على طول فترة الدراسة لم تظهر اتجاها محددا، وكانت معدلات البطالة تستجيب لارتفاع معدلات النمو بصورة ضعيفة جدا، وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرين، وان كانت في اتجاهها الصحيح كما ينص على ذلك قانون اوكن، فان اثر النمو سيكون ضعيفا جدا على مستويات البطالة في الجزائر.

وقد حاول (اسحاق كواشخية 2014) دراسة النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر، بتحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وتغير نسب البطالة للفترة 2013/1985 فتوصل من خلال دراسته الى وجود علاقة معنوية بين المتغيرين.اما (مدهون حسن) في بحثه حول العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2014/1980 مستخدما في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، والنمذجة القياسية باستخدام نماذج الـ VAR وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين المتغيرين، الاتجاه الاول يبين ان معدل النمو الاقتصادي يسبب التغير في معدل البطالة عن طريق زيادة حجم الانفاق والبرامج التنموية، والاتجاه الثاني يبين زيادة معدل البطالة بسبب انخفاض معدلات النمو الافتصادي نتيجة اعتماد الدولة على العمالة الاجنبية بدل الوطنية في المشاريع الكبرى.

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية

جاءت دراسة (Dogan and other) التى استهدفت توضيح حقيقة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في تركيا للفترة 2014/1980، باستخدام اختبار ARDL، منهجية التكامل المشترك وسببية غرانجر، حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين البطالة و الناتج المحلي الاجمالي توافق قانون اوكن. فيما اوضح (مجدي الشوربجي) من خلال دراسته لاثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، بتطبيق النمذجة القياسية للفترة 2005/1980، ان هناك علاقة ضعيفة التأثير للنمو الاقتصادي على البطالة.

اما الدراسة التي قدمها (Temi topel L,A. Lechor) سنة 2014 والتي بحثت في العلاقة بين مرونة التشغيل والناتج في بوتسوانا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 2011/1980، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM لدراسة ديناميكية المدى القصير وتاثير التغيرات في اجمالي الناتج المحلي والقطاعي على العمالة وكذا سرعة التكيف للعودة الى التوازن نظرا لصدمة على المدى الطويل، واستنادا الى النتائج التي تم التوصل اليها وجد ان مرونة التشغيل ترتبط ارتباطا سلبيا بنمو اجمالي الناتج المحلي، الا ان مرونة التشغيل القطاعية بالنسبة للنمو كانت ايجابية ومنخفضة جدا، كما اوصت الدراسة بضرورة تشجيع خلق فرص عمل فضلا عن دعم العمالة الخاصة في القطاعات الرئيسية [1].

وناقشت دراسة (الطلافحة 2012) مشكلة البطالة عند المتعلمين في الدول النامية، وكان الهدف منها تحليل محددات البطالة الخاصة بالمتعلمين في الوطن العربي، بهدف الوصول الى سياسات تعمل على الحد منها، وقد اعتمد في تحليله على الفصل

[1] راضية بن زيان، يوسف الحسين، **اثر مكونات النمو الاقتصادي على الطلب على العمالة في الجزائر (2014/1980)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، 2008، ص 358.

مابين البطالة الدورية في الاتجاه العام طويل الاجل على طريقة Hodrick prescott filter واستخدم ثلاث اسس لتقييم العلاقة بين البطالة و مقاييس الانتاجية، تمثلت في منحنى فيلبس، وكان الهدف منه تحيد العلاقة بين التضخم والبطالة، حيث يسمح لنا تحديد المعدل الطبيعي الذي يتطلب سيمات طويلة الاجل ترتبط بالاقتصاد، ونظرية البحث عن العمل التي تفسر البطالة من خلال ملاحظة التغير في الانتاجية والاجور، كما استخدم متغيرات السياسة النقدية و المالية في الدالة لتقدير دورها في حل مشكلة البطالة، فتوصلت الدراسة الى ان النمو الاقتصادي في الدول العربية لا يؤثرعلى معدل البطالة، اي انه لايمكن تطبيق قانون اوكن في الدول العربية بمعنى ان اسواق العمل العربية غير مرنة وخاصة الاجور[1] .

وقد اكدت هذه النتائج الدراسة التي قام بها الاقتصادي عمار موسى، حيث وجد غيابا لهذه العلاقة في عينة من الدول العربية (مصر، الجزائر، تونس، المغرب)، واكد ان هذا الغياب لهذه العلاقة لا يعني انها غير موجودة، بل انه يوجد نوع معين من البطالة قد تفشى في هذه البلدان العربية، وقد اقترح لذلك ثلاث اسباب لعم صحة هذه العلاقة في هذه الدول [2] :

– البطالة في هذه البلدان ليست دورية، بل هيكلية وهي تظهر في البلدان التي تعرف تغيرات في اقتصادها دون ان يقابلها تغير في التعليم و التدريب، او احتكاكية تنتج عن عدم تطابق الوظائف الشاغرة مع اليد العاملة المتاحة.

– سيطرة حكومات هذه الدول على نشاط سوق العمل بوصفها المصدر الرئيسي للطلب على اليد العاملة.

– الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل مثال ذلك الاعتماد على قطاع النفط في الجزائر.

[1] طالب سمية شاهيناز، دلبيق محمد البشير، **اثر النمو على البطالة في الاقتصاد الاردني**، ص110.

[2] دحمان محمد دريوش، سمير سحنون، مرجع سابق، ص 107.

كما تناولت دراسة محمد عبد الله الجبرين 2012 العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008/1990، باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا 'تقوم الدراسة بتحليل معدلات البطالة وتطورها في المملكة السعودية بالنسبة لكلا الجنسين (رجال ونساء)، وكذا حسب القطاعات الاقتصادية، كما تقيس تاثيرات مكونات النمو الاقتصادي في الطلب على العمالة، النتائج المتوصل اليها بينت ان هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين الطلب على العمل وكل من الدخل الحقيقي والاستثمار الحقيقي والانفاق الحكومي الحقيقي والقيمة الحقيقية للصادرات، بينما هناك سلبية ومعنوية بين الطلب على العمالة والقيمة الحقيقية للواردات[1].

كما اثبتت دراسة قدمها الاستاذ احمد عبد الكريم المحيميد حول تقدير معدلات البطالة بالمملكة العربية السعودية في الفترة 2005/1968 توافق قانون اوكن على بيانات المملكة، حيث ان العلاقة بين التغير في معدل البطالة والتغير في الناتج صحيحة في حدود معينة، واظهرت النتائج ايضا ان معدل البطالة بالمملكة المقدر بـ 4.5% (حالة التشغيل الكامل) ان وجدت البطالة فهي احتكاكية او هيكلية[2].

وتطرقت الدراسة التي قام بها جلال الشيخ العيد وعيسى مهدي سنة 2012 في الاقتصاد الفلسطيني، الى العلاقة التي تربط مابين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة للفترة 2011/1996، فتوصلت الى تباين النتائج مابين الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 1% تخفض من معدلات البطالة بنسبة 0.31% في قطاع غزة و 2.05% في الضفة الغربية [3].

[1] راضية بن زيان، مرجع سابق، ص 359.

[2] دحماني محمد ادريوش، سمير سحنون، مرجع سابق، ص 108

[3] طالب سمية شاهيناز، دلبيق محمد البشير، مرجع سابق، ص 110

وفي دول امريكا اللاتينية والكاريبي تناولت دراسة (2000,Giffith) الفجوة بين النمو الاقتصادي والعمالة واثرها على اقتصاديات هذه الدول، حيث تم تسليط الضوء على دور متغيرات حصة الاستثمارات الخاصة لكل دولة على التطور التقني والتوظيف في النمو الاقتصادي وتخطيط القوى العاملة، وكان من اهم نتائج هذه الدراسة الاشارة الى ان اهم المتغيرات تأثيرا في التوظيف هي متغيرات التطور التقني اوما يسمى تقنية العمالة[1]. ولقد اخذت دراسة B.Silver Stone,R.harris اختبارا غير متماثل لقانون اوكن في سبع دول هي (استراليا، كندا، المانيا، اليابان ونيو زيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية) فوجد ان العلاقة بين البطالة والناتج على المدى البعيد غير موجودة في كل من نيوزيلندا والمملكة المتحدة، وهناك علاقة بين البطالة والناتج في المدى القصير وتعديل اللاتوازن الذي يختلف طبقا لوضع دورة الاعمال، وبهذا فانه لا نستطيع استخدام تقدير قياسي لقانون اوكن على اساس طريقة اللاتماثل. فيما اوضحت دراسة Y.Hsing حقيقة العلاقة بين الناتج والبطالة باستخدام قانون اوكن وفق طريقة Box–Cox وتقديره لنموذج الانحدار الذاتي الموسع، وطبقت على اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة 1982/1954، وعبر عن المتغير التابع بمعدل البطالة والمتغير المستقا بفجوة الناتج المحلي الاجمالي، وقدرت العلاقة على المدى الطويل فوجد ان اثر التغيرات في فجوة الناتج المحلي الاجمالي تكون اكبر عند معدلات البطالة المرتفعة [2].

المبحث الثالث : منهجية الدراسة القياسية

ان اسقاط علاقة اوكن على الاقتصاد الجزائري، ستسمح بتحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة 2017/1980، ومن اجل هذا ومن منطلق

[1] راضية بن زيان، يوسف الحسين، مرجع سابق، ص 361.

[2] ندوة هلال جودة، رجاء عبدالله عيسى، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن واختبار تودا ياماموتو**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12 ن العدد 03، 2010، ص73.

فرضية عدم الاستقرار في العلاقة بين الناتج المحلي والبطالة، ارتأينا ان نجري الدراسة القياسية في حالة الجزائر على خطوتين.

الخطوة الاولى نقوم فيها بتقدير علاقة التغير بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR) vector autoregression)، والخطوة الثانية تطبيق قانون اوكن لرصد اتجاه العلاقة بين معدلات البطالة والنمو في الاقتصاد الوطني. والمنهج المتبع في هذا التحليل هو المنهج القياسي باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 2017/1980 مستقاة من المعهد الوطني للاحصاء والبيانات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسنستخدم تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين معدلات البطالة الفعلية حول معدلها الطبيعي والتغير في الناتج المحلي الاجمالي الفعلي حول معدله المحتمل.

المطلب الاول : تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، كما انه يعد امتدادا طبيعيا من نموذج الانحدار الذاتي احادي المتغير الى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات، ويستفاد منه في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية و المالية وكذلك التنبؤ.

ولغرض دراسة العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال الفترة (1980–2017). وتماشيًا مع التوجُّهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي لها الدَّور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتَّحليل الكمي، فإنَّنَا أولاً سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية إضافة إلى نموذج مُتَّجَه الانحدار الذاتي VAR، استنادا في ذلك على اختبار السببية لغرنجر Granger وتحليل دالة رد الفعل او الاستجابة الدفعية Impulse Response Fonction وهي من التطبيقات المهمة في نموذج الانحدار الذاتي VAR وكذا تقدير مكونات التباين Variance De Composition بما يمكن من تحديد الاهمية النسبية لتأثير اي صدمة في المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي) على المتغير التابع (البطالة) وذلك لأجل معرفة التَّأثيرات المترتّبةبين المتغيرين الاقتصاديين.

وبِنَاءً على الجانب النظري المذكور أعلاه سنحاول عرض النتائج في هذا المطلب بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية كالتالي:

الفرع الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

غَالِبًا ما تُعَاني بيانات السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية من مشكلة جذر الوحدة، ولمعرفة ذلك تم استخدام اختبارات، منها: ديكي- فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون(PP). وذلك بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (1980- 2017) باستخدام برنامج .EViews10

يُبَيِّن الجدول رقم (4-8) نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) في المستوى والفرق الأول والثاني لمتغيرات الدراسة ((GDP, TCH، والذي يستخدم عادة عند وجود مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء والتي يكون عندها اختبار ديكي ـ فولر DF غير ملائم[1].

الجدول28 نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

المتغير	المستوى (**level**)			الفرقالأول (**first difference**)		
	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)
القيمة المحسوبة TCH (القيمة الحرجة)	-1.348 (-3.536)	-1.019 (-2.943)	-0.580 (-1.950)	-4.301 (-3.540)	-4.291 (-2.945)	-4.354 (-1.950)
القيمة المحسوبةGDP(القيمةالحرجة)	-4.257 (-3.557)	-4.172 (-2.957)	-3.732 (-1.951)	–	–	–

المصدر: إعداد الطالب بِنَاءً على نتائج Eviews 10

يَتَّضِحْ من النتائج الواردة في الجدول رقم (28)، أن متغيرة الدراسة((TCHغير مستقرة في مستواها الاصلي عند مستوى معنوية (5%)، أي وجود جذر وحدوي، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لـ Mackinnon. ومستقرة في الفروقات من الدرجة الأولى(DTCH)، أما المتغيرة ((GDP فهي مستقرة في مستواها الاصلي،حيثالقيم المحسوبة أكبر(بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لـ Mackinnon في

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص657.

النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%. وباختبار فيليبس بيرون(PP)، الذي يفترض طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة [1]، حيث يسمح بالغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وياخذ بعين الاعتبار الاخطاء ذات التباينات غير المتجانسة، بتقدير التباين طويل الاجل [2]، تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول 29 نتائج فيليبس بيرون

المتغير	المستوى (**level**)			الفرقالأول (**first difference**)		
	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)	نموذج (6)	نموذج (5)	نموذج (4)
القيمة المحسوبة TCH (القيمة الحرجة)	−1.47 (−3.536)	−1.24 (−2.943)	−0.61 (−1.950)	−4.03 (−3.540)	−4.23 (−2.945)	−4.30 (−1.950)
القيمة المحسوبةGDP(القيمةالحرجة)	−4.08 (−3.557)	−4.10 (−2.957)	−3.73 (−1.951)	–	–	–

المصدر: إعداد الطالب بِنَاءًا على نتائج Eviews 10 **الملحق (03)**

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (29)، أن متغيرة الدراسة TCH غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%، أي وجود جذر وحدوي، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لـ Mackinnon. و لإزالة عدم الاستقرارية تُجرى الفروقات من الدرجة الأولى فوجدنا أن السلسلة الزمنية DTCH قد أصبحت ساكنة

[1] هجيرة عبد الجليل، **اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر** – مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص154.

[2] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص146.

(مستقرة)، أما متغيرة الدراسة GDP فهي مستقرة في مستواها الاصلي أي بالنسبة لـ GDP و جدنا القيم المحسوبة أكبر (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لـ Mackinnon في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%.

و بذلك فإن نتائج اختبار PP تنطبق مع نتائج اختبار ADF لجميع المتغيرات. و بمشاهدة الشَّكل 27 تَتَأَكَّد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلاسل الزمنية تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. مِمَّا يعني عدم وجود تكامل مشترك في الدراسة بين السلاسل الزمنية المستقرة.

الشكل27: السلاسل المستقرة

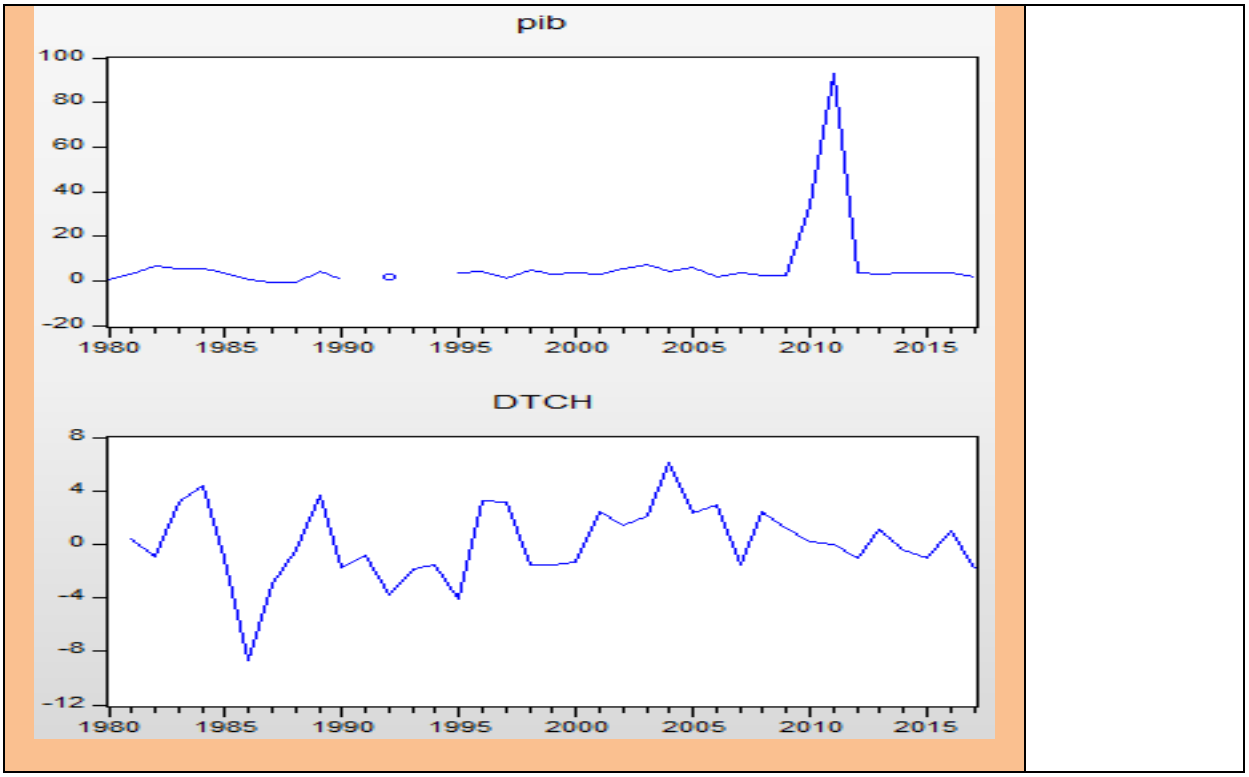

المصدر: إعداد الطالب بناء على نتائج Eviews 10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01).

الفرع الثاني : تقدير شعاع الانحدار الذاتي "VAR"

سوف نقوم في هذه المرحلة بتقدير مسار مُتَّجَه الانحدار الذاتي القانوني على الشعاع X المكون من 2 متغيرات كما يلي:

$$X = (DTCH, PIB)$$

$$X_t = C + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + ... + \Phi_p X_{t-p} + u_t$$

قبل القيام بعملية الاختبار و التقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR، و هذا بالاعتماد على المعيارين (Akaike، Schwarz) بالاستعانة ببرنامج Eviews10 تَبَيَّنَ أن عدد الفجوات الزمنية تساوي 1 (Lags : 1). النتائج موضحة في الملحق (04). و بتقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR، تحصَّلنا على المعادلة التالية :

$$D(TCH)_t = -0.479 + 0.214D(TCH)_{t-1} + 0.011(PIB)_{t-1}$$
$$(0.390)(1.195)(0.858)$$

N=31 $F_C = 0.788$ $R^2 = 5.33\%$

t- statistic:

و هي تمثل معادلة معدل البطالة

الفرع الثالث : تقييم النموذج احصائيا واقتصاديا

أ – **التفسير الإحصائي:** يمكن تقييم معادلة تغير معدل البطالة من خلال النقاط التالية:

- تشرح لنا هذه المعادلة أن عدم معنوية كل من تَغيُّر معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي بدلالة قيمتيهما السابقة بفترة زمنية واحدة، عند مستوى معنوية 5%، وما يُعَزِّز هذه النتيجة القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة (القيمة المجدولة لاختبار ستيودنت (1.96) بالقيمة المطلقة، وبالتالي رفض فرضية البديلة وقبول الفرضية العدم، بما فيها الحد الثابت أيضا غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وما يُعَزِّز هذه النتيجة القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة (القيمة المجدولة لاختبار ستيودنت (1.96) بالقيمة المطلقة. وبالتالي رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم.
- نلاحظ أن قيمة معامل التحديد ضعيفة، مِمَّا يَدُل على أن المتغيرات المستقل تفسِّر معدل البطالة ب 5.33%، أما الباقي يدخل ضمن هامش الخطأ.

- النموذج ككل ليس لديه دلالة معنوية حسب إحصائية فيشر:

$$F_c = 0.788 \ \pi \ F_t^{\alpha=0.05} = 3.55$$

أي أن معادلة البطالة غير مقبولة من الناحية الإحصائية.

ب – التفسير الاقتصادي: من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القول أن تَغيُّر معدل البطالة بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين تَغيُّر معدل البطالة الحالي وتَغيُّر معدل البطالة بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة، حيث أن زيادة تَغيُّر معدل البطالة بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة بـ 10% سيؤدِّي إلى زيادة في $D(TCH)_t$ بـ 21.4%.

معدل النمو الاقتصادي بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين تَغيُّر معدل النمو الاقتصادي الحالي ومعدل النمو الاقتصادي بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة، حيث إن زيادة معدل النمو الاقتصادي بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة بـ 10% سيؤدِّي إلى زيادة في$D(LDPE)_t$ ب .1.1%.

الفرع الرابع : اختبار صلاحية نموذج الانحدار الذاتي VAR:

بَعْدَ عرض معادلة نموذج الانحدار الذاتي VAR، نقوم باختبار صلاحية النموذج من خلال معرفة هل أن البواقي مستقرة أم لا ؟

أ. دراسة بواقي المعادلة الأولى:

بتطبيقCorrelogramme على بواقي المعادلة الأولى التي توضِّح أنها مستقرة، (بالقيمة المطلقة)

$$(prob = 0.38 \ \phi \ 0.05)$$

وبالتالي نقول أن البواقي مستقرة. الملحق رقم (05)

ب. اختبار التوزيع الطبيعي: من خلال هذا الاختبار نقوم بمعرفة هل أن البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ تخضع للقانون الطبيعي أم لا. الملحق رقم (06)

يمكننا أن نستعين باختبار Jarque-Berra

ج. اختبار Jarque-Berra

من أجل اختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي) H_0 نقوم بحساب جاك بيرا S :

$$J-B = 8.669\ \pi\ \chi^2_{1-\alpha}(2) = 28.27$$

ومنه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

د. إختبار Liung-Box.

إن هذا الاختبار[1] يوافق إحصائية الاختبار LB آخر قيمة في العمود Q-Stat أي :

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{n-k} = 31(31+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{\hat{\rho}_k^2}{31-k} = 17.087$$

لدينا الإحصائية $LB = 17.084$ أقل من الإحصائية الجدولية $\chi^2_{0.05:12} = 28.27$ نقبل فرضية العدم، والتي تُبَيِّن أن البواقي هو عبارة عن شوشرة بيضاء.

فبعدما قبلنا فرضية وجود التوزيع الطبيعي للبواقي الأول Resid01، وبعد إجراء اختبار Ljung-Box يمكن القول أن بواقي المعادلة الأولى Resid 01 تُمَثِّل صَدَمَات عشوائية (Bruit Blanc).

وبما أن دراستنا تَدُورْ حول أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة، سنحاول تطبيق صدمة على معدل البطالة ونتتبَّع أثرها على المتغير الآخر. وذلك من خلال تحليل استجابة النبضات الهيكلية لنموذج VAR.

[1]- نستعمل هذا الاختبار لمعرفة هل أن البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء أم لا.

الفرع الخامس : نتائج استجابة النَّبَضَات الهيكلية Impulse ResponeFunction

إن الهدف الأساسي من عملية تحليل استجابة النَّبَضَات يتمثَّل في إيجاد الترابط الديناميكي بين متغيرات النظام حيث تسمح هذه الدالة بتتبُّع المسار الزمني لمختلف الصَّدمات التي تتعرَّض لها المتغيرات وتعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصَّدمات.

الشكل 28 : دوال الاستجابة

Response to Cholesky One S.D(d.f.adjusted) Innovation

الشكل1:استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة في تغيُّر معدل البطالة

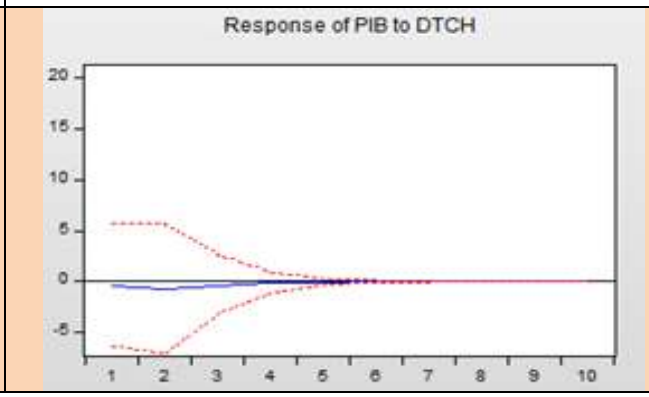

الشكل2:استجابة تغيُّر معدل البطالة لصدمة في معدل النمو الاقتصادي

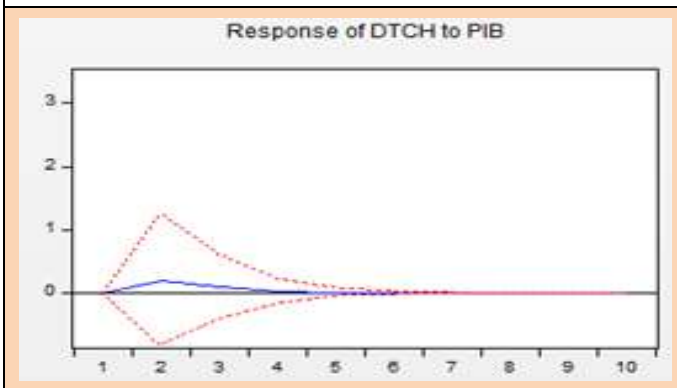

المصدر:إعداد الطالب بِنَاءًا على نتائج Eviews10باستعمال معطيات الملحق الإحصائي رقم 01

حيث يوضِّح لنا الشَّكل 28 دوال الاستجابة الدفعية لأثار صدمات المتغيرات المستعملة في النموذج على تغيُّر معدل البطالة و التي جاءت كما يلي:

أ – **أثر الصَّدمة في معدل النمو الاقتصادي:** حدوث صدمة ايجابية في معدل النمو الاقتصادي مقدارها وحدة واحدة، يُؤدِّي إلى أثر ايجابي على مدار 10 سنوات غير أنه لا يتعدَّى 1%، وهذا يدل على أن هناك علاقة ضعيفة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في منظومة الاقتصاد الجزائري الشكل (28.2).

ب – **أثر الصَّدمة في تغيُّر معدل البطالة:** حدوث صدمة سلبيا في معدل النمو الاقتصادي مقدارها وحدة واحدة، يُؤدِّي إلى أثر سلبي على مدار 10 سنوات

غير أنه لا يتعدَّى 1%، وهذا يدل على أن هناك علاقة ضعيفة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في منظومة الاقتصاد الجزائري الشكل (1-28).

الفرع السادس : النتائج

تم التوصُّل في هذا الفصل التطبيقي إلى مجموعة من النتائج يُمْكِن تلخيصها في ما يلي:

- لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرتين، وهذا ما أدى بنا إلى استخدام تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).
- يتَّضِح أن تقلُّبات كل من معدل النمو الاقتصادي شبه معدوم (تأثير ضعيف) سواءً في الأجل القصير أو الأجل الطويل لتفسير تغير معدل البطالة.

المطلب الثاني : تطبيق قانون اوكن في تحديد اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر

نركز في بحثنا على محاولة فهم طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الجزائري، في الاجلين الطويل و القصير، ونظرا لان قانون اوكن يمثل الاساس المنطقي والنظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة، حيث انتهت الدراسة من خلاله الى وجود علاقة ديناميكية بينهما في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 1960/1947، بمعنى انه يجب تخفيض الفارق بين الناتج المحلي الاجمالي المحقق بين مستواه المحتمل بثلاث نقاط حتى يتم تخفيض معدل البطالة بنقطة واحدة. ولقد اعتمد اوكن في تفسيره للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على نموذجين [1] :

- **نموذج الفجوة :**

$$Yt - Yt^* = -\beta(Ut - Ut^*) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] طالب سمية شاهيناز، لبيق محمد البشير، **اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الاردني خلال الفترة 2012/1990**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد السادس، ديسمبر 2016، ص112.

Yt* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Yt الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

B معامل اوكن

Ut المعدل الفعلي للبطالة.

U*t المعدل الطبيعي للبطالة

- **نموذج الفرق :**

$$\Delta Yt = \beta 0 - \beta 1 \Delta Ut + et \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\Delta Ut = (\beta 0 - \beta 1) \backslash \Delta Yt \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث :

t معدل الخطأ

و تستخدم المعادلة رقم 2 لاستقصاء اثر البطالة على النمو الاقتصادي، اما بالنسبة لاثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة رقم 3.

ولدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2017/1980 فان ذلك يتطلب اختبار مدى صلاحية انطباق قانون اوكن على الاقتصاد الجزائري، وذلك باتباع النموذج الاول (نموذج الفجوة).

الفرع الاول : منهجية قياس الناتج المحتمل وفجوة الناتج :

لتطبيق نموذج اوكن على هذه الدراسة يتطلب قياس الناتج المحتمل وقياس فجوة الناتج وتشير معضم الدراسات الاقتصادية الى ان هناك العديد من الاساليب المعتمدة لقياسهما، ومن بين هذه الاساليب مرشح هودريك وبرسكوتHodrick-Prescott (HP) Filter، وهو احد الطرق لتنعيم السلاسل الزمنية، ويتميز ببساطته وبكونه اسلوب احادي المتغير، ومن الناحية الرياضية فانه يمثل مرشح خطي، ان ترشيح بيانات السلسلة الزمنية بواسطة مرشح هودرك و بيرسكوت يقوم على حساب السلسلة t من السلسلة Y بحيث يكون تباين

السلسلة الزمنية t اقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها، و معادلة حساب المرشح هي :

$$\min_{\{\tau_t\}} \sum_{t=1}^{T} (Y_t - \tau_t)^2 + \lambda \sum_{t=2}^{T-1} [(\tau_{t+1} - \tau_t) - (\tau_t - \tau_{t-1})]^2$$

حيث λ هي معامل التنعيم (معامل الانسياب) فعندما تؤول الى الصفر فان السلسلة المنعمة تكون منطبقة على السلسلة الاصلية بينما عندما تؤول الى الما لا نهاية فان السلسلة t تصبح خطية. ويقوم ترشيح بيانات السلسلة لزمنية بواسطة مصفاة هودرك و بيرسكوت على حساب السلسلة الزمنية (PotenGdp) من السلسلة GDP بحيث يكون تباين السلسلة الزمنية (PotenGdp) اقل مايمكن حول الفرق الثاني لها [1]. و يوضح الشكل البياني(29) الناتج الفعلي المحتمل وكذا فجوة الناتج في الجزائر مقاس بمصفاة HP.

الشكل29 : تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر مقسما الى فجوة الناتج و الاتجاه العام

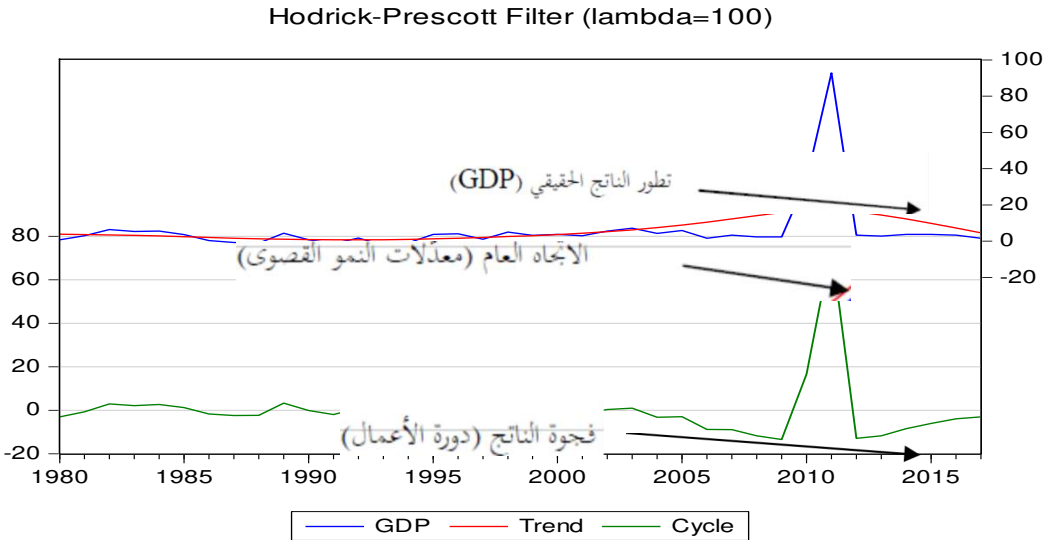

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

[1] دحمان محمد دريوش، سمير سحنون، مرجع سابق، ص 111.

من خلال الشكلين (29)، (30) معدل البطالة يتذبذب حول التجاه العام طويل الاجل اي حول معدلات البطالة الطبيعية، ونلاحظ ايضا ان معدلات البطالة الدورية منخفضة نوعا ما مقارنة مع المعدلات الطبيعية، كما سجلت معدلات البطالة قيما مرتفعة في التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وذلك لان المشكلة تكمن في عدم تطابق مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بالاضافة الى عدم فعالية السياسات المالية التوسعية التي اعتمدتها الحكومة من اجل القضاء على البطالة، ليس لأنها لم تؤثر بشكل كبير على معدلات البطالة الكلية و انما مست فقط البطالة الدورية، التي تمثل جزء ضئيل مقارنة مع البطالة الكلية [1] .

الشكل30 : تطور كل من معدل البطالة الفعلي، الاتجاه العام و البطالة الدورية باستعمال طريقة مصفى HP

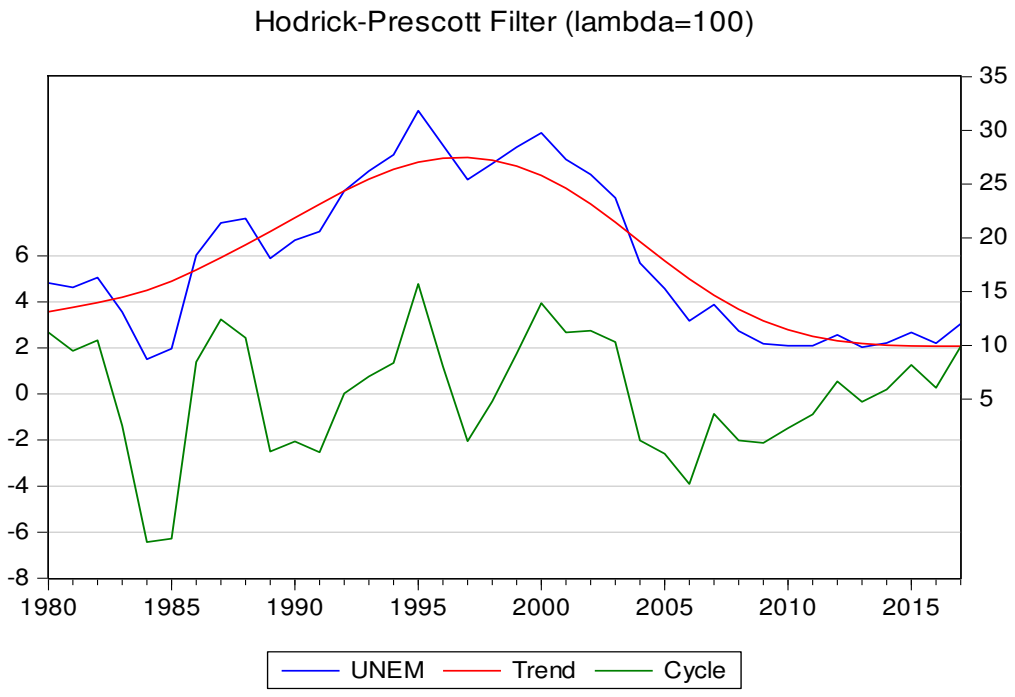

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

[1] طالب سمية شاهيناز، **الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة**، دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017 ص 107.

الفرع الثاني : منهجية قياس معدل البطالة :

الجدول30 : قياس معدل البطالة الطبيعي

Dependent Variable: UNEM
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 08:23
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.121718	0.074852	-1.626120	0.1126
C	18.89455	1.227101	15.39772	0.0000

R-squared	0.068426	Mean dependent var	18.16316
Adjusted R-squared	0.042549	S.D. dependent var	7.192583
S.E. of regression	7.037902	Akaike info criterion	6.791693
Sum squared resid	1783.154	Schwarz criterion	6.877882
Log likelihood	-127.0422	Hannan-Quinn criter.	6.822358
F-statistic	2.644265	Durbin-Watson stat	0.249423
Prob(F-statistic)	0.112648		

$$UNEM = -0.12 \times GDP + 18.89$$

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

لحساب معدل البطالة الطبيعي انطلاقا من معدله الفعلي، فنجد ان ثابت معادلة انحدار معدل البطالة على عدة متغيرات وخاصة معدل النمو يمكن ان يعبر على معدل البطالة الطبيعي. فمن الناحية الرياضية و الاحصائية فان الثابت يعبر عن قيمة المتغير عندما يكون قيم المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي) مساوية للصفر و فيما يتعلق بتقدير معدل البطالة الطبيعي، يوجد عدد قليل من الدراسات القياسية وبعض المقاربات تشير الى انه يمكن تحديد قيمة معدل البطالة الطبيعي انطلاقا من معادلة انحدار معدل البطالة وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مساويا للصفر، وباستعمال هذه الطريقة و بالاعتماد على معادلة الانحدار لمعدل البطالة في الاقتصاد الجزائري للفترة 2017/1980 المستخرجة من الجدول (30).

$$UNEM = -0.12 \times GDP + 18.89$$

فإننا نتحصل على معدل البطالة الطبيعي في حدود 18.89%

وبعد تقدير كلا من الناتج المحتمل ومعدل البطالة الطبيعي سوف نقوم بحساب التغير في الناتج المحلي الاجمالي حول معدله المحتمل vargdp وكذلك معدل البطالة الفعلي حول معدله الطبيعي varunem.

الفرع الثالث : اختبار الاستقرارية لسلسلتي معدل البطالة و معدل الناتج المحلي الاجمالي :

يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد درجة تكامل كل متغير على حده، ويعتمد اختبار الاستقرار على طرق مختلفة أهمها: التمثيل البياني لسلاسل المتغيرات، اختبار وجود جذر الوحدة، ويعتبر هذا الأخير أهم طريقة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، وسنعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع Dikey Fuler augmented في اثبات أو نفي الفرضية القائلة بوجود الجذر من عدمه (فوجود جذر الوحدة يعني أن السلسلة غير مستقرة)، ويعتمد اختبار ADF على تقديرالنماذج الثلاث التالية بطريقة المربعات الصغرى [1].

$$mod[4] \dots \dots \Delta x_t = \rho x_t - 1 \sum_{j-1}^{p} \quad \emptyset x_t - j + 1 + \varepsilon_t$$

$$mod[5] \dots \dots \Delta x_t = \rho x_t - 1 \sum_{j-1}^{p} \quad \emptyset x_t - j + 1 + c + \varepsilon_t$$

$$mod[6] \dots \dots \Delta x_t = \rho x_t - 1 \sum_{j-1}^{p} \quad \emptyset x_t - j + 1 + c + b_t + \varepsilon_t$$

تختلف النماذج الثلاث السابقة في كون كل نموذج يحتوي على مركب لا يحتوي عليه النموذج السابق، فالنموذج الخامس يختلف عن النموذج الرابع في وجود حد ثابت، والنموذج السادس يختلف عن الخامس في كونه يحتوي متغير زمني، وقبول فرضية

[1] دحماني رضا، زايد مراد، **جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانوم اوكن لواقع الاقتصاد الجزائري** دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/1991، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد3، ص39.

العدم $\phi=1$ تعني وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرار السلسلة الاحصائية، ولاستقرارها نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، وذلك لنقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن، $\phi<1$ ومن خلال السلاسل التي بحوزتنا فإن نتائج اختبار جذر الوحدة ADF تكون :

الشكل31: نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلتي النمو الاقتصادي والبطالة

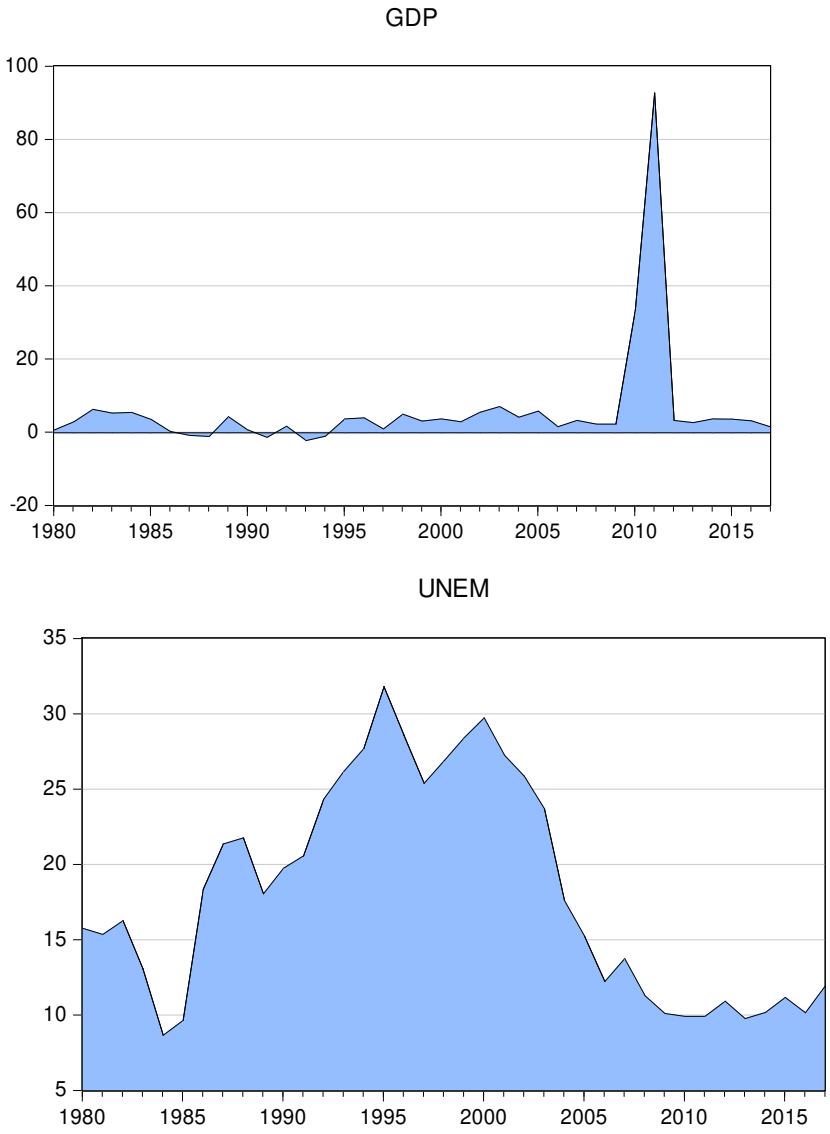

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الجدول31: استقرارية سلسلة معدلات النمو الاقتصادي

النموذج 4

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.435946	0.0011
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 09:16
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.655641	0.190818	-3.435946	0.0016
D(GDP(-1))	0.055711	0.171248	0.325326	0.7469

النموذج 5

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.952341	0.0043
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 09:14
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.818086	0.206988	-3.952341	0.0004
D(GDP(-1))	0.135993	0.172377	0.788926	0.4358
C	5.086258	2.893599	1.757762	0.0881

النموذج 6

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.211287	0.0106
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 08:37
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.923244	0.219231	-4.211287	0.0002
D(GDP(-1))	0.192684	0.175588	1.097359	0.2807
C	-1.129053	5.465249	-0.206588	0.8376
@TREND("1980")	0.352378	0.264041	1.334556	0.1914

$\varphi \neq 1$ $C = 0$ $\beta = 0$

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

أ بالنسبة للنمو الاقتصادي : من خلال نتائج النموذج 6 الجدول 31 نلاحظ أن معلمة الاتجاه العام β ليست لها معنوية احصائية باعتبار أن الاحتمال المرفق لها أكبر من مستوى معنوية 5% أي لا يوجد مركبة الاتجاه العام في سلسلة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإننا ننتقل من النموذج 6 الى النموذج 5 لدراسة الاستقرارية.

من نتائج النموذج 5 الجدول 31 نلاحظ أيضا أن معلمة الثابت c هي الأخرى ليست لها معنوية احصائية كون ان الاحتمال المرافق لها هو الآخر أكبر من مستوى معنوية 5% أي أن النموذج 5 الذي يحتوي فقط على قاطع هو الآخر غير صالح لدراسة الاستقرارية لهذا يلزم علينا الانتقال الى النموذج الأخير 4 لدراسة الاستقرارية.

ومن خلال النموذج 4 الجدول31 نلاحظ ان معلمة جذر الوحدة ذو دلالة احصائية أين تأخذ قيمة الاحتمال المرافق لها 0.0011 وهي اقل من مستوى معنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة بسلسلة GDP و بالتالي فإن السلسلة مستقرة عند المستوى $I(0)$. وبالتالي فان : سلسلة الناتج المحلي GDP مستقرة في مستواها الاصلي $I(0)$.

الجدول32: استقرارية سلسلة معدلات البطالة

النموذج 6 النموذج 5 النموذج 4

Null Hypothesis: UNEM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.635051	0.4352
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEM)
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 09:23
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEM(-1)	-0.014605	0.022998	-0.635051	0.5296
D(UNEM(-1))	0.295156	0.164157	1.798011	0.0811

Null Hypothesis: UNEM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.525902	0.5093
Test critical values:	1% level	-3.626784	
	5% level	-2.945842	
	10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEM)
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 09:22
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEM(-1)	-0.097640	0.063989	-1.525902	0.1366
D(UNEM(-1))	0.350419	0.166789	2.100973	0.0434
C	1.756648	1.265733	1.387850	0.1745

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.806549	0.6807
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEM)
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 09:21
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNEM(-1)	-0.120111	0.066486	-1.806549	0.0802
D(UNEM(-1))	0.325937	0.167199	1.949393	0.0601
C	3.205815	1.767877	1.813370	0.0792
@TREND("1980")	-0.053309	0.045661	-1.167491	0.2516

$\varphi = 1$ $C = 0$ $\beta = 0$

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

ب بالنسبة للبطالة : من خلال نتائج النموذج 6 الجدول 32 نلاحظ أن معلمة الاتجاه العام β ليست لها معنوية احصائية باعتبار أن الاحتمار المرفق لها أكبر من مستوى معنوية 5% أي لا يوجد مركبة الاتجاه العام في سلسلة البطالة أي أن هذا النموذج لا يصلح للحكم على استقرارية السلسلة، وبالتالي فإننا ننتقل من النموذج 6 الى النموذج 5 لدراسة الاستقرارية.

وبالرجوع نتائج النموذج 5 الجدول 32 نلاحظ أيضا أن معلمة الثابت c هي الأخرى ليست لها معنوية إحصائية كون ان الاحتمال المرافق لها هو الآخر أكبر من مستوى معنوية 5% أي أن النموذج 5 الذي يحتوي فقط على قاطع هو الآخر غير صالح لدراسة الاستقرارية لهذا يلزم علينا الانتقال الى النموذج الأخير 4 لدراسة الاستقرارية.

ومن خلال النموذج 4 الجدول 32 نلاحظ ان معلمة جذر الوحدة ليست دلالة احصائية أين تأخذ قيمة الاحتمال المرافق لها 0.4352 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%

وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تأكد على وجود جذر وحدة بسلسلة UNEM و بالتالي فإن السلسلة غير مستقرة عند المستوى $I(0)$.

ولهذا سنلجأ الى دراسة الاستقرارية عند الفروقات بالنسبة لسلسة البطالة، أين سنكتفي بدراسة الاستقرارية بالنسبة للنموذج 4 لأنه النموذج الذي اخترناه لدراسة الاستقرارية عند المستوى بالنسبة للبطالة، والنتائج موضحة في الجدول 33 الآتي:

الجدول 33 : الاستقرارية عند الفروقات بالنسبة لسلسلة البطالة

Null Hypothesis: D(UNEM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.077287	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UNEM,2)
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 09:25
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEM(-1))	-0.833117	0.204331	-4.077287	0.0003
D(UNEM(-1),2)	0.180034	0.172695	1.042497	0.3048

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من نتائج الجدول 33 يتضح أن القيمة الاحتمالية المرافقة لمعلمة جذر الوحدة تساوي 0.002 و هي أقل من مستوى معنوية 5% أي أننا سنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير الى عدم وجود جذر وحدة في سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى للبطالة، أي أنها مستقرة عند الفروقات الأولى.

ومما سبق نستنتج أن سلسلة معدل البطالة UNEM غير مستقرة في مستواها الاصلي $I(0)$ ومستقرة عند الفرق الأول $I(1)$.

ج- الاستنتاج المتعلق بالاستقرارية : من خلال ماسبق نستنتج انه لا يوجد تكامل مشترك بين سلسلة معدلات النمو الاقتصاديGDP وسلسلة معدلات البطالة UNEM لانهما غير متكاملان في نفس المستوى.

الفرع الرابع : تقدير الصيغة الديناميكية لأوكن :

إن تقدير معامل أوكن وفقا للصيغة الديناميكية انطلاقا من المعادلة تبين معنوية معامل أوكن و الذي يعبر عن أثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على معدل البطالة في الأجل القصير و يوضح الجدول 34 التالي نتائج التقدير:

$$UNEM_t = \alpha_0 + \alpha_1 \times UNEM_{t-1} + \alpha_2 \times GDP_{t-1} + \varepsilon_t$$

الجدول 34: نتائج تقدير معامل اوكن

Dependent Variable: UNEM
Method: Least Squares
Date: 03/04/20 Time: 10:00
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.241348	1.384408	0.896664	0.3762
UNEM(-1)	0.929525	0.067631	13.74410	0.0000
GDP(-1)	-0.008527	0.031182	-0.273470	0.7861

R-squared	0.858457	Mean dependent var	18.22703
Adjusted R-squared	0.850131	S.D. dependent var	7.280863
S.E. of regression	2.818631	Akaike info criterion	4.987984
Sum squared resid	270.1191	Schwarz criterion	5.118599
Log likelihood	-89.27771	Hannan-Quinn criter.	5.034032
F-statistic	103.1052	Durbin-Watson stat	1.376037
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

$$UNEM_t = 1.24 + 093 \times UNEM_{t-1} - 0.008 \times GDP_{t-1} + \varepsilon_t$$

يدل معامل التحديد $R^2 = 85.84\%$ على شدة حساسية معدل البطالة للتغيرات التي تحدث على مستوى معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، و هو ما يتوافق مع تفسير أوكن للعلاقة السببية بين هذين المتغيرين.

و وفقا للنظرية الاقتصادية المعبر عنها سابقا بنموذج أوكن الديناميكي نجد أن العلاقة بين معدل نمو الناتج و البطالة هي علاقة عكسية في الأجل القصير كون معامل أوكن المقدر سالب و الذي يساوي (0.008-) فزيادة أو انخفاض معدلات الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى انخفاض أو زيادة معدلات البطالة على الترتيب.

الفرع الخامس : إختبار سببية غرانجر:

يعتبر اختبار غرانجر من بين الاختبارات التي عرفت انتشارا واسعا في تحليل العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات، وسنعتمد في تطبيق هذا الاختبار على سلسلة الاحصائيات التي بحوزتنا لتحليل العلاقة السببية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال الفترة 2017/1980، ويتطلب هذا النوع من الاختبارات استخدام متغيرات الدراسة بصيغتها المستقرة، ويمثل الجدول 35 نتائج هذا الاختبار.

الجدول35: نتائج اختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/04/20 Time: 10:06
Sample: 1980 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause UNEM	36	0.36326	0.6983
UNEM does not Granger Cause GDP		0.81729	0.4509

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال اختبار السببية لغرانجر ومن ما هو ملاحظ في الجدول 35 انه لا توجد علاقة سببية في المدى القصير بين النمو الاقتصاديGDP والبطالة UNEM في الاتجاهين، بسبب اعتماد محددات الاقتصاد الوطني على مداخيل الجباية البترولية. ولذلك سنبحث على السببية في المدى الطويل باستعمال اختبار Toda Yamamoto (غرانجر المعدلة بالنسبة للمدى الطويل)

الفرع السادس : اختبارToda- Yamamoto

وهو يعتبر اختبار لمعادلة غرانجر المعدلة بالنسبة للمدى الطويل

أ- اختبار Toda- Yamamoto:

تستخدم منهجية **Toda- Yamamoto** لاختبار السببية بين السلاسل الزمنية بالاعتماد على خطوات سببية غرانجر باستخدام الـ VAR model من خلال المراحل التالية [1] :
تحديد درجة التكامل (الاستقرار) و التباطؤ بين المتغيرات وفق صيغة الانحدار الذاتي لكل متغير من خلال Schwarz Information Criterion معيار فنحصل على تبطؤ K و درجة تكامل dmax
تقدير نموذج (VAR (k+dmax أي تقدير العلاقة بين المتغيرات بتباطؤ يساوي التباطؤ K مضافا إليه درجة التكامل dmax و بالتالي يصبح التباطؤ k+dmax و هذا يعني أن K ≥dmax و يكتب النموذج على النحو التالي:

$$U_t = \alpha + \sum_{i=1}^{d\max} \beta_i U_{t-i} + \sum_{j=0}^{d\max} \gamma_j g_{t-j} + \varepsilon_{1t}$$

$$g_t = \alpha + \sum_{i=1}^{d\max} \beta_i U_{t-i} + \sum_{j=0}^{d\max} \gamma_j g_{t-j} + \varepsilon_{2t}$$

وبعد اجراء التقدير سيتم تقدير اختبار والد المعّدل لاختبار سببية غرانجر Granger Causality بطريقة نماذج الانحدار التي تبدو غير مرتبطة ظاهريا Seemingly Unrelated Regression و تتميز هذه الطريقة كما ذكر Rambaldi & Zapata بأنها لا تتطلب معرفة خصائص التكامل المشترك أي أنه يمكن إجراء الاختبار حتى في حالة غياب علاقة التكامل المشترك من خلال الاختبارات المتعلقة بـ :

[1] دحماني رضا، زايد مراد، مرجع سابق، ص 42.

Toda-Yamamoto فقد تم تحديد ما يلي :

* اختيار فترات تباطؤ مناسبة مساوية لـ 1أي) =1انطلاقا من معياري 10(*SC.)*

✉ تحديد أقصى درجة تجانس مأخوذة بعين الاعتبار هي الدرجة الأولى أي: dmax=1.

✉ استنتاج رتبة نموذج VAR بـ (k+dmax)= (1+1) أي VAR (2)

ويمثل الجدول التالي نتائج هذا الاختبار

ب - تحديد فترة التباطؤ

يشترط اختبار**Toda-Yamamoto** تحديد فترات التباطؤ (ρ) من خلال اقل قيمة لمعايير المفاضلة HQ,SC,AIC,FPE الموجودة في تقدير النموذج VAR، فكانت النتائج تدل على قيمة فترة التباطؤ ρ=1، كمايظهر من بيانات الجدول (36)

الجدول36: تحديد فترة التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: UNEM GDP
Exogenous variables: C
Date: 03/04/20 Time: 10:44
Sample: 1980 2017
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-264.6079	NA	14171.90	15.23474	15.32362	15.26542
1	-229.5595	64.08863*	2405.783*	13.46054*	13.72717*	13.55258*
2	-226.3198	5.553685	2520.396	13.50399	13.94838	13.65739
3	-226.0015	0.509377	3132.371	13.71437	14.33651	13.92913

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

$$\rho = 1$$

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الجدول37 : اختبار سببية تودا ياما موتو

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 03/04/20 Time: 10:50
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Dependent variable: UNEM

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	0.074786	1	0.7845
All	0.074786	1	0.7845

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
UNEM	1.188561	1	0.2756
All	1.188561	1	0.2756

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الفرع السابع : تقدير وتحليل والنتائج

من خلال نتائج الجدول37 نقبل فرض العدم القائل بأنه في الأجل الطويل**GDP** لاتسبب **UNEM** فنمو الناتج المحلي الاجمالي لا يساهم في التأثير على معدلات البطالة. وفقا لاختبار تودا ياما موتو، و هو ما أكدته النتائج المحققة من خلال الاختبارات السابقة. لا توجد سببية بين المتغيرتين لا في الاجل القصير و لا في الاجل الطويل، و هذا ما يزيد التأكيد على أن التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الحالي لن يكون لها أي تحفيز لامتصاص معدلات البطالة في المستقبل.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال الدراسة التحليلية فالمعطيات والبيانات حول المتغيرين (النمو و البطالة) على طول فترة الدراسة 2017/1980 لم تأخذ اتجاها محددا بل كانت في حالة تذبذب حيث اظهرت في فترات انهما كانا يتخذان نفس الاتجاه وهذا امرا يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي ترى ان العلاقة بين النمو والبطالة علاقة عكسية، و ايدت ذلك عدة دراسات، وفي فترات اخرى ظهرت فعلا العلاقة العكسية بين المتغيرين، لكن عندما كان يسجل ارتفاع في معدل النمو فان معدل البطالة يستجيب بالانخفاض بقيم ضعيفة جدا، وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرين وان كانت في التجاه الصحيح فان اثر النمو كان ضعيفا جدا على معدلات البطالة وقد يرجع ذلك لعدة اسبا نذكر منها :

- ان محدودية سياسة الانفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة يبقى تاثيرها على المدى القصير و لايمس بشكل كاف معدل البطالة الكلي، وعليه فان النمو لن يساعد كثيرا في التخفيف من حدة البطالة.
- ان العلاقة بين النمو ومعدلات البطالة تظهر علاقة باتجاه واحد بسب الارتباط بين الناتج ومعدل البطالة في الاقتصاد الوطني لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الحقيقي مما يحد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة المسجلة في عرض العمل.
- عدم مرونة سوق العمل، وسيطرة الحكومة بوصفها المصدر الرئيسي للطلب على اليد العاملة، السبب الذي جعل البطالة اقل استجابة للتغير في معدلات النمو الاقتصادي و هنا نتأكد بالاعتماد على الدراسات السابقة و نتائج هذه الدراسة على أن النموالاقتصادي لا يمكن اعتباره من محددات البطالة في الجزائر إذ أن هذه الأخيرة تخضع لاعتبارات سياسية و اجتماعية أكثر منها اقتصادية (سياسة الارضاء الاجتماعي) هذا من جهة، و من جهة أخرى نتأكد تأكيدا قاطعا على فشل معظم التجارب التي خاضتها الجزائر في عملية التشغيل خاصة البرامج التي تندرج في مختلف الصيغ التشغيلية كبرامج onsej وغيرها.

الخاتمـــة

الخاتمـــــة

تناول موضوع البحث اثر النمو الاقتصادي على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 الى سنة 2017، وللاحاطة بالموضوع قمنا بتقسيمه الى اربع فصول:

تناولنا في الفصل الاول التعرف على ماهية النمو الاقتصادي والعوامل المتحكمة فيه مثل الموارد البشرية والموارد الطبيعية والتقدم التقني، بالاضافة الى مختلف نماذج ونظريات النمو الاقتصادي التي اختلفت في تحديد اسبابه، حيث ارجعت الى تراكم راس المال وتقسيم العمل والتنظيم والابتكار حسب النظرية التقليدية، اما النظريات الحديثة فقد ركزت على الاسباب النابعة من دور رأس المال البشري والتعلم، زيادة الى دور الدولة في النمو الاقتصادي، ولإن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية فهي تخضع للقياس وذلك بعدة معايير اهمها معيار متوسط الدخل الذي يعتبر اكثر المعايير صدقا واستخداما عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معضم دول العالم.

اما في الفصل الثاني تناولنا الاطار الفكري للمفاهيم المتعلقة بسياسات التشغيل والبطالة حيث تطرقنا بالتفصيل الى المفاهيم الاساسية حول العمل والشغل والفرق بينهما وكذلك سوق العمل والاطار المنظم له، ثم الى سياسة التشغيل المفهوم والانواع والاطر القانونية والتنظيمية لها، ثم تناولنا ظاهرة البطالة من منظورها النظري بابراز اهم المفاهيم المسندة اليها، وانواعها، وكيفية قياس معدلها الطبيعي، اضافة الى ابرز النظريات المفسرة لها وكيف رات كل مدرسة اقتصادية لهذه الظاهرة وكيفية نشأتها ومدى تأثيرها على الاقتصاد بشكل كامل، وقمنا برصد العلاقة بين بين البطالة وبعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد، كعلاقتها بالتضخم وعلاقتها بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

اما في الفصل الثالث فقد تطرقنا الى تحليل مسار تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة والوقوف على واقع سياسة التشغيل في الجزائر، والتجاه العام لمعدلات البطالة خلال نفس الفترة اضافة الى عرض تقييم لاهم برامج الاصلاحات، التي قامت بها الحكومة الجزائرية ضمن سياسة التشغيل منذ سنة 1980 الى سنة 2017. وقد اوردنا في المبحث الثالث من هذا الفصل تحليلا لاثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة خلال الفترة المقررة للدراسة، فلاحظنا ان هذه الفترة عرفت تذبذبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي نتيجة التقلبات الحادة في اسعار النفط العالمية، والازمات المالية التي اثرت بدورها على الطلب العالمي للنفط، فقد بلغ معدل النمو الحقيقي لعام 1984، الـ 5.6 % نتيجة الارتفاع الحاد في اسعار النفط منذ العام 1980، والتي تعد الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الايرانية، واسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية، ولكن هذه الاسعار سرعان مانهارت خلال الازمة المالية لعام 1986 مما ادى بمعدل النمو الاقتصادي للانحدار الشديد الى مستويات وصلت الى 0.4 % سنة 1986 في حين تعمق تراجع النمو الاقتصادي سنة 1987، وقد سجل التغير في النمو الاقتصادي سنة 1988 مقارنة بالعام 1985 تراجعا قدر بـ 2.7 %، ولكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش اسعار النفط في ظل حرب الخليج الثانية، فوصلت معدلاته عام 1989 (4.4 %) و 1990 (0.8 %) وشهدت سنوات التسعينات ازمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة الوضع الامني وانهيار اسعار النفط، مما انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي خلال افترة 1994/1991، في حين سجلت الفترة 2000/1995 معدلات نمو موجبة، ومع تحسن اسعار النفط ابتداء من عام 2000ارتفعت معدلات النمو بمستويات بسيطة نسبيا فوصلت الى اقصى معدل لها سنة 2003 بمعدل 7.2 % في حين سجل متوسط النمو الاقتصادي للفترة 2008/2004 معدل بلغ 3.83 %، كما سجل معدل نمو متوسط للفترة 2013/2008 بلغ 2.63 %برغم الازمات العالمية الي عصفت

بالاقتصاد العالمي، على اعتبار انها لم تؤثر بشكل كبير على اسعار النفط في السوق العالمية، نتيجة الطلب العالمي الكبير وبروز الصين كزبون مهم في السوق النفطية، اما معدلات البطالة، فمتوسط المعدل العام خلال الفترة 2017/1980 بلغ 18.16 %، وهو معدل بطالة مرتفع نسبيا، وشهدت معدلات البطالة خلال الفترة 1990/1980 ارتفاعا من 15.80 % الى 21.80 % بسبب تراجع الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات نتيجة تراجع اسعار النفط. وتعمقت معدلات البطالة للفترة 2000/1991 نتيجة الاصلاحات الهيكلية واتهاج سياسة الخوصصة اضافة الى تأزم الوضع الامني والاقتصادي مما كان له الاثر الكبير على مستويات التشغيل، وقد بلغ متوسط معدلات البطالة لهذه الفترة 26.34 %. اما الفترة 2009/2001 فقد عرفت بداية انخفاض معدلات البطالة ويرجع ذلك الى الاستقرار الامني والاقتصادي اضافة الى اثر البرامج التنموية المتتالية، والسياسات المنتهجة من طرف الدولة في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والارتفاع القياسي لاسعار البترول.

والملاحظ من خلال تحليل اثر معدلات النمو الاقتصادي على سياسة التشغيل انطلاقا من علاقته بمعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، وجود علاقة متذبذبة (طردية و عكسية) بين معدل النمو كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع في اغلب سنوات الدراسة، مما يجعلنا نستنتج انه لا توجد علاقة واضحة وذات دلالة احصائية مابين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، والزيادة المسجلة في معدلات النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الاجمالي) لا تدل بالضرورة على انخفاض معدلات البطالة وذلك راجع الى اعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي عوض الاعتماد على الاستثمارات المنتجة التي تؤثر على ديناميكية سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل وبالتالي توثر على زيادة خلق مناصب شغل وانخفاض معدلات البطالة في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

اما الفصل الرابع فقد اهتم بالدراسة القياسية لاثر النمو الاقتصادي على البطالة خلال افترة 2017/1980، واستخدمنا فيه نموذج الانحدار الذاتي بما فيه من تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، واختبار استجابة النبضات الهيكلية باحداث صدمة في معدل النمو ومعدل البطالة ودراسة تأثيرها على كل منهما ، كما حاولنا سقاط قانون اوكن عى الاقتصاد الجزائري لهذه الفترة، باستخدا اختبار مصفي هودريك–بريسكوت، وبالعتماد على سببية غرانجر وسببية تودا يماموتو في الاجل الطويل، لتحديد اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الوطني.

اختبار فرضيات الدراسة :

من خلال الدراسة والتحليل الذي تطرقنا اليه عبر مختلف فصول الاطروحة يمكن التأكد من صحة او عدم صحة الفرضيات المطروحة في بداية البحث ، فنقول :

* ان السياسات الظرفية للتشغيل التي قامت بها الحكومة لمعالجة الاختلال في سوق العمل لم تكن ذات فعالية كبيرة في امتصاص البطالة في المجتمع الجزائري.
* لا يوجد تأثير لمعدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة، وبالتالي لا يوجد اتجاه واضح بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.
* لا يمكن اسقاط قانون اوكن على الاقتصاد الجزائري وبالتالي لا يمكن للحكومة الاعتماد عليه لوضع سياسة تشغيل فعالة في منظومة الاقتصاد الوطني .

نتائج الدراسة :

من خلال ماجاء في البحث ومن خلال محاولة فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي قي الجزائر وانطلاقا من الدراسة التحليلية والقياسية على طول الفترة الممتدة من سنة 1980 الى سنتة 2017. استنتجنا :

– من خلال الدراسة التحليلية لم تأخذ العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة اتجاها محددا بل كانت في حالة تذبذب حيث اظهرت في فترات انهما كانا يتخذان نفس الاتجاه وهذا امرا يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي ترى ان العلاقة بين النمو والبطالة علاقة عكسية، وايدت ذلك عدة دراسات، وفي فترات اخرى ظهرت فعلا العلاقة العكسية بين المتغيرين، لكن عندما كان يسجل ارتفاع في معدل النمو فان معدل البطالة يستجيب بالانخفاض بقيم ضعيفة جدا، وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرين وان كانت في التجاه الصحيح فان اثر النمو كان ضعيفا جدا على معدلات البطالة وبالتالي لم يكن له ذلك الاثر الايجابي على سياسة التشغيل رغم الزيادة المسجلة في معدلاته.

– اما من خلال الدراسة القياسية فبالعتماد على نموذج الانحدار الذاتي وجدنا ان النموذج ككل ليس لديه دلالة معنوية حسب احصائية فيشر، وانه لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرين (نمو، بطالة)، ويتضح من خلاله ان تاثير معدلات النمو الاقتصادي على البطالة جد ضعيف ويؤول الى الانعدام سواء في الجل القصير او الاجل الطويل . وحسب اسقاط قانون اوكن على القتصاد الجزائري فاننا لاحظنا انه لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرين لا في الاجل القصير ولا في الاجل الطويل، وهذا ما يزيد التاكيد على ان التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، لن يكون لها اي تحفيز لامتصاص معدلات البطالة في المستقبل.

وبالتالي نستطيع القول ان العلاقة القائمة بين زيادة معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة غير محققة في الجزائر، ذلك ان التفسير المنطقي لتراجع معدلات البطالة هو ارتباطها بمنطق الدولة الريعية بدليل ان هناك علاقة وثيقة بين ارتفاع اسعار النفط العالمية وانخفاض معدلات البطالة، وهذا مايؤكد ان ارتفاع معدلات التشغيل في الجزائر هو بفعل زيادة الانفاق الحكومي نتيجة الارتفاع في العوائد النفطية، زيادة على هذا فتركيز الدولة من خلال سياستها التشغيلية على تقديم فرص لانشاء مشاريع مصغرة

تخص الشباب من دون وجود أي مرافقة جادة لهذه المشاريع، كما ان العدد الاكبر من الوظائف المباشرة الجديدة تتم في القطاعات غير المنتجة كالتعليم وبالتالي هي غير مجدية اقتصاديا لعدم تأثيرها بشكل فعال في الناتج المحلي الاجمالي.

اقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن اعطاء الاقتراحات التالية التي من شأنها ان تساهم في تفعيل آلية سياسة الانفتاح والتوسع على المشاريع الاستثمارية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وجعلها كاداة تؤثر تاثيرا ايجابيا على على سوق العمل خاصة وعلى السياسة التشغيل بصفة عامة :

* تحرير ديناميكية سوق العمل بالجزائر واعطائه فعالية اكبر في استقطاب اليد العاملة وبالتالي خلق مناصب عمل.
* التاكيد على التدريب المهني للقوة العاملة باعتبارها الاداة الرئيسية لهيكل العمل.
* العمل على توزيع القوة العاملة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية.
* تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة.
* التنسيق بين الجامعة وسوق العمل لخلق مناصب شغل تتناسب والتكوين الجامعي.
* تشجيع الزيادة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب بالعربية

1. أحمد الأخضر عمراني،التشغيل في الجزائر : سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة.
2. احمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
3. احمد محي خلف صقر، العوامل الثقافية والاجتماعية وتاثيرها على الخطط لتشغيل الشباب،دار التعليم العالي، 2019، الاسكندرية.
4. احمد مني، دروس في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
5. بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003
6. بو حفص مباركي، العمل البشري، طبعة ثانية، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2004، وهران.
7. جلال محمد النعيمي، دراسة العمل في إطار إدارة الانتاج و العمليات، طبعةأولى، إثراء للنشر و التوزيع، 2009، الاردن.
8. جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
9. خالد عبد الرحمان البسام، اقتصاديات التنمية، 1999، المملكة العربية السعودية.
10. دحمان محمد ادريوش، مرجع سابق.
11. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.
12. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية–التحليل الاقتصادي الكلي–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
13. ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية،2007، الجزائر.
14. ضياء مجيد موسوي، اسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.

15. طارق عبد الرؤوف عامر، اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، 2015، دار اليازوري العلمية للنشر والتمزيع، عمان، الاردن.
16. عاصم بن الطاهر، اقتصاديات العمل، مطابع جامعة الملك سعود، 1994، الرياض.
17. عبد الخالق عفيفي، بطالة الشباب واثرها على التنمية الشاملة، القاهرة، الاهرام، جمهورية مصر العربية، 1993، نجا عبد الوهاب، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة تحليلية تطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004،
19. فايز الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، حامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.
20. ماجد صبيح، التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، 2008، فلسطين.
21. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2007، مصر.
22. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبليقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، مصر.
23. محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
24. محمدفارق، محمدالشبول، العملوأثرالاجرعلىعرضالعملوالنموفيالاقتصادالاسلامي، عمادالدينللنشروالتوزيع،2009.
25. مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، عمان.
26. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007
27. مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2008.
28. مدنيبن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –حالة الحزائر – الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الاردن.
29. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

30. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
31. نعمةاللهنجيبابراهيم، نظريةاقتصادالعمل، الدارالجمعيةللطباعةوالنشر، 1997، مصر.
32. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الاولى، طرابلس، 2010.

الرسائل الجامعية

- اطروحات الدكتوراه

1. دحمان محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع، اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،، 2013/2012،.
2. سمية بلقاسمي، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016.
3. صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
4. طالب سمية شاهيناز، الاثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة، دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017
5. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2013.

- رسائل الماجستير

1. الحاج العمري، دراسة قياسية لاثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009/1995)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
2. حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الموسم الجامعي 2009 / 2010
3. زهير جميلي، دور الدولة في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر– رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011/2010.

4. سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص تقنيات كمية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009
5. شادي جمال الغرباوي، اثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية–غزة، قلسطين، 2015
6. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004.
7. العايب عبد الرحمان. البطالة و التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2004، جامعة الجزائر.
8. عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية، حلة الجزائر خلال الفترة 1999/1974، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
9. عبد الرزاق جباري، اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.
10. عز الدين علي، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2012/2000، رسالة ماجستير، تخصص ادارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
11. العيش ليلى، ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
12. غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2008.
13. فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الموسم الجامعي 2008 / 2009.
14. كريم بو دحدح، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009/2001، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010/2009.
15. كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الموسم الجامعي2010 / 2011.
16. ليندة كحلالراس، سياسة التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2010/2000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013–.
17. محمد لامي،، دراسة تاثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011.

18. مصطفى بن ساحة، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011/2010.
19. مصطفى بن ساحة، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011/2010،
20. ناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي– دراسة نظرية – مذكرةالماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس،،2009 – 2008.
21. هجيرة عبد الجليل، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012

المقالات و المداخلات

1. ادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة **1970–2008**"، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.
2. انيسة عثماني، لامية بوحصان، دراسة قياسية لاثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية، سطيف 1، الايام 11، 12 مارس، 2013
3. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، 2004
4. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الشلف.
5. توفيق عباس المسعودي، دراسة في معدلاتالنمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26 المجلد السابع، نيسان، افريل 2010، جامعة كربلاء، العراق.
6. حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الخامس، جوان 2017، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر.
7. دحماني رضا، زايد مراد، جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانوم اوكن لواقع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/1991، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد3.

8. دحماني محمد دريوش، سمير سحنون، العلاقة بين نمو الناتج والبطالة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 01.
9. راضية بن زيان، يوسف الحسين، اثر مكونات النمو الاقتصادي على الطلب على العمالة في الجزائر (2014/1980)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، 2008.
10. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، م مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، أكتوبر 1997.
11. زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013/1990باستخدام التكامل المشترك، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد الخامس عشر، جامعة المسيلة، جوان 2014.
12. ساعد ين فرحات، وداد عباس، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2004/2001، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013.
13. سامي العوادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو، 19-23 سبتمبر 2005.
14. سامية بزازي، خير الدين معطى الله، البرامج التنموية وآثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر خلال 2004/2001، ملتقى دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، ايام 11، 12 مارس، 2013
15. سليم مجلخ، محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2016.
16. شكوري محمد، شبي عبد الرحيم، البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية واقتصادية، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس
17. طالب سومية شاهيناز، لبيق محمد البشير، اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الاردني خلال الفترة 2012/1990، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد السادس، ديسمبر 2016
18. طويطي مصطفى و لعرج مجاهد نسيمة، "آليات إنعاش تشغيل الشباب في الجزائر دارسة و صفية للوضعية الراهنة، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول : سياسات التشغيل

في إطار برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي 2014/2001، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014.

19. عبد الباقي روابح، البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 37، جوان.
20. عبد الغني داكن، محمد عبد الرحمن بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال 08/70، مجلة الباحث العدد 10، 2012.
21. عبد الكريم عبدالله محمد، منتهى زهير محسن، قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق 2010/1970، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة السابعة والثلاثون، العدد98، 2014، العراق.
22. عماد الدين أحمد المصبح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، المؤتمر الدولي "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة،مصر، 18- 17 مارس، 2008.
23. فضيل عبد الكريم، محمد صالي، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014.
24. كوثر زيادة،واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة 2014/2010، مجلة العلوم الانسانية، عدد 48، ديسمبر 2017، المجلد أ.
25. محمود أورابح، دورس التجربة فيما يتعلق بسياسة التشغيل في الجزائر (1966-1980)، المجلة الجزائرية للعمل،العدد 19، المعهد الوطني للعمل: الجزائر، 1987
26. منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس 11-2005/7/13.
27. مولاي لخضر عبالرزاق، تقييم اداء سياسات الشغل في الجزائر 200-2011، مجلة الباحث عدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
28. مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم آداء سياسة التشغيل في الجزائر، للفترة 2011/2000، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
29. ميلود وعيل، محمد هاني، العلاقة بين التضخم والبطالة دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2015/2000، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 02، جوان 2018.
30. ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 3، 2010، العراق.

31. ندوة هلال جودة، رجاء عبدالله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن واختبار تودا ياماموتو، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12 ن العدد 03، 2010.

القوانين و المراسيم و التقارير

1. القانون 84 – 22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، السنة 22 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الاول 1985.
2. القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 83 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2004.
3. القانون رقم 06-21 المؤرخفي14 نوفمبر 2006، المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 80، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 2006.
4. المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، المتعلق بتحديد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09 الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2006.
5. المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 افريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 22 الصادرة بتاريخ 30 افريل 2008.
6. المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 03 يونيو 2014 المتعلق بتحديد صلاحيات المدير العام للوظيفة العمومية و الاصلاح الاداري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 الصادر بتاريخ 06 يونيو 2014.
7. مرسوم تنفيذي رقم 259/90 مؤرخ في 1990/9/8 يحدد ويتمم الامر رقم 71-42 المؤرخ في 1971/06/17 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة، الجريدة الرسمية العدد 39 الصادر بتاريخ 1990/9/12
8. التقرير السنوي 2017، البنك المركزي

مواقع الانترنت

1- **www.anem.dz**

2- **www.cnac.dz**

3- **www.ansej.org.dz**

4- **www.mdipi.gov.dz**

الكتب باللغة الفرنسية

1. MarcNouchi ,croissance – histoire economique ,edition Hazan , France ,1990.
2. Matouk Belattaf , Economie du développement , office des publication universitaires ,2010.
3. N. Gregory Mankio, principes de l'économie, paris dépote légal. Janvier, 1998.
4. Alain Bertone et autres, **économie**, 3eme édition , paris, dépôt légal : octobre 2006.
5. Gregory.N.Mankiw **«Macroéconomie »** 3eme édition De Boeck Université A.S 2003.
6. Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL," **Economie du Travail**", Armand colin, Paris, **1990**.
7. Bureau international du travail,**lanomalisation international du travail**,(nouvelle série 53,Genève ,1953).
8. L'office national des statistiques , **l'emploi et le chomage** , (donnés statistiques , nr 226 , éditions ons) , algerie , 1995.
9. Gregory. N. M, (2006), " Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3 eme édition.
10. Arthuis Patrick Muet Pierre Alain,**Theories Du Chomage** ,Economica , Paris, 1999.
11. Edward S.Knotek:How useful is Okun's law? Economic Review. fourth quarter.2007.

الملاحـــق

الملاحـــــق

ملحق الجداول و الأشكال البيانية:

الملحق رقم (01): تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة 1980-2017		
Année	GDP	Tch
1980	0,79	15,8
1981	3	15,4
1982	6,4	16,3
1983	5,4	13,1
1984	5,6	8,7
1985	3,7	9,7
1986	0,4	18,4
1987	0,7-	21,4
1988	1-	21,8
1989	4,4	18,1
1990	0,8	19,8
1991	–1,2	20,6
1992	1,8	24,38
1993	–2,1	26,23
1994	–0,9	27,74
1995	3,8	31,84
1996	4,1	28,62
1997	1,1	25,43
1998	5,1	26,92
1999	3,2	28,45
2000	3,82	29,77
2001	3,01	27,3

2002	5,61	25,9
2003	7,2	23,72
2004	4,3	17,65
2005	5,91	15,27
2006	1,68	12,27
2007	3,37	13,79
2008	2,36	11,33
2009	2,4	10,16
2010	33,6	9,96
2011	92,8	9,96
2012	3,37	10,97
2013	2,77	9,82
2014	3,79	10,21
2015	3,76	11,21
2016	3,3	10,2
2017	1,6	12
المصدر: الديوان الوطني للاحصاء ONS		

الملحق رقم (02): نتائج إختبار ADF للسلاسل DTCH و PIB (GDP)

الجدول رقم (02):نتائج إختبار معنوية التأخير لـ DTCH

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.301327	0.0085
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 18:39
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.730393	0.169806	-4.301327	0.0001
C	0.521369	0.990081	0.526593	0.6020
@TREND("1980")	-0.029429	0.045180	-0.651384	0.5193

R-squared	0.359610	Mean dependent var	0.061111
Adjusted R-squared	0.320799	S.D. dependent var	3.354218
S.E. of regression	2.764334	Akaike info criterion	4.951132
Sum squared resid	252.1709	Schwarz criterion	5.083092
Log likelihood	-86.12038	Hannan-Quinn criter.	4.997190
F-statistic	9.265564	Durbin-Watson stat	1.863014
Prob(F-statistic)	0.000640		

الجدول رقم (03):نتائج إختبار معنوية التأخير لـ PIB(GDP)

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.257926	0.0104
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 18:42
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.778064	0.182733	-4.257926	0.0002
C	0.594158	5.914413	0.100459	0.9207
@TREND("1980")	0.245235	0.267480	0.916835	0.3668

R-squared	0.385051	Mean dependent var	-0.068437
Adjusted R-squared	0.342640	S.D. dependent var	20.18252
S.E. of regression	16.36353	Akaike info criterion	8.517047
Sum squared resid	7765.189	Schwarz criterion	8.654460
Log likelihood	-133.2728	Hannan-Quinn criter.	8.562596
F-statistic	9.079178	Durbin-Watson stat	1.964385
Prob(F-statistic)	0.000867		

المصدر : مخرجات برنامج Evieuse

الملحق رقم (03): نتائج إختبار PP للسلاسل DTCH و GDP (PIB)

الجدول رقم (04):نتائج إختبار معنوية التأخير لـ DTCH

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.031897	0.0164
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.004748
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.020555

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 02/29/20 Time: 12:55
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.730393	0.169806	-4.301327	0.0001
C	0.521369	0.990081	0.526593	0.6020
@TREND("1980")	-0.029429	0.045180	-0.651384	0.5193

R-squared	0.359610	Mean dependent var	0.061111
Adjusted R-squared	0.320799	S.D. dependent var	3.354218
S.E. of regression	2.764334	Akaike info criterion	4.951132
Sum squared resid	252.1709	Schwarz criterion	5.083092
Log likelihood	-86.12038	Hannan-Quinn criter.	4.997190
F-statistic	9.265564	Durbin-Watson stat	1.863014
Prob(F-statistic)	0.000640		

الجدول رقم (05):نتائج إختبار معنوية التأخير لـ GDP

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.257926	0.0104
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 18:42
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.778064	0.182733	-4.257926	0.0002
C	0.594158	5.914413	0.100459	0.9207
@TREND("1980")	0.245235	0.267480	0.916835	0.3668

R-squared	0.385051	Mean dependent var	-0.068437
Adjusted R-squared	0.342640	S.D. dependent var	20.18252
S.E. of regression	16.36353	Akaike info criterion	8.517047
Sum squared resid	7765.189	Schwarz criterion	8.654460
Log likelihood	-133.2728	Hannan-Quinn criter.	8.562596
F-statistic	9.079178	Durbin-Watson stat	1.964385
Prob(F-statistic)	0.000867		

المصدر : مخرجات برنامج Evieuse

الملحق (04): تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

الجدول رقم (06): تحديد درجة التأخير بالسلاسل المستقرة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DTCH PIB
Exogenous variables: C
Date: 12/28/19 Time: 18:47
Sample: 1980 2017
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-181.8639	NA*	2818.219*	13.61955*	13.71553*	13.64809*
1	-179.6134	4.000821	3213.869	13.74914	14.03711	13.83477
2	-178.1598	2.368892	3907.502	13.93776	14.41770	14.08047
3	-177.9190	0.356652	5243.217	14.21623	14.88814	14.41602

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذجشعاعالانحدار الذاتيVAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 12/28/19 Time: 18:48
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 31 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DTCH	PIB
DTCH(-1)	0.214748	-0.249466
	(0.17968)	(1.07807)
	[1.19516]	[-0.23140]
PIB(-1)	0.011894	0.262447
	(0.03045)	(0.18268)
	[0.39065]	[1.43666]
C	-0.479799	5.149299
	(0.55915)	(3.35486)
	[-0.85808]	[1.53488]
R-squared	0.053345	0.070381
Adj. R-squared	-0.014274	0.003979
Sum sq. resids	221.3716	7969.108
S.E. equation	2.811784	16.87042
F-statistic	0.788910	1.059930
Log likelihood	-74.45786	-130.0019
Akaike AIC	4.997281	8.580766
Schwarz SC	5.136054	8.719539
Mean dependent	-0.498065	7.198387
S.D. dependent	2.791929	16.90409
Determinant resid covariance (dof adj.)		2249.094
Determinant resid covariance		1834.848
Log likelihood		-204.4523
Akaike information criterion		13.57757
Schwarz criterion		13.85511
Number of coefficients		6

المصدر : مخرجات برنامج Evieuse

الملحق (05): الشكل البياني Resid01

Correlogram of RESID01

Date: 12/28/19 Time: 19:09
Sample: 1980 2017
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.129	0.129	0.5644	0.452
		2	-0.148	-0.168	1.3419	0.511
		3	-0.282	-0.249	4.2428	0.236
		4	0.097	0.157	4.6027	0.331
		5	0.124	0.022	5.2091	0.391
		6	-0.167	-0.262	6.3514	0.385
		7	0.064	0.256	6.5286	0.480
		8	0.158	0.131	7.6390	0.470
		9	-0.041	-0.307	7.7181	0.563
		10	-0.170	0.068	9.1287	0.520
		11	-0.235	-0.120	11.945	0.368
		12	0.241	0.079	15.083	0.237
		13	0.099	0.048	15.642	0.269
		14	-0.058	-0.121	15.843	0.323
		15	-0.084	0.076	16.291	0.363
		16	-0.108	-0.165	17.087	0.380

المصدر : مخرجات برنامج Evieuse

الملحق رقم (06): نتائج المدرج التكراري للبواقي

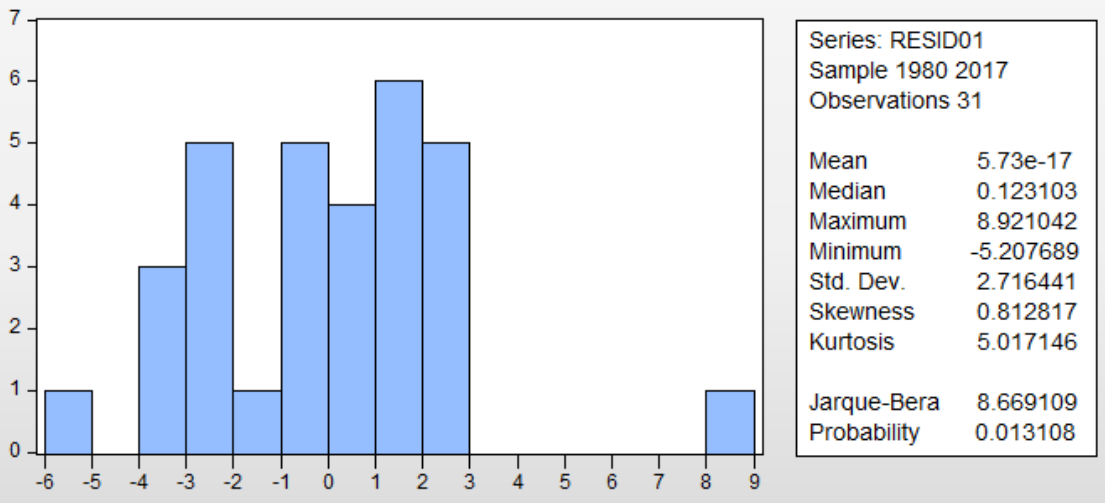

المصدر : مخرجات برنامج Evieuse

ملخص باللغة الأجنبية

الملخص باللغة الأجنبية

Compte tenu de la crainte que le phénomène du chômage soit occupé par les gouvernements de n'importe quel pays. qu'soit avancé où qu'il progresse sur la vole ce la croissance, car il est devenu un phénomène mondial aux causes multiples. Affectant directement ou Imdirectement les économies des pays en cibler les variables macroéconomiques. Et parce que l'Algérie est l'un des pays qui a été fortement touché par le phénomène du chômage.

Notamment au début cles années quatre-vingt. où l'on savait que des taux très élevés étalent enregistrés. qui ont ensuite reculé à la suite des réformes économiques engagées par l'autorité et l'activation de mécanismes de politiques de l'emploi en phase avec la situation économique générale. de sorte que les taux de Chômage sont restés caractérisés par des fluctuations à la hausse et à la baisse jusqu'à Un an 2017 peut avoir une relation corrélative entre celui-ci et la croissance économique qui prévalait pendant cette période, ce qui ses taux afrectent d'une manière où d'une autre leurs taux selon les exigences de la théorie économique et de 18 loi d'Okun, et pour cette raison nous avons fait cette étude Que nous avons es5sayée à travers elle:

- Découvrez le cadre théorique de la croissance économique et les théories les plus importantes qui l'expliquent.
- Le cadre conceptuel des concepts liés aux politiques de l'emploi et du chémage.
- Anatyser la trajectoire et l'évolution des taux de croissance économique et ces taux de chômage dans l'économie algérienne et suivre les mécanismes de politique de l'emploi les plus importants mis en place par le gouvernement aigérien pour réduire les taux ce chomage.
- Analyse de l'effet de l'évolution des taux de croissance économique sur les taux de chômage en Algérie pour la période 1980/2017.
- Tentative ce faire tomber la loi d'Okun sur l'économie algérienne.

En raison de la nature de l'étude et afin d'atteindre ses objectifs. Un mélange d'approches adoptées dans les études économiques à été utilisé, comme la méthode descriptive qui expliquait l'essence de la croissance économique. Du chômage et de le politique de l'emploi dans les premier et deuxième chapitres. et l'approche anaiytique dans certaines parties de l'étude pour expliquer et analyser les deux phénomènes (crolssance économique et chomage). comme nous l'avons utilisé L'eaboroche historioue en montrant le tralactolire à réformes économiques en Algérie jusqu'en 2017. et l'étude standard a été construite sur la base des données et connées enregistrées pendant la période d'étude, et nous y avons utilisé le modèle de correction d'erreur. à travers L'auto-régression dynamique VAR par 18 réalisation de tous les tests liés à la nature de la relation entre le taux de crolssance économique et le taux de chômage. Ainsi que la tentative ce projeter la loi d'Okun sur l'économie algérienne en réalisant plusieurs tests comme le test de stabilité des taux de chômage et des taux de PIB. le Granger test de causalité après estimation de la formule dynamique de la loi d'Oken et test de Toda Yamamoto à long terme. Tout cels a été inclus dans le troisième sujet du quatrième chapitre. il est devenu clair qu'il n'y a pas de relation causale claire entre ces

deux variables. il à court terme ni à 1ong terme. et s'il y a une relation. Il est très faible d'entendre cire que la lol d'Okun s'applique 8 l'économie atgérienne. Cela sera évident en accédant à cette étude.

Les mots clés :

Chémage. Politique de l'empiol, croissance économique. Production interne réelle. Modèle autorégressif, loi d'Oken.